



جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية



# الانتقال الديمقراطي في الجزائر وأثره على التنمية السياسية (1989-2004)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: سياسة عامة وتنمية

إشراف الأستاذ:

◆ بن زايد أحمد

إعداد الطالبة:

◆ قدوش فاطيمة الزهراء

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ:.....خداوي محمد.....رئيساً

الأستاذ:.....بن زايد أحمد.....مشرفاً

الأستاذ:.....شاربي محمد.....مناقشاً

السنة الجامعية (2015/2014)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ:

"قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا<sup>ص</sup>

إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ"

سورة البقرة، الآية رقم 32.

# شكر وتقدير

عملاً بحديثي النبي صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

"مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ

حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ"

بعد أن مرّ هذا العمل بعون الله و توفيقه، أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي

الفاضل "بن نرايد أحمد" المشرف على المذكرة، كما أتوجه بالشكر والتقدير

إلى الأستاذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة المذكرة والحكم عليها.

وأقدم بالشكر الخالص إلى عائلتي التي احتضنتني طيلة دراستي وكانت لي دعماً وسنداً.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل العرفان والجميل إلى كلّ من ساعدني من قريب أو بعيد

لإتمام هذا العمل المتواضع.

قدوش فاطمة الزهراء

# إهداء

الحمد لله و الصلاة و السلام على من لا نبي بعده

الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

أهدي ثمرة جهدي

إلى من سهرت الليالي في سبيل مراحتي و كانت دائماً سبب نجاحي و ثباتي أمي الغالية

إلى من كان لي عوناً في مصاعب الدنيا والذي الكرم

إلى جميع الذين تمنوا لي النجاح والتوفيق أحبائي

إلى طاقم أساتذة العلوم السياسية الذين تّوروا دربي و ساهموا في تعليمي الذي لم أكن

أعلمه، إلى عمال المكتبة الأوفياء.

والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات

## فهرس الجداول

ص	عنوان الجدول	الرقم
50	تطور الديون الخارجية الجزائرية بالمليار دولار	01
52	النسبة العامة للمواليد والوفيات ونسبة الزيادة الطبيعية	02
52	ي ارتفاع نسبة الأمية سنة 1989	03
53	تطور نسب البطالة من 1984 الى 1990	04
76	نسبة المقترعين والغائبين في انتخابات 1999	05
76	نتائج الانتخابات الجزائرية المحلية لعام 1990	06
78	نسبة المقترعين والغائبين في انتخابات 1991	07
79	نتائج الانتخابات الجزائرية التشريعية لعام 1991	08
82	تعدد الرؤساء على الحكومة الجزائرية منذ إقرار التعددية	09
86	المقترعون والغائبون في انتخابات 1995	10
91	المقترعون والغائبون في الانتخابات التشريعية 1997م	11
92	يُجسد نتائج الانتخابات التشريعية 1997م ونسبة التمثيل فيها	12
94	المقترعون و الغائبون في انتخابات 1999	13
94	نتائج الانتخابات الرئاسية التعددية 1999م حسب الانتماء الحزبي	14
95	المقترعون والغائبون في تشريعات 2002	15
96	نتائج الانتخابات الرئاسية التعددية 2002	16
97	نتائج الانتخابات الرئاسية لـ 2004 حسب الانتماء الحزبي	17
102	عدد الجمعيات بين الفترة (1987م-1996م)	18
106	الأحزاب وعدد الجمعيات المنتهية لها	19
109	مساهمة مختلف الجمعيات الجزائرية في ترقية الأمن و التنمية	20
111	تطور نسبة المشاركة الانتخابية الممتدة من (1989م-2004م)	21

## فهرس الأشكال

ص	العنوان الشكل	الرقم
41	النظام السياسي	01

## خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: التأسيس النظري لمفهوم الانتقال الديمقراطي والتنمية السياسية  
تمهيد:

- المبحث الأول: الانتقال الديمقراطي وأهم آلياته
- المطلب الأول: التأسيس المفاهيمي للانتقال الديمقراطي والمصطلحات المشابهة له.
- المطلب الثاني: الخلفيات التاريخية للانتقال الديمقراطي
- المطلب الثالث: آليات الانتقال الديمقراطي
- المطلب الرابع: مداخل دراسة الانتقال الديمقراطي
- المبحث الثاني: التنمية السياسية وأهم آلياتها
- المطلب الأول: السياق التاريخي لدراسات التنمية السياسية
- المطلب الثاني: مفهوم التنمية السياسية
- المطلب الثالث: التمييز بين مفهوم التنمية السياسية ومفاهيم أخرى
- المطلب الرابع: آلياتها وأهدافها

خلاصة

الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في الجزائر

تمهيد

- المبحث الأول: عوامل التحول الديمقراطي في الجزائر
- المطلب الأول: العوامل الداخلية للتحوّل الديمقراطي بالجزائر
- المطلب الثاني: العوامل الخارجية للتحوّل الديمقراطي في الجزائر
- المبحث الثاني: آليات ومظاهر التحول الديمقراطي
- المطلب الأول: أحداث أكتوبر 1998م
- المطلب الثاني: انعكاسات الأحداث على النظام
- المطلب الثالث: الإصلاحات الدستورية وإقرار التعددية (دستور 1989م)
- المطلب الرابع: الإصلاحات الاقتصادية والإدارية

خلاصة

الفصل الثالث: الإصلاحات السياسية في الجزائر ومستقبل العملية الديمقراطية

- المبحث الأول: الإصلاحات السياسية محاولة لاستعادة الشرعية
- المطلب الأول: التجربة الديمقراطية للجزائر ما بعد التعددية
- المطلب الثاني: توقيف المسار الانتخابي وانعكاساته على التنمية السياسية
- المطلب الثالث: الممارسة الحزبية من خلال الانتخابات التعددية
- المطلب الرابع: استمرارية البحث عن الشرعية
- المبحث الثاني: المرحلة الانتقالية ومستقبل التنمية السياسية في الجزائر
- المطلب الأول: الإعلام ودوره في التغيير الديمقراطي
- المطلب الثاني: مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية
- المطلب الثالث: العنف وتأثيره السلبي على مسار التنمية السياسية

خلاصة

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع





أصبحت الديمقراطية بما تحمله من مفاهيم كالتعددية السياسية، والتداول السلمي على السلطة، وحرية الرأي والتعبير، وحقوق الإنسان والمجتمع المدني.. من أهمّ الانشغالات لدى الرأي العالم الثالث ومن بينه الدول العربية وكأنّ الديمقراطية (خاتم سليمان) الذي سيخلصهم من التخلف والانحطاط، ويحرّرهم من قيود التبعية، وأتّهنّ سينون دولاً قوية مزدهرة، لكن النظرة السائدة في دول العالم الثالث قائمة على الاستيراد الهيكلي للنظم الديمقراطية دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي نشأ فيها هذا النظام أو مراعاة معتقدات وثقافات البيئة الجديدة التي يحاولون نقل الديمقراطية إليها، صحيح أنّ مبادئ وأهداف الديمقراطية ليست غريبة عن المجتمعات العربية باعتبار هذه المبادئ كان الإسلام سابقاً إليها، والدول العربية جلّها إسلامية وبالتالي فهي أدرى بها، لكن الإبهام يبقى على المستوى التطبيقي بمعنى كيفية الانتقال من ما هو نظري وإجرائي إلى حيّز التجربة والتنفيذ، وفي هذا السياق، تبنّى النظام الجزائري الديمقراطية كغيره من البلدان، وذلك بعد أن كشفت التطورات الداخلية مع نهاية عن تدهور الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وأصبح النظام يعيش مع المجتمع في أزمة شاملة ما فتئت تتفاقم يوماً بعد يوم، ممّا حثّ على النظام السياسي والنخبة الحاكمة البحث لإيجاد حلول للالتزامات العنيفة التي يمرّ بها المجتمع الجزائري، وذلك ما حصل فعلاً وتحت تأثير البيئتين الداخلية والدولية من خلال إقرار دستور 1989م وما جاء به من تعديلات وإصلاحات سياسية واقتصادية وإدارية، فكان الانتقال من نظام الحكم باسم الحزب الواحد في إطار الإيديولوجية الاشتراكية إلى نظام ديمقراطي تعدّدي، والجزائر كغيرها من الدول تسعى للرقى بالمجتمع وبناء دولة على أسس ديمقراطية تسمح للجميع بالمشاركة في صنع القرارات التي تخدم المصلحة العامة، فهي سائرة على مسار التنمية السياسية وتجسّد ذلك جلياً منذ الفترة 1989م، من خلال تعديل دستوري يسمح بالتعددية الحزبية، وحرية الإعلام والفصل بين السلطات وغيره من المظاهر، ولهذا خصّصنا هذه الدراسة في الفترة (1989م-2004م) حتى يتجلى لنا أثر الانتقال الديمقراطي على التنمية السياسية.

### أولاً: أهمية الدراسة

إنّ النقلة النوعية التي شهدتها النظام السياسي الجزائري منذ إقرار دستور 1989م ساهمت في تكريس العديد من المبادئ الديمقراطية والتي من أهمّها التعددية السياسية، والتي وجب علينا البحث والتحليل في ثنايا الدراسة لما تكتسبه هذه الأخيرة من أهمية فبإقرار دستور 1989م تمّ الإعلان عن تعددية سياسية وهذا ما أفرز مشاركة سياسية فعّالة بالإضافة إلى الأدوار المهمة التي كان يُؤدّيها المجتمع المدني بوصفه دافعاً لتحقيق الديمقراطية والتنمية السياسية في الجزائر.

## ثانياً: أهداف الدراسة

هناك عدة أهداف عديدة أهمها:

- 1- رصد و بيان مفهوم التحول الديمقراطي، وتحديد ضوابطه.
- 2- تفسير ظاهرة التحول الديمقراطي في الجزائر وعوامل حدوثه وذلك بتحديد أسبابه ودوافع وقوعه وإبراز أهم نتائجه.
- 3- تحديد موقع الديمقراطية من مسار التنمية السياسية بالجزائر وكيف أثرت الأولى على الثانية.

## ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع:

اختيارنا للموضوع يرجع إلى سببين مترابطين ومتكاملين مع بعضهما هما:

1- **الدوافع الذاتية:** يتمثل في كونه أهمّ المواضيع التي تشغل اهتماماتي، ومن جهة ثانية، يُمثّل هذا الموضوع استمرارية الجهد الأكاديمي الذي بذلته في مذكرة الليسانس "المجتمع والدولة في ظلّ التحول الديمقراطي في الجزائر".

2/- **الدوافع الموضوعية:** اختيار هذا الموضوع يعود إلى كون الدراسة تعالج موضوعاً حيويّاً في صميم العلوم السياسية، بالإضافة إلى أنّه حديث الساعة خاصة وأنّ معظم الدول العربية عرفت تغييرات مهمّة قصد الإطاحة بالنظم السياسية، تناولت الدراسة تحديد مفهوم الديمقراطية ومواصلة السير نحو التنمية السياسية، كما تناولت تحديد العلاقة بين الديمقراطية والتنمية السياسية، كذلك تحليل ومعالجة إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في الجزائر من خلال رصد وإبراز مظاهر الديمقراطية وعواقب التخلي عنها.

## رابعاً: أدبيات الدراسة

يُمكننا سرد بعض الإسهامات الفكرية في مجال التنمية السياسية والديمقراطية، بحيث تباينت من مرجع لآخر، وهذا ما يدلّ على أنّه هناك تراكم أكاديمي حول ما يخصّ الموضوع و منها:

✓ كتاب لمحمد نصر عارف تحت عنوان "نظريات التنمية السياسية المعاصرة".

✓ كتاب لإسماعيل قبرة وآخرون "مستقبل الديمقراطية في الجزائر".

- ✓ كتاب (مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية) لإسماعيل الشطي وآخرون.
- ✓ كتاب (الموجة الثالثة) ل: صموئيل هنتجتون.
- ✓ كتاب (الأزمة الجزائرية) ل: سليمان الرياشي وآخرون.
- ✓ مذكرة بن كادي حسن (التمتية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثل تونس).
- ✓ كتاب (التمتية السياسية مدخل للتغيير) ل: رعد عبد الجليل.

### خامساً: الإشكالية والفرضيات

تتمحور إشكالية الدراسة حول التحول الديمقراطي في الجزائر وما تُؤدّيه من ترسيخ للعديد من المبادئ وتكريس التعددية السياسية، والتي تُشكّل نقطة انطلاقاً لبقية المبادئ وصولاً إلى تنمية سياسية حقيقية وعلى هذا الأساس يُمكن صياغة الإشكالية التالية:

بمعنى آخر: **كيف أثر الانتقال الديمقراطي على عملية التنمية السياسية في الجزائر؟** وتحت هذه الإشكالية تتدرج بعض التساؤلات الفرعية وهي:

- ✓ كيف أثرت العوامل الداخلية والخارجية على المسار الديمقراطي في الجزائر؟
- ✓ ما هي الأبعاد والخلفيات الكامنة وراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية؟
- ✓ هل الأخذ بالنمط الديمقراطي يعني نجاح مشروع التنمية السياسية بالجزائر وما هي مكانة مؤسسات المجتمع المدني؟
- ✓ ما مدى تأثير مؤسسات المجتمع المدني الجزائري في تحقيق التنمية السياسية؟

### سادساً: فرضيات الدراسة

حتى تسهل الإجابة على الإشكالية و إجلاء الغموض عنها وضعنا الفرضيات التالية:

#### أ- الفرضية المركزية:

◆ هل للانتقال الديمقراطي اثر بالغ على التنمية السياسية؟

#### ب- الفرضيات الثانوية:

- 1- ظروف البيئة الخارجية بعد انهيار المعسكر الشيوعي، ساعدت على تكريس مبادئ الديمقراطية.
- 2- كلما تمتّع النظام السياسي الجزائري بالشرعية الدستورية كلما تمتّع بالفعالية والاستقرار.

3- الانتقال من حكم لا ديمقراطي إلى حكم ديمقراطي يفترض تداول سلمي على السلطة وتفعيل مشاركة سياسية، وبالتالي تحقيق التنمية السياسية.

4- كلما كانت مؤسسات المجتمع المدني الجزائري تشتمل على ثقافة ديمقراطية وتتمتع بالاستقلالية، كلما كانت مساهمتها في تحقيق التنمية السياسية أكبر، والعكس صحيح.

من المهمّ في البداية الإشارة إلى أنّ فترة هذه الدراسة (1989م-2004م) هي الفترة التي تزامن فيها تطبيق الديمقراطية في الجزائر ومختلف التجارب التنموية أيضاً.

تهدف إشكالية هذه الدراسة إلى صياغة أهمّ المتغيرات السياسية والاقتصادية المنطوية تحت إطار مفاهيم الديمقراطية والمتحكّمة في نجاح أو فشل تجربة التنمية السياسية في الجزائر.

### سابعاً: منهج البحث

نظراً لطبيعة الموضوع المتشابهة والمركّبة من معطيات اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، ومن ثمة من الصعب دراستها من خلال منهج واحد، ولهذا استعنا بمجموعة من المناهج والاقترابات المتمثلة في:

1- **المنهج التاريخي:** هو الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية حتى نستطيع فهم المشاكل الحالية والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، حيث يُقدّم لنا الطريقة العلمية الصحيحة للكشف عن الحقائق التاريخية، ولهذا اعتمدنا عليه للإمام بمسار تجربة الانتقال الديمقراطي والتنمية السياسية في الجزائر، فدراسة الحاضر وفهمه لا تتمّ بدون فهم الماضي واستيعابه.

2- **منهج دراسة الحالة:** "يستخدم كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات في دراسة وصفية"<sup>1</sup>، وقد استعنا به للوقوف على التجربة الديمقراطية في الجزائر خلال مرحلة معيّنة عرفها النظام السياسي الجزائري.

<sup>1</sup> - عامر قنديلجي، "البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات"، عمان: دار اليازوري العلمية، ط1، 1999م، ص 111.

أما بشأن الاقترابات فقد تمّ الاعتماد على:

**الاقتراب القانوني:** هو أهمّ مدخل منهجي مستخدم من طرف كليات الحقوق والعلوم السياسية، يُركّز هذا الاقتراب في دراسته للظواهر على الجوانب والأبنية القانونية<sup>1</sup>، وهذا ما تمّ فعلاً حيث قمنا بدراسة المعطيات مثلما وردت في السياق القانوني.

### ثامناً: خطة البحث

حاولنا الإجابة على الإشكالية من خلال ثلاثة فصول ومقدمة و خاتمة يمكننا عرضها فيما يلي:

**في الفصل الأول:** جاء هذا الفصل كإطار نظري مفاهيمي لأهمّ متغيرين في هذه الدراسة (الديمقراطية) و (التنمية السياسية).

**في الفصل الثاني:** اقتربنا أكثر من الموضوع وذلك من خلال دراسة التحول الديمقراطي في الجزائر والتعرض لأسبابه الداخلية والخارجية، والتعددية كمفهوم للانتقال الديمقراطي مع التركيز على أحداث أكتوبر 1988م وما خلفته حادثة على مستوى النظام والمجتمع، وعلى إثر هذه الانتفاضة العنيفة شهدت الجزائر إصلاحات على المستوى السياسي والاقتصادي والإداري وإقراره دستور 1989م كان بمثابة حجر الأساس لبداية التحول الديمقراطي.

**في الفصل الثالث:** تتضمّن واقع التجربة التنموية الجزائرية وذلك من خلال تكريس مبادئ الديمقراطية في الحياة اليومية للمواطن الجزائري وإعطائه الحقّ للتعبير عن رأيه ومشاركته في اتخاذ القرارات المهمة، وهذا ما عبّرت عنه الانتخابات التشريعية والرئاسية في أكثر من مناسبة، بالإضافة إلى التعرّض إلى دور المجتمع المدني كمؤسسة وعنصر مهم في تحقيق عملية التنمية السياسية من خلال بناء الديمقراطية ومساهمتها في تحقيق المشاركة السياسية، وتمّ تناول عنصر آخر وهو الإعلام و حرية الرأي والتعبير وهذا ما عبّر عنه في قانون الإعلام 1990م، وفي نقطة أخيرة تناولت العنف السياسي وما أفرزه من متغيّرات على الساحة الجزائرية عرقلة مسار التنمية السياسية فلا مستقبل لأيّ تنمية في مناخ يسود العنف وعدم الاستقرار السياسي.

<sup>1</sup> - محمد شلي: "المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات و الأدوات"، الجزائر، (د.د.ن)، (د.ط)، 1997، ص 117.

## تاسعاً: حدود الدراسة

موضوع الدراسة في إطاره النظري يتمحور حول التحول الديمقراطي وأثره على التنمية السياسية في الجزائر، وهنا يتعدّد الإطار المكاني، أمّا الإطار الزمني هو الآخر محدود (1989م-2004م)، حيث شهدت هذه الفترة تزامن بداية التحوّلات السياسية وانطلاقاً للبرامج التنموية.

## عاشراً: صعوبات الدراسة

واجهت صعوبات كثيرة أثناء إعداد البحث وهي كما يلي:

- 1- قلة الأدبيات المرتبطة بموضوعنا لاسيما المتخصصة منها.
- 2- يوجد خلط فيما يتعلّق بالمفاهيم، كأن يُشار للتحول الديمقراطي أحياناً بالتحول الليبرالي وأحياناً أخرى بالتحول السياسي، ولا يُمكننا الفصل بين مفهومي (التحوّل الديمقراطي) و(الانتقال الديمقراطي) فمعظم الأدبيات تعرّضنا لهما كلّ على حدى، لكن لا نجد أنّ هناك فرقاً بينهما.
- 3- صعوبة الفصل بين (المشاركة السياسية) و(الديمقراطية) كأحد أهمّ مؤشري التنمية السياسية المستخدميين في الدراسة، وذلك بسبب الترابط الشديد بينهما، وهذا ما يجعل الباحث يقع في التكرار.

# الفصل الأول

التأصيل النظري لمفهوم

الانتقال الديمقراطي والتنمية السياسية

**تمهيد:**

تحظى قضية الانتقال الديمقراطي أهمية قصوى في الأنظمة السياسية العربية، ذلك لأنها أصبحت أحد محددات النسق السياسي ومتطلباته، فالانتقال الديمقراطي في كثير من الدول العربية جاء استجابة للتحويلات الكبيرة التي عرفها العالم منذ أواخر عشرية الثمانينات، بالتحديد منذ انتصار القيم الغربية الليبرالية بكلّ أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، لكن بالرغم من توجه كثير من الأنظمة السياسية العربية إلى تبني قيم الديمقراطية وتقنين ذلك دستورياً إلا أنّ الواقع المعيش أثبت العكس بأنّ هناك بطئ كبير في التحول، وذلك لأنّ طريق الإحلال الديمقراطي مليء بالثغرات والمشاكل وما على القائمون بهذه المهمة الا التصميم والإصرار على المواجهة والبحث عن الحلول الممكنة لأنّه لا مجال للدعاء بغموضها لمحاولة لتبرير رفضها أو تأجيلها لأنّ الديمقراطية أصبحت واقع لا مفرّ منه خاصة بعد سقوط الدولة العربية الإسلامية، نرى سريان التخلف على هذه الأمة ولأجل السيطرة عليه يجب الإسراع بتنمية "شاملة" أي إجراء عملية تغيير جذري في جميع مجالات الحياة وعلى كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ولأجل السير نحو تحقيق انتقال ديمقراطي وتنمية سياسية ينبغي الانطلاق من خصوصية البيئة العربية وذلك لكي تظهر الشخصية العربية الإسلامية.

وبناءً على هذا سيُقسّم هذا الفصل إلى مبحثين:

**المبحث الأول: الانتقال الديمقراطي وأهم آلياته.**

**المبحث الثاني: التنمية السياسية وأهم آلياتها.**



## المبحث الأول: الانتقال الديمقراطي وأهم آلياته:

لقد شكّلت قضية الانتقال الديمقراطي "Democratic Transition" أو عملية الديمقراطية "Democratization" مبحثاً رئيسياً في علم السياسة منذ النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين، وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ظهر عدد من الكتاب والدراسات والتقارير التي تناولت هذه القضية على مستويات مختلفة (نظرية وتطبيقية، كمية وكيفية، دراسات حالة، دراسات مقارنة)، وطُرحت أدبيات الانتقال الديمقراطي العديد من المفاهيم والمقولات النظرية والمداخل المنهجية والتحليلية لمقاربة هذه الظاهرة، كما اهتمت بمناقشة وفحص متغيّرات ذات صلة بعملية الانتقال سواء من حيث مدخلاتها (الأسباب) أو أنماطها (طرق الانتقال) أو مخرجاتها (طبيعة النظم السياسية بعد الانتقال)، لقد جاء هذا التراكم الأكاديمي مقترناً بـ (الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي) والتي انطلقت من منتصف سبعينيات القرن العشرين من جنوب أوروبا (البرتغال، إسبانيا، اليونان)، ثمّ امتدت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات لتشمل العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا وشرق ووسط أوروبا، فيما بقي العالم العربي يُنظر إليه على أنّه يُمثّل استثناء داخل هذه الموجة.

الهدف من المبحث تسليط الضوء على المفاهيم والأطروحات التي تُوصّل لعملية الانتقال الديمقراطي وذلك من خلال التعريف بالمفهوم والمصطلحات المرتبطة به، ورصد الطرق والآليات التي تتمّ من خلالها عملية الانتقال ومخرجات هذه العملية خاصة فيما يتعلّق بترسيخ الديمقراطية في مرحلة ما بعد الانتقال.

## المطلب الأول: التأصيل المفاهيمي للانتقال الديمقراطي والمصطلحات المشابهة له:

### أولاً: مفهوم الانتقال الديمقراطي:

إنّ الحديث عن مفهوم الانتقال الديمقراطي يقودنا إلى ضرورة التطرّق في البداية لمعنى الانتقال، وبعدها التطرّق لمعنى الديمقراطية، لنستطيع الخروج بتعريف شامل للانتقال الديمقراطي.

فالانتقال في اللغة بمعناه العام يحيل إلى انتقال الشيء من وضع لآخر أي نقله نقلاً فانتقل<sup>1</sup>. كما يُشير أيضاً إلى التغيير أو التحوّل فيقال تحوّل فلاناً بالنصيحة والوصية والموعظة معناه توخى الحال ومنه كان الرسول صلى الله عليه وسلم يتحولنا بالموعظة،

<sup>1</sup> - ابن منظور: لسان العرب، بيروت: دار المعارف، ص 4529.

وكلمة الانتقال تُقابلها في اللغة الإنجليزية كلمة "Transition" تعني المرور والانتقال من حالة معينة أو مكان إلى حال أو مكان آخر<sup>1</sup>، والانتقال يعبر عن تغيير نوعي في الشيء<sup>2</sup>.

أما الديمقراطية فتعني في أصلها اللغوي حكم الشعب أو سلطة الشعب وهي ترجع إلى أصل يوناني "Democracy"، تتكوّن من مقطعين: "Demos" وتعني الشعب، و"Cratos" تعني السيادة، أو الحكومة، أو السلطة<sup>3</sup>، وإذا جمعنا المقطعين توصلنا إلى معنى لغوي وهو حكم الشعب<sup>4</sup>.

يقول الأستاذ "B.Gokhale": "إنّ كلمة الديمقراطية معروفة للجميع، لكن قد لا يستطيع أحد أن يُعرّفها بجملة أو اثنتين، هنا يوجد مصطلح يبدو في الظاهر من السهل أن يفهم لكنّه في الواقع من الصعب جدًا أن يُعرّف أو يُفسّر بوضوح"، ويمضي "جوخال" ليحدّد معنى الديمقراطية باليونانية وكيف كانت تعني مشاركة كلّ شعب أثينا في حكم المدينة- الدولة، ولقد عرفها "ابراهيم لنگولن" الرئيس الأمريكي السابق في إحدى خطابه قائلاً: "حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب"<sup>5</sup>.

ولقد عُرّفت الديمقراطية في المفهوم العربي على أنّها: "حق الشعب المطلق في أن يشرّع لجميع الأمور العامة، حيث يكون لإرادة الشعب حرية غير مقيدة بأيّة قيود خارجية وهي أيضاً تعمل على تحقيق مصالحه تقوم على أساس المساواة السياسية بين الأفراد وعدم احتكار الامتيازات السياسية لأيّ طبقة من طبقات الشعب"<sup>6</sup>.

بعدما تعرّضنا بالتفصيل لمفهوم كلا من المصطلحين "الانتقال" و"الديمقراطية"، ننتقل الآن إلى تعريف الانتقال الديمقراطي "Democratic Transition".

يُشير مفهوم الانتقال الديمقراطي في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي<sup>7</sup>، فالانتقال الديمقراطي معادلة سياسية ودستورية تقترن عضويًا بسيرورات النسق السياسي والاجتماعي لتجربة معينة وهي بصدد تغيير تنظيمها القديم إلى الجديد يعتمد أدوات التدبير الديمقراطي وأسلوب الممارسة كنظام للحكم والمجتمع، فالانتقال الديمقراطي وفق هذا المعنى تطورٌ لحركة

<sup>1</sup> - بلقيس أحمد منصور: الأحزاب السياسية و التحوّل الديمقراطي، القاهرة: مكتبة مدبولي ميدان طلعت حرب، ط1، 2004م، ص 28.

<sup>2</sup> - عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، ط3، 1990م، ص 167.

<sup>3</sup> - محمد رفعت عبد الوهاب، الأنظمة السياسية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2007م، ص 151.

<sup>4</sup> - نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999م، ص 226.

<sup>5</sup> - ناجي علّوش: الديمقراطية: المفاهيم والإشكالات، الأردن: دار فارس للنشر والتوزيع، ط1، 1994م، ص 57.

<sup>6</sup> - إسماعيل علي سعد: دراسات في العلوم السياسية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002م، ص 337.

<sup>7</sup> - حسن توفيق إبراهيم: الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، مركز الجزيرة للدراسات، 14 فيفري 2013م، Aljazeera. Net. Studies.

عضوية، وقد ذهب في تعريف الانتقال الديمقراطي على اعتباره مسلسلاً يروم توقيف القواعد الأوتوقراطية عن الاشتغال وتعويضها بأخرى ديمقراطية، فالانتقال مرحلة بين نظامين متباينين ينبنيان على منطقتين مختلفتين يتأسسان على تفكيك البنيات القائمة وإعادة تركيبها<sup>1</sup>، بينما ذهب آخر إلى اعتبار أنّ المقصود بالانتقال الديمقراطي ضرورة العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة وتخفيض درجة التوتّر العلمي الذي لا يُمكن إلا أن يقود إلى المواجهة، ويُهدّد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ<sup>2</sup>، ولقد عرفه الفرنسي "الآن تورين، Alain Touraine": "بأنه عملية متدرجة تتبلور في سياق علاقة الدولة بالمجتمع بعد صراع سياسي قد يطول أمده"، في حين اعتبر عالم الاجتماع الأمريكي "فليب شميتز، Flip Chmitter" "أنّ الانتقال الديمقراطي هو مجموعة من مراحل تطوّر المجتمع الذي يخضع إلى أحداث متكرّرة وتطوّرات فجائية غير متوقعة، تجعل الدولة تقبل حلول اضطرارية"<sup>3</sup>.

يُعتبر مفهوم الانتقال الديمقراطي أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية، يختلف عن مفهوم الديمقراطية التقليدية، التي ارتبطت سابقاً بعمليات تحديث وتنمية المجتمعات المتخلّفة كشرط لإرساء نظام ديمقراطي، حيث تؤكّد الأدبيات أنّ التحوّل الديمقراطي هو تتابع زمني للمراحل تبدأ بالقضاء على النظام السلطوي أولاً، ثمّ اجتياز المرحلة الانتقالية ثانياً فالتوصل إلى مرحلة الرسوخ<sup>4</sup>. بينما اعتبره "عبد العزيز النويضي" بأنّه: "العملية التي يتمّ فيها المرور من نظام سياسي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية، أو تكون فيه الحقوق المرتبطة بالمشاركة السياسية مقيدةً تقييداً شديداً، إلى نظام سياسي مفتوح يتيح مشاركة المواطنين ويسمح بتداول السلطة ولاسيما عبر الاعتراف بمجموعة من الحقوق المرتبطة بوثوق المشاركة السياسية وإمكانية ممارستها بصفة فعلية"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - ربيع الهاشمي: الانتقال الديمقراطي في التجارب المقارنة، 2015/03/03 على الساعة 17:15 مساءً، عنوان التصفح: Rabi3o. Blogspot. Com.

<sup>2</sup> - برهان غليون: حول الخيار الديمقراطي: دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994م، ص 140.

<sup>3</sup> - فضيل النهامي: الانتقال الديمقراطي و معيقاته في البلدان العربية: الحوار المتمدن، العدد 4206، 05 سبتمبر 2015م، عنوان التصفح: www. Ahewar. Org. على الساعة 19:30.

<sup>4</sup> - زريق نفيسة: عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاني: المشكلات و الآفاق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: تنظيم سياسي و إداري، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009م، ص 18.

<sup>5</sup> - عبد العزيز النويضي: شروط الانتقال الديمقراطي بالمغرب، دفاثر الشمال، العدد 02، 1997م، ص 33.

هذا هو المبدأ الأساسي للديمقراطية ألا وهو مبدأ اشتراك أكبر عدد ممكن من الأفراد في استعمال حقوق السيادة<sup>1</sup>، أو كما يقول "إبراهام لنكولن: "حكومة من كلّ الشعب وبكلّ الشعب ولكلّ الشعب"<sup>2</sup>.

رغم صعوبة إيجاد تعريف محدّد ونهائي لهذا المفهوم، إلا أنه يُمكن إيراد تعريف الأستاذ "صاموئيل هنتجتون" فلقد عرّف موجة التحوّل الديمقراطي بأنها: "بأنّها عبارة عن حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محدّدة، يشمل عادةً التحوّل تحوّلًا ليبراليًا أو ديمقراطيًا في النظام السياسي والذي يتضمّن تبني انتخابات حرّة، تداول سلمي على السلطة، وحرية اختيار للناخبين"<sup>3</sup>.

وبناءً عليه يُمكن القول: إنّ النظم التي تمرّ بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية تنتشر على خطّ متّصل، يقع على طرفه الأوّل النظام غير الديمقراطي، ويقع على طرفه الآخر النظام الديمقراطي في نمطه المثالي.

### ثانياً: الانتقال الديمقراطي والمفاهيم المشابهة له:

أجمعت معظم تعاريف الديمقراطية السابقة على أنّ الديمقراطية المكتملة تعبّر عن نظام سياسي مبني على أربع أركان أساسية وهي:

**الركن الأول:** حرية الرأي وحرية التعبير وحرية الدين والعقيدة، الحق في تشكيل أحزاب وجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، كلّ هذا في ظلّ سيادة القانون على أساس المساواة بين كافة المواطنين.

**الركن الثاني:** الفصل ما بين السلطات والتوازن فيما بينها (Checks And Balances).

**الركن الثالث:** الانتخابات الحرة الدورية لضمان الانتقال السلمي للسلطة<sup>4</sup>، وأنّ استقرار العمل بهذا النظام يتطلب الإيمان ووجود قناعات، ما يعني الارتقاء بالممارسة الديمقراطية عبر عملية تحول ديمقراطي طويل، تشمل عدّة مراحل، فالانتقال الديمقراطي يختلف عن مفهوم الثورة التي من صورها العنف من خلال النضال المسلح تقوم به جماعات أو مجموع الشعب ضدّ منظومة الدولة التسلطية والخروج من حواجزها التسلطية، كما ينبغي التمييز بين

<sup>1</sup> - صلاح الصّاوي: التعددية السياسية في الإسلام، (د.م.ن)، دار الإعلام الدولي، (د.ط، س.ن)، ص 07.

<sup>2</sup> - مصطفى الخشّاب: النظريات والمذاهب السياسية، القاهرة: مطبعة لحيّة البيان العربي، ط2، 1958م، ص 319.

<sup>3</sup> - صموئيل هنتجتون: الموجة الثالثة: التحوّل الديمقراطي في أواخر القرن 20، تر: عبد الوهاب علوب، القاهرة: دار سعاد الصباح، ط1، 1993م، ص 73.

<sup>4</sup> - عدنان الباجه جي: التحوّلات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2007م، ص 61.

الانتقال الديمقراطي والحكومة الانتقالية "التي تعني في فترة زمنية محدّدة ومعينة تشكيل حكومة في انتظار الوضع النهائي لحالة الانتقال الديمقراطي ومنها الانتخابات والدستور وبقيّة منظومة الانتقال الديمقراطي، والانتقال الديمقراطي ليس وجهًا آخر لمنظومة التسلط وإعادة إنتاجها، وهو يختلف عن الانقلاب السياسي والذي هو بمثابة تغيّر وتغييرات مفاجئة في الدولة ونظام الحكم، وأخيرًا يجب التشديد على أنّ الانفتاح السياسي والإصلاح السياسي والانتقال إلى الديمقراطية والتحوّل الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي والتغيير الديمقراطي ليست مترادفات للانتقال الديمقراطي وهي لا تعني الانتقال الديمقراطي".

### الانتقال الديمقراطي:

الانتقال هو حركة تنقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى، فهو مسلسل يتمّ العبور من خلاله من نظام سياسي مغلق مقصور على النخب الحاكمة ولا يسمح بالمشاركة السياسية أو يُقيدّها إلى نظام سياسي مفتوح يُتيح المشاركة للمواطنين في اتخاذ القرارات ويسمح بالتداول على السلطة<sup>1</sup>، فهو مرحلة انتقالية ذو ديمقراطية يتمّ فيها تجسيد الحقوق وتفعيل المواطنة عبر الآليات المتعارف عليها من: مساواة، حرية، وإعلاء لحكم القانون<sup>2</sup>، والانتقال إلى الديمقراطية يطرح من الناحية العملية أحد الاختيارين: إمّا "التدرج" وذلك بالعمل على فسح المجال للقوى الديمقراطية في المجتمع لتنمو وتترسّخ وتُهيمن، والقيام من جهة أخرى بدمقرطة الدولة بالانتقال بها إلى دولة مؤسسات تمثيلية حقيقية مع ما يتطلب ذلك من فصل للسلطات وإطلاق للحريات... الخ، وإمّا سلوك آخر "غير سبيل التدرج" وذلك بحمل الحاكم على التنازل تحت ضغط القوى الديمقراطية، وإمّا إزاحته من طرف هذه القوى نفسها، عادةً لا تتمكّن هذه القوى الديمقراطية من إسقاط الحكم إلا إذا تحوّلت إلى قوى غير ديمقراطية كأن تتحوّل إلى قوى ثورية أو قوى غير منظمّة في صورة تحرك جماهيري هائج أو عصيان مدني... الخ<sup>3</sup>، فالانتقال الديمقراطي هنا يُعيد النظر في مفهوم الثورة، حيث يبقى على معنى الثورة ومضمونها في تصوّره للهدف الديمقراطي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - الانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي، تمّ التصفح يوم: 2015/04/01، رابط التصفح: www. Madoricity. Com. ، على الساعة 11:00 صباحًا.

<sup>2</sup> - لعجال اعجال محمد أمين: معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر، الملتقى الوطني حول التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005م، ص 50.

<sup>3</sup> - محمد عابد الجابري: الديمقراطية و حقوق الإنسان(سلسلة الثقافة القومية 26، قضايا الفكر العربي 02)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2004م، ص 83.

<sup>4</sup> - عبد الإله بلقزيز: الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق و الممكنات، ورقة قدمت الى. المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002م، ص 136.

## الثورة "Révolution":

الثورة مصطلح يُقصد به التحول الجذري في التكوينات الاجتماعية والسياسية والنظام العام وفي العلاقات والخبرات المتبادلة بين الناس، ويُقصد بها مقاومة النظام السياسي ذاته وليس مجرد التمرد أو العصيان، وهناك ثورة شعبية، جماهيرية، طبقية...<sup>1</sup>، في أيامنا هذه لا تتحقق الديمقراطية من خلال ثورة دموية كالتي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية، لكن التغييرات التي تساهم في ولادتها تصل غالبًا إلى مستوى الثورة<sup>2</sup>.

### التغيير الديمقراطي:

يُشير لفظ التغيير إلى إحداث شيء لم يكن من قبل، ويُقصد به مجمل التحوّلات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث توزع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو عدّة دول، كما يقصد بها الانتقال من وضع لا ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي، أمّا معجم المصطلحات السياسية فعرفه على أنه: "تغيير يُصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد كلّ مرحلة جديدة في الحياة، وهو كلّ تغييرٍ كيمي أو نوعي يكون حاسم النتائج"<sup>3</sup>.

### الانفتاح السياسي:

إن التفاوض اجتماعي بين القوى سببه الانتقال الذي يحدث قبل الإرهاصات التي تنشده التغيير حتى تصل إلى دستور الذي تعمل به، وبعد ذلك تبدأ عملية الانتقال الديمقراطي التي هي عملية طويلة تكاد تكون أزلية، فكلّ مجتمع، مهما وصل إلى الديمقراطية يشهد تحوّلات جديدة وبالتالي فهو ينمو وهذه مرحلة مختلفة عن "الانفتاح السياسي" لأنّ هذا الأخير قد يحدث خلاله تغيير ما دون أن يكون هناك تحوّل مستمر إلى مزيد من الممارسة الديمقراطية<sup>4</sup>، ويُقصد بالانفتاح السياسي "Political Openness" نمو شعور عقلائي لدى نظام حكم الفرد أو القلّة، بتآكل شرعيته التقليدية أو الثورية ومن ثمة قيامه نتيجة لذلك بتقديم تنازلات سياسية من حيث درجة ضبطه بحرية التعبير والتنظيم، بل وربما قيامه بتبني بعض آليات الديمقراطية ومؤسساتها، فالانفتاح السياسي يُوظف من أجل تحقيق الانتقال إلى نظام

<sup>1</sup> - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية: عربي - إنجليزي، القاهرة: كلية العلوم السياسية، (د.ط. د.س.ن)، ص 140.

<sup>2</sup> - لاري دايموند: الثورة الديمقراطية النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي، تر: سميرة فلو عبود، بيروت: دار الساقي، ط1، 1995م، ص 15.

<sup>3</sup> - بن عاشور لطيفة: آليات التحول الديمقراطي في الجزائر، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماستر، علوم سياسية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013م-2014م، ص 15.

<sup>4</sup> - أحمد مالكي وآخ: لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب (دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009م، ص 27.

حكم ديمقراطي<sup>1</sup>، إذًا فالانفتاح السياسي هو أسلوب للدولة العاجزة لتقديم نفسها إلى الانتقال الديمقراطي.

### التحوّل إلى الديمقراطية:

في فترات تاريخية معينة تمرّ المجتمعات بها تتمّ فيها عمليات الانتقال الديمقراطي من خلال مرجعية مستقرة وثابتة تُعرف بالدستور وفي هذا الانتقال إلى الديمقراطية يتحوّل النظام السياسي من نظام حكم الأقلية والفرديانية إلى المأسسة السياسية الديمقراطية القائمة على الشراكة والمواطنة والفصل بين السلطات واستقلال القضاء وحرية تشكيل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، فالتحوّل إلى الديمقراطية هو مرحلة من ضمن مراحل البناء المؤسسي لديمقراطية وليس كلها، فلقد عرفها "روستو" بأنّها: "عملية اتخاذ قرار يُساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، يحاول كلّ طرف إضعاف الأطراف الأخرى"<sup>2</sup>.

### التحوّل الديمقراطي:

التحوّل الديمقراطي يقوم على فكرة الانتقال إلى الديمقراطية، فالنظام السياسي الذي يشهد تحوّلًا ديمقراطيًا يمرّ بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحوّل إلى نظام ديمقراطي، "نودّ هنا التركيز على اللحظة التاريخية وهي لحظة الانتقال من نظام حكم الفرد أو القلّة إلى نظام حكم ديمقراطي"<sup>3</sup>، فهذا اعتمدنا مصطلحين هما: الانتقال "Transition" والتحوّل "Transformation" المقصود بالأولى الانتقال من حالة الاستبداد إلى حالة المشاركة السياسية الفعّالة من قبل الشعب أمّا الثانية فتعني الاستمرارية بشكل عام في الممارسة، والتحوّل ضمن مسار واضح إلى مزيد من الديمقراطية، فنعني بالتحوّل الديمقراطي "Democratic Transformation" عملية مستمرة تأتي بعد الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي، فالتحوّل الديمقراطي هو سيرورة ذات اتجاه إصلاحي تقدمي، تهدف لاستيعاب الديمقراطية كنظام للحكم ودمجها في الثقافة الوطنية، حيث تنعكس على سلوك الفرد والجماعة باعتبارها تتضمنّ خلقًا وقيمةً وليس فقط حقيقةً سياسية فرضتها الضرورة<sup>4</sup>.

وتمرّ عملية التحوّل بثلاثة مراحل أساسية وهي:

<sup>1</sup> - أحمد مالكي وآخ، المرجع السابق، ص 274.

<sup>2</sup> - إسماعيل الشطي وآخ: مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003م، ص 77.

<sup>3</sup> - أحمد مالكي وآخ. مرجع سبق ذكره، ص 27.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص 275.



✓ انهيار النظام السلطوي.

✓ مرحلة الانتقال الديمقراطي.

✓ مرحلة الرسوخ<sup>1</sup>.

والثانية هي أهمّ المراحل وإن استغرقت فترة زمنية، وهي أخطر مرحلة في عملية التحوّل بسبب الاحتمالات المتزايدة للتعرّض لانتكاسات سياسية نتيجة للتركيبية الهجينة للنظام السياسي، والتي ينشأ عنها حالة صراع وشد وجذب تُربك الحياة السياسية<sup>2</sup>، فقد أثبتت عدّة دراسات فشل كثير من الثورات في الالتزام بالتتابع الزمني في عملية التحوّل.

### الترسيخ الديمقراطي:

يُعتبر رسوخ الديمقراطية بمثابة مرحلة متقدمة من عملية التحوّل الديمقراطي، فلقد اجتهدت الكثير من الدراسات في محاولة إلقاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحوّل الديمقراطي إلى بداية مرحلة الرسوخ، وهناك من اعتبره مرادفًا لمفهوم الاستقرار والمأسسة<sup>3</sup> بحيث بدأ النظام في هذه المرحلة بالاستقرار وتنسّم المؤسسات والقواعد الحكومية بالثبات، هنا يجب أن نميز بين الرسوخ بمعني "الاستقرار" وبين "الاستمرار" فاستمرار النظام ليس استقراره، والعكس صحيح بل قد يظلّ نظام ما في مرحلة انتقالية لسنوات طويلة متتالية دون أن يبلغ مستوى الرسوخ.

غالبًا ما يضعف النظام ثمّ يقوم بالانفتاح، وهو مرحلة من مراحل التغيير السياسي، التحوّل لا يعني التغيير لأنّ التحوّل لا بدّ أن يكون جذري يعمل على إعادة جميع الأبنية داخل النظام السياسي، أمّا التغيير فهو البناء السياسي فقط، "ومرحلة الانفتاح تتبعها مراحل أخرى الأولى: الانتقال إلى الديمقراطية أي إلى نظام الحكم الديمقراطي وتجاوز الحكم غير الديمقراطي وتليه مرحلة ثانية وهي الانتقال السياسي، يُسمّيها البعض التحوّل الديمقراطي تتضمن مراحل مختلفة تنتهي بعملية الترسّخ أي ترسيخ أسس نظام ديمقراطي بقيمه ومبادئه العليا".

<sup>1</sup>- أحمد مالكي و آخ. مرجع سبق ذكره، ص 46.

<sup>2</sup>- أحمد فهمي: مصر 2013: دراسة تحليلية لعملية التحوّل السياسي في مصر (مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل)، مصر: مركز الدراسات والبحوث، مجلة البيان، ط1، 2012م، ص 51..

<sup>3</sup>- زريق نفيسة، مرجع سبق ذكره، ص 21.



## المطلب الثاني: الخلفيات التاريخية للانتقال الديمقراطي

## أولاً: في معنى الديمقراطية

الديمقراطية في الأصل تعود إلى العهد الإغريقي الذي أعطى أهمية بالغة لحياة الجماعة في ظلّ سلطان الشعب مشتقة من لفظين "Demos" بمعنى الشعب، و"Kratos" بمعنى السلطة أو الحكم، أي الحكم الذي تكون فيه السلطة للشعب، وأخصّ ما تمتاز به الحياة العامة في الأمم الديمقراطية أنّها لا تفرض على الشعب وإثماً تصدر عنه، وأنّ الشعب لا يُساق إليها ولا يُكره عليها وإثماً يسعى إليها راغباً فيها، ومن هنا كانت الشعوب الديمقراطية مسؤولة عن أعمالها تستمتع بثمراتها كما تحتل سيّئاتها، لأنّها هي التي أرادتّها لم يفرضها عليها أحد ولم يكرهها عليها عسف وطغيان<sup>1</sup>، لقد كان الإغريق أوّل من مهّد لظهور النظرية الديمقراطية، ظهر هذا في كتابات فلاسفة القرن 18م، فلقد نادى "أفلاطون" بأنّ مصدر السيادة هي الإرادة المتحدة للمدينة، كما أعلن "أرسطو" أنّ السلطة لا تتبع من شخص الحاكم بل من الجماعة وحكم الشعب هو أفضل الحكومات، بعد هذا كلّه ظهرت العلامات الأولى للمبادئ الديمقراطية<sup>2</sup>.

لقد ذهب "لورد برايس" إلى أنّ الديمقراطية "شكل من أشكال الحكم تكون فيه السلطة الحاكمة في الدولة ممثلة قانوناً في أعضاء الجماعة ككلّ وليس في طبقة معيّنة" فالديمقراطية هي منهاج سياسي، كما يرى "باسيت" يُمكن بواسطته لكلّ مواطن الفرصة في الاشتراك في اتفاق حول ما ينبغي فعله لصالح الجماعة ككل<sup>3</sup>. ولقد عرفّها "جوزيف شومبتير" منتقداً التعريف الكلاسيكي بأنّها: "ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية والذي تمكّن الأفراد من خلاله اكتساب السلطة للحصول على الأصوات عن طريق التنافس"<sup>4</sup>.

في حوصلة ما قلناه عن الديمقراطية فهي إذن حكم الشعب نفسه بنفسه من خلال تعددية سياسية والتي تُؤدّي إلى تداول سلمي على السلطة، تقوم على احترام كافة الحقوق والتعبير عن الرأي، مع وجود مؤسسات سياسية فعّالة، في مقدّمها مؤسسة تشريعية منتخبة وقضاء مستقل وحكومة خاضعة للمساءلة الدستورية الشعبية والأحزاب السياسية بمختلف تنوعاتها

<sup>1</sup> - طه حسين: الديمقراطية كتاب لم ينشر، مصر: نفرو للنشر والتوزيع، ط1، 2008م، ص 189.

<sup>2</sup> - محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 153.

<sup>3</sup> - حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الديمقراطية و الحرية و حقوق الإنسان، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2006م، ص 11.

<sup>4</sup> - نور الدين حاروش: الأحزاب السياسية، الجزائر: شركة دار الأمة، ط1، 2009م، ص 53.

الإيديولوجية والفكرية<sup>1</sup>، قال "ونستون تشرشل" إنّ الديمقراطية نظام سيّء، ولكن كلّ الأنظمة الأخرى أسوأ منه<sup>2</sup>.

يقول كثير من المفكرين والساسة إنّ الديمقراطية هي سفينة النجاة للحكام والشعوب، وذلك من خلال اتاحتها للرأي والرأي الآخر، تفسح المجال لظهور معارضة سرية، وهي الطريقة الوحيدة للتداول السلمي على السلطة من خلال انتخابات نزيهة، وتُتيح الفرصة من خلال التعددية السياسية المجال للتنافس البناء لخدمة المجتمع، وهذا ما يُحقر التيارات السياسية لوضع سياساتها وبرامجها وطرحها للمناقشة وبالتالي إشراك جميع أطراف الشعب في صياغة ما هو أصلح وأسلم وهذا ما يُؤدّي إلى حالة من النضج والاستقرار السياسي<sup>3</sup>.

## ثانياً: تطوّر الفكر الديمقراطي

### 1- الديمقراطية القديمة:

#### 1-1 / الديمقراطية في الصين القديمة:

تعدّ الفلسفة الصينية فلسفة ممتلئة بالمبادئ الأخلاقية ومستوى من السلوك فهي تخاطب أفراد المجتمع، ترمي إلى خلق أجيال من المواطنين الأحرار، تستمد شرعيتها من العقل، ولعلّ أظهر الشخصيات هي شخصية "كونفوشيوس" وتلميذه "مانشيوس".

#### كونفوشيوس "479-551 ق.م.":

ظهر الفيلسوف الأخلاقي والسياسي واعتبره الغرب أكبر معلم إنساني لم يأت التاريخ بمثله، ترك ورائه خمسة مجلدات عُرفت بـ(كتب القانون الخمسة) تكلم عن الأخلاق والديمقراطية السياسية، وتوزيع الثورات بين الأفراد حتى تتحقق العدالة الاجتماعية تستمد الكونفوشية مادتها من الأخلاق، وهذه الأخيرة تبدأ من الأسرة وسبيل القضاء على الفوضى الأخلاقية بإصلاح النظام الأسري، لأنّه إذا كانت الأسرة فاسدة فإنّها تخلّ النظام، ومن ثمّة فإنّ تنظيم الأسرة يهيئ البلاد من تلقاء نفسها لنظام اجتماعي يُساعد على قيام نظام سياسي يكفل الحرية والعدالة والديمقراطية والمساواة.... الخ.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - ياسر عبد ربه و آخ: التحولات الراهنة و دورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 64.

<sup>3</sup> - فايز الربيع: الديمقراطية بين التأصيل الفكري و المقاربة السياسية، الأردن: دار حامد للنشر و التوزيع، ط1، 2004م، ص 141.

<sup>4</sup> - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص 110-111.

## مانثيوس "372-289 ق.م.":

تكلم "مانثيوس" عن سيادة الشعب وحقه في الثورة، وحقه في خلع الحاكم المستبد، كما رأى أنه لا سبيل لاستقرار التنظيم الاجتماعي وإصلاح حال الطبقات الفقيرة والمعدومة، إلا إذا تحقق أمران: أولهما وضع دستور منظم للملكية، وثانيهما إصلاح نظام الضرائب والتخفيف من ويلاتهما.

## 1-2/ الديمقراطية في اليونان القديمة:

إن مصطلح الديمقراطية بشكله الإغريقي القديم تمّ نحتة في أثينا القديمة والديمقراطية الأثينية أتاحت للمواطنين بفضل نظام الرق قدرًا كبيرًا من الفراغ الذي مكّن المواطنين الأحرار أن يشتركوا مباشرة في الحكم، وهذه المشاركة الشعبية تمثل أول مظهر ديمقراطي، فمواطني أثينا كانوا أحرار في التصويت والتحدث في الجمعية العمومية، وكانوا يتخذون قراراتهم مباشرة بدلاً من التصويت على اختيار نواب ينوبون عنهم في اتخاذها.

## أفلاطون "429-347 ق.م.":

نشأ أفلاطون في بيئة أرستقراطية غرست في نفسه ميلاً إلى ممارسة السياسة والمساهمة في شؤون الحكم، ولما كان الحكم بالمدينة اليونانية يتنازعه نظامان: الديمقراطية في أثينا وحكم الأوليغارشية الأقلية الأرستقراطية المستبدة بأسبرطة، عارض أفلاطون النظام السياسي القائم آنذاك في أثينا وما لحق به من فساد والحكم عند أفلاطون هو الذي يلتزم العدالة، وتقوم العدالة عنده على التحكم في قوى النفس الثلاثة وهي: القوة الناطقة والشهوانية والغاضبة والتي ترتبط بفضائل ثلاثة وهي: الحكمة والعفة والشجاعة.

أقام أفلاطون توازنًا بين السلطة والحرية بعبارة في الموائمة بين الملكية والديمقراطية، فالملكية في ظل الديمقراطية تمنح الأفراد الحرية انتهى أفلاطون لتفضيل حكم مختلط في كتابه (القوانين) وفيه جمع بين<sup>1</sup> الملكية والديمقراطية وأقام بينهما موائمة، وأخيرًا عدل عن فكرة حرمان الطبقة الدنيا من حق الاشتراك في الحياة السياسية وسمح باشتراك جميع المواطنين في الجمعية التشريعية التي تشكل مجتمع المدينة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - إمام عبد الفتاح: الديمقراطية و الوعي السياسي، مصر: مئضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، 2006م، ص 108.

<sup>2</sup> - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص 119.

## أرسطو "384-322 ق.م":

مدلول الديمقراطية عند "أرسطو" يختلف عن مدلولها اليوم فقد كان يعني بها حكم الرعاع، دعا "أرسطو" كذلك إلى نظام سياسي مختلط، وسيط بين الأوليغارشية والديمقراطية، يكون الحكم في أيدي الطبقة الوسطى التي يتسم أفرادها بالاعتدال ويتحقق فيها التوازن بين الغني والفقير وإدارة شؤون البلاد لأجل مصلحة الجميع، وقد أطلق "أرسطو" على هذا النظام الحكم الدستوري، يسود في ظلّ هذا النظام القانون لا الحاكم<sup>1</sup>.

## 2- الديمقراطية في العصر الحديث:

لم تعني كلمة الديمقراطية في السياسة كثيرًا، حتى الثورة الأمريكية [من وجهة نظر موسوعة جروlier الأمريكية] "تعود النواة الأولى للديمقراطية في العصر الحديث إلى الثورة البريطانية 1688م لتتوالى بعدها الثورات الرائدة والتي كانت السبب الرئيسي في تجسيد الديمقراطية واقعيًا لاسيما "الثورة الأمريكية" و"الثورة الفرنسية" وقد جاءت هذه الثورات متأثرةً بالنهضة الفلسفية التي استحدثتها جملة من الفلاسفة في ذلك الزمن، وتتعلق أساسًا بما يُسمى "مذهب الحقوق الطبيعية" الذي انتشر في غرب أوروبا خلال القرنين 17م و18م والتي مفادها أنّ الناس قبل ظهور المجتمع السياسي كانوا يعيشون وضعية تعطيهم الحقّ في: التملك، الحرية، القصاص للنفس..."، وأمّا المبدأ الثاني<sup>2</sup>، فيتعلق بالعقد الاجتماعي، والذي يتّص على أنّ الأفراد اجتمعوا واتفقوا فيما بينهم على الخروج من الحالة الأولى إلى الحالة السياسية وذلك لا يكون إلا بإبرام عقد يتنازلون بموجبه عن بعض حرياتهم وحقوقهم لسلطة فوقية<sup>3</sup> مقابل أن تحتفظ لهم بحقوقهم وحرياتهم تحت لواء الديمقراطية.

## 2-1/ الديمقراطية في عصر النهضة (1500-1600م):

سُميَ هذا العصر بعصر النهضة والإصلاح، حيث دعا الفكر إلى القومية وعليه ظهرت الدول الكبرى مثل: فرنسا، إنجلترا، إسبانيا، كما ظهرت محاولات التوفيق بين أنصار المذهب البروتستنتي وأنصار المذهب الكاثوليكي، أمّا من الناحية الاقتصادية فلقد تغيّر وجه الاقتصاد نتيجة لاكتشاف أمريكا وطريق الرجاء الصالح، أمّا من ناحية الفرد راح الوعي

<sup>1</sup> - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص 125.

<sup>2</sup> - حريزي زكرياء، "المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية: الجزائر نموذجًا"، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير علوم سياسية، تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011م، ص 31.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، المكان نفسه.

نحو التحرر من أفكار العصر الوسيط وتعاليم الكنيسة والنظام الإقطاعي والتبعية، ولهذا سُمي بعصر النهضة والإصلاح.

### نيكولا ماكيافلي "1469م-1527م":

نشر المؤرخ والسياسي الإيطالي "ماكيافلي" عدّة مؤلّفات منها كتاب (الأمير)، و(الحرب)، وأبرز ما ورد في كتابه هو العمل على الوحدة بين الدويلات الإيطالية فصل الدين عن الدولة، ضرورة وجود دولة لحاجة الناس إلى الأمن، وفي رأيه أنّه لا حاجة للقوة والسلطة المطلقة إلا في حالتين: الأولى عند بناء الدولة، والثانية المحافظة على بناء الدولة، أو إصلاحها من الفساد وعند استقرار الحكم ينصح "ماكيافلي" بالديمقراطية إذ أنّ اشتراك الشعب في الحكم يعزّز الاستقرار ويُدعمه<sup>1</sup>.

### جون بودان:

فضّل "بودان" الحكم الملكي الوراثي، مع ضرورة تركيز السيادة في شخص الملك، فذلك يقضي على المصالح الطبقية، نادى بالحكم المطلق الذي لا قيود فيه على سلطة الملك، وأكد أنّ الحكومة التي تستطيع الاستمرار والبقاء هي حكومة مشروعة ذلك أنّ استمرارها دليل على أنّها تعمل لأجل الصالح العام<sup>2</sup>.

إذا كانت قمة الديمقراطية في العالم هي الموجودة الآن في إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، فإنّ الأمر لم يكن وليد المصادفة، ولم يظهر فجأة، بل جاء نتيجة معاناة شديدة، وعلى مدى قرون طويلة، لقد ظلت التجربة تتعثر، وتصلح من نفسها، ثمّ تعود فتنتكس، وتكبو ثمّ تقف على قدميها من جديد إلى أن وصلت إلى صورتها الحالية "يُمكن إرجاع الفضل في ظهور الديمقراطية الحديثة إلى ثلاثة قوى:

➤ مثاليات عصر النهضة.

➤ نظرية الكنيسة البروتستانتية وممارساتها.

➤ نشأة الطبقة الوسطى وازدياد قوتها "نتيجة الثورة الصناعية" فالنهضة والكنيسة كانتا سبباً في هدم النظام القديم، حيث ركّزوا على أهميّة الفرد، يقول المفكر الأمريكي "جون ملتون": "أعطني الحرية لأعرف ولأتكلّم و أناقش بحرية وفقاً للضمير"<sup>3</sup>.

1- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص. 153-154.

2- المرجع نفسه، ص. 156-157.

3- دلال غسان خير الدين: النظام السياسي في الإسلام، الأردن: دار الراجحة للنشر والتوزيع، ط1، 2013م، ص 114-115.

## 3- بداية الاهتمام العربي بالديمقراطية:

## 3-1/ الديمقراطية في الإسلام:

يتميّز الإسلام بأثّه حكم وسياسة، على عكس ما قال الرئيس الراحل "أنور السادات": "لا سياسة في الدين، ولا دين في السياسة" فالإسلام دين ودولة، عبادة وسياسة، حقّ وقوّة، ثقافة وحضارة، قال الرسول صلى الله عليه وسلم: {مَنْ لَمْ يَهْتَمَّ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ}، تقوم سياسة الحكم في الإسلام على ثلاثة مبادئ وهي:

أ/- العدل: نصّت عليه آيات القرآن الكريم بعد بسم الله الرحمن الرحيم: {وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِزٌ وَلَوْ شَاءَ هَدَيْنَاكُمْ أَجْمَعِينَ} <sup>1</sup>، {وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ} <sup>2</sup>، {وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى} <sup>3</sup>. العدل هو الدعامة الأولى في الفكر الإسلامي، كما قال الفاروق رضي الله عنه: {العدلُ أساسُ الملكِ}.

ب/- الطاعة من المحكومين: جاء ذلك في قوله تعالى: {يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ} <sup>4</sup> ومصدر الطاعة شريعة الله ورسوله الكريم، وإذا انحرف الحاكم عن هذه الشريعة سقطت طاعته، فالحاكم يُنقذ الشريعة الإسلامية، فالحكم للإسلام ليس للحاكم بل للشريعة.

ج/- الشورى: حرم القرآن الكريم الحكم المطلق، وفرض الشورى، وقد نصّ عليها القرآن الكريم في قوله تعالى: {وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ} <sup>5</sup>، ويقول سبحانه و تعالى: {وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ} <sup>6</sup>. فالشورى تُعادل اليوم ما يُسمّى بالديمقراطية، وهي حكم الشعب وهي جزء من أسلوب الحكم <sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - سورة النحل، الآية 09.

<sup>2</sup> - سورة النساء، الآية 58.

<sup>3</sup> - سورة الأنعام، الآية 152.

<sup>4</sup> - سورة النساء، الآية 59.

<sup>5</sup> - سورة الشورى، الآية 38.

<sup>6</sup> - سورة آل عمران، الآية 159.

<sup>7</sup> - إمام عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 110.

ففي قول الرسول صلى الله عليه وسلم لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فلقد كانا أقرب مستشاريه: {لَوْ اجْتَمَعْنَا فِي الشُّورَى مَا خَالَفْتُمَا}، ويقول أبا هريرة رضي الله عنه: {مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَكْثَرَ مَشَارَةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}. كان الرسول صلى الله عليه وسلم كثير الشورى حتى في مواطن الحروب والغزوات ففي غزوة أحد رأى عليه الصلاة والسلام ألا يخرجوا للقاء جيش قريش خارج المدينة، ورأت أكثرية أصحابه ضرورة الخروج، وحين دُعي الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى، لم يعهد بأمر الدين والدنيا لأحد من أصحابه احتراماً لحق الأمة في الاختيار، وهكذا أولي "أبي بكر" رضي الله عنه "الخلافة" فالأمة التي اختارته بدأت من أهل سقيفة بني ساعدة، وهيبيعة الانتقاء من أهل الحلّ والعقد<sup>1</sup>.

### 3-2/ الديمقراطية في الفكر العربي الحديث:

#### \*مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى:

برز في هذه المرحلة مجموعة من المفكرين انشغلوا بقضية الشورى، من بينهم "رفاعة رافع الطهطاوي"، و"خير الدين التونسي"، و"جمال الدين الأفغاني"، و"عبد الرحمان الكواكبي"، تأثروا بكتابات الغرب، واستحضروا كتابات أسلافهم العرب أمثال "الماوردي"، و"ابن تيمية"، و"ابن خلدون"...، جاء "رفاعة الطهطاوي" بذر بذور فكرة الديمقراطية في أول كتاب له عام 1834م، عمد فيه التعريف بالفكرة الديمقراطية كما رآها في فرنسا من الثورة التي قام بها الفرنسيون ضدّ الملك "لويس العاشر" عام 1830م<sup>2</sup>، وكتب قائلاً: إنّ ما يُسميه الفرنسيون الحرية هو ما يُطلق عليه عندنا العدل<sup>3</sup>.

وجاء "خير الدين التونسي" وأصدر كتابه المهم (أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك) انشغل كثيراً بقضية الشورى بقدر ما تمثل حضارة الغرب تمثل تراث أمته، تمكّن من الجمع بين الأصالة والمعاصرة، يظهر ذلك جلياً في استخدامه للمصطلحات العربية الإسلامية وقد نجح في تطوير حالات بعض المصطلحات خاصة "الشورى"، و"أهل الحلّ والعقد"، حتى وصل إلى مفهوم عربي إسلامي للديمقراطية.

<sup>1</sup> - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص 144.

<sup>2</sup> - أحمد صدقي الدجاني: تطوّر مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث ورقة قدمت الى: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984م، ص 121.

<sup>3</sup> - برهان غليون: أزمة الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي بحنية مقدمة في الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001م، ص 462.



تتابع ظهور مفكري النهضة وكلّ يدلي بدلوه، جاء "جمال الدين الأفغاني" في زمن الاستعمار، وانشغل في البحث عن أسباب الانحطاط فوجد من بينها غياب الشورى والعدل.

وبرز "عبد الرحمان الكواكبي" من خلال بحثه عن ظاهرة الخلل والضعف والفتور العام الذي عمّ كافة المسلمين، وأرجع هذا الخلل إلى أسباب دينية، وأخرى أخلاقية، وثالثة سياسية، واعتبر هذا الأخير الأكثر حسماً، وشرحها في كتابيه (أم القرى)، و(طبائع الاستبداد)، ربط "الكواكبي" بين التقدّم والشورى وبين الاستبداد والتأخر<sup>1</sup>.

### \*الإنجازات الديمقراطية على صعيد الحكم:

عرف الحكم في الدول الإسلامية صوراً من الشورى، حيث بلغ الوعي الشعبي في الوطن العربي لقضية الشورى درجة لم يصلها من قبل، وتبلور هذا الوعي في النضال ضدّ الاستبداد، حيث أصبحت قضية الشورى في نهاية المرحلة قضية رئيسية، حيث ارتبطت بقضية التحرير وتقييد سلطة الحاكم والحفاظ على حقوق الأفراد وحرّياتهم<sup>2</sup>.

### \*مرحلة ما بين الحربين العالميتين:

برزت قضية الشورى بقوة في الوطن العربي بعد الحرب العالمية الأولى في كتابات المفكرين، وفي التنظيمات السياسية والحركات الحزبية، وبات مصطلح الديمقراطية شائعاً، كان المناخ المسيطر آنذاك هو مناخ حق تقرير المصير الذي تضمّنته مبادئ الرئيس الأمريكي "ولسون" الأربعة عشر، ولقد أثر هذا على كيفية التعامل العربي مع قضية الديمقراطية لأنّه بعد الحرب العالمية الأولى ساد أوروبا مناخ خاص عانت منه الديمقراطية واشتدت المعاناة في أعقاب الأزمة الاقتصادية عام 1929م، وطبيعياً جداً أن تتأثر التجارب الديمقراطية العربية بهذا المناخ، حيث تعرّضت التجربة الديمقراطية لصعوبات، وتدخل المستعمر بصورة مختلفة لتعطيل الحياة الديمقراطية، حين تُهدّد مصالحه من ناحية، ومن ناحية أخرى كان الجهاز الإداري يتدخل لصالح الحزب الحاكم، ويخرق حريات الانتخابات، ومن ناحية ثالثة لم ترسخ تقاليد احترام الحريات، ولم ترس تقاليد احترام المعارضة، انتهت هذه المرحلة، وقد نجحت كتابات العرب في ضرورة الشورى وأهمية الديمقراطية كمسألة حتمية والبحث في كيفية ممارستها، والتعرّف على تجارب الغرب<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - برهان غليون، المرجع السابق، ص 124.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 125-132.

<sup>3</sup> - برهان غليون، المرجع السابق، ص 132-139.



**\*مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية:**

بدأ عهد جديد في الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية، استقلت فيه أقطار عربية، وشهدت قضية الديمقراطية تطورات مهمة، تميزت هذه المرحلة ببروز ردود أفعال حادة على الديمقراطية الليبرالية، تلتها محاولات جادة لتحقيق تحولات ديمقراطية للمجتمعات العربية.

حفلت هذه المرحلة بتغيرات حدثت في الوطن العربي أوصلت إلى رأي عام قوي يرفض ترك قضية الشورى والديمقراطية في الظل، ساعين إلى إخراجها للنور، حيث تبلورت مفاهيم حقوق الإنسان والحريات العامة والتحول الديمقراطي والضمانات الدستورية لها، كما يتضمن مشاركة الناس في إدارة الحكم، وأصبح واضحاً أنه لا أمن ولا تقدم ولا تنمية في الوطن العربي إلا بوجود ديمقراطي حقيقي وتحقيق انتقال ديمقراطي سليم<sup>1</sup>.

**ثالثاً: موجات التحول الديمقراطي**

لم يتخذ توسع الديمقراطية في القرن العشرين شكل الانتقال البطيء، بل شكل (موجات ديمقراطية) متعاقبة، صاحب بعضها حروباً وثورات، وفي بعض الدول تم فرض الديمقراطية من قبل قوى عسكرية خارجية، ويرى البعض ذلك تحريراً للشعوب، لقد أنتجت الحرب العالمية الأولى دولاً قومية في أوروبا والتي كان معظمها ديمقراطياً بالاسم فقط كجمهورية فايمار مثلاً، في البداية لم يؤثر ظهور هذه الدول على الديمقراطيات التي كانت موجودة حينها كفرنسا، وبريطانيا، وبلجيكا، وسويسرا التي احتفظت بأشكال حكوماتها، إلا أنّ تصاعد مدّ الفاشية في ألمانيا النازية وإيطاليا "موسوليني" ونظام الجنرال "فرانكو" في إسبانيا، ونظام "أنطونيو دي أوليفرا سالازار" في البرتغال، ساهمت كلها في تضيق نطاق الديمقراطية في ثلاثينيات القرن الماضي وأعطت الانطباع بأنه «عصر الحكام الدكتاتوريين» بينما ظلت معظم الدول المستعمرة على حالها، لقد تسببت الحرب العالمية الثانية بحدوث انتكاسة شديدة للتوجه الديمقراطي في أوروبا الشرقية، فاحتلال ألمانيا ودمقرطتها الناجحة من قبل قوة الحلفاء العليا خدمت كنموذج للنظرية التي تلت والخاصة بتغيير النظام، ولكن نصف أوروبا الشرقية أرغم على الدخول في الكتلة السوفيتية غير الديمقراطية وتبع الحرب إزالة الاستعمار، ومرة أخرى سادت في معظم الدول المستقلة حديثاً دساتير لا تحمل من الديمقراطية سوى التسمية فقط، في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية امتلكت معظم الدول الديمقراطية الغربية اقتصاديات السوق الحرة والتي نجم عنها دول الرفاهية وهو ما عكس إجماعاً عاماً بين الناخبين والأحزاب السياسية في تلك الدول أمّا في الخمسينيات والستينيات فقد كان النمو الاقتصادي مرتفعاً في الدول الغربية والشيعوية على حدّ سواء،

<sup>1</sup> - برهان غليون، مرجع سبق ذكره. ص 139-141.

ومن ثمّ تناقض ذلك النمو في الدول الشيوعية وبحلول عام 1960م كانت الغالبية العظمى من الدول أنظمة ديمقراطية بالاسم فقط، وهكذا فإنّ غالبية سكان العالم كانت تعيش في دول شهدت انتخابات معيّنة وأشكالاً أخرى من التحايل (خاصة في الدول الشيوعية) "يعتقد هنتجتون في المؤلف الشهير "الموجة الثالثة" أنّ العالم الحديث عرف ثلاث موجات للدمقرطة مسّت كلّ منها عدد محدّد من الدول ورافقتها موجات معاكسة للدمقرطة "Vague de Reflux" فالموجة الأولى للدمقرطة امتدت من 1828م إلى 1926م<sup>1</sup>، ثمّ تلتها موجة معاكسة من 1922م إلى 1942م، أمّا الموجة الثانية بدأت من 1943م إلى 1962م، ورافقتها موجة معاكسة امتدت من 1958م إلى 1975م، ثمّ جاء الموجة الثالثة للدمقرطة التي شهدها العالم أواخر القرن العشرين خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، بدأت هذه الموجة من 1975م انطلاقاً من الانتقالات التي شهدتها مناطق من أوروبا (البرتغال، إسبانيا، اليونان) وآسيا، أمريكا اللاتينية، ثمّ امتدت لتشمل أوروبا الشرقية وإفريقيا نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، في هذا الإطار ناقش "هنتجتون" أسباب وأنماط الانتقال الديمقراطي في هذه الفترة، حيث أرجع حدوث الموجة الثالثة إلى عدد من الأسباب أهمّها تحسّن الظروف الاقتصادية في العديد من البلدان، وأزمة الشرعية التي شهدتها الأنظمة التسلطية، ودور الفواعل الخارجية في نوع اتّجاه الديمقراطية<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: آليات الانتقال الديمقراطي

الانتقال إلى الديمقراطية مشكل نظري يُمكن صياغته صياغة إجمالية في التساؤل التالي: كيف يُمكن الانتقال إلى الديمقراطية؟ أي ما هي الآلية في سبيل ذلك؟ فالديمقراطية كما تتبّعنا تطورها هي وليدة تطوّر الأوضاع الرأسمالية في أوروبا في مجتمعات تعيش أوضاع عكس أوضاع الدول العربية التي تعيشها، فالانتقال الديمقراطي في أقطار بينى الحكم فيها على أساس غير ديمقراطية يطرح مشكلة عملية يُمكن التعبير عنها كما يلي: أنّ الانتقال من الحكم اللاديمقراطي إلى حكم ديمقراطي يفترض إمّا أن يتولّى الحكام بأنفسهم القيام بعملية الانتقال هذه، وفي هذه الحالة يتنازلون عن سلطاتهم وامتيازاتهم بطيب خاطر، وإمّا بإجبارهم بوسائل على التنازل وهذا يتطلّب وجود قوات في المجتمع قادرة على الحفاظ على الديمقراطية والحيلولة دون قيام نظام آخر<sup>3</sup>، فأساليب الانتقال الديمقراطي تتباين بين السليمة

<sup>1</sup> - بروسي رضوان، الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات و العمليات، و مؤشرات قياس نوعية الحكم"، مذكرة ماجستير، علوم سياسية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009م، ص 07.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص ص 07-08.

<sup>3</sup> - محمد عابد الجابري، "الديمقراطية وحقوق الإنسان"، مرجع سبق ذكره، ص 82.

والعنفية، فالحكم كان بالوراثة أو الانقلابات أو المؤامرات، ففي الجزائر لم يتمّ التوصل إلى آلية سلمية للانتقال الديمقراطي منذ الإطاحة بالرئيس "أحمد بن بلة"، مروراً بـ"بومدين" فـ"الشاذلي بن جديد"، حتى أحداث عام 1991م، التي أجبرت "الشاذلي" على الاستقالة، ليخلفه مجلس أعلى للدولة مؤقت يرأسه "محمد بوضياف" الذي اغتيل لاحقاً، ليخلفه "علي كافي"، ثمّ انتخاب "اليمين زروال"، ليستقيل قبل إكمال عهده وهي أول مرة تحدث في تاريخ الجزائر<sup>1</sup>، والوطن العربي، الذي يتخلّى فيها حاكم عربي طواعية عن السلطة، ليخلفه بعد ذلك الرئيس الحالي "عبد العزيز بوتفليقة" بعد انتخابات شكّك منافسو "بوتفليقة" في نزاهتها<sup>2</sup>.

بما أنّ الديمقراطية ظاهرة متشعبة الميادين فلقد صنفت الآليات لتكريس التحول الديمقراطي.

أولاً- الآليات السياسية للتحول الديمقراطي: يكون ذلك بـ:

**1/- التداول على السلطة:** وهي إحدى المعايير لوجود نظام ديمقراطي، ويقصد بها وجود آلية لانتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغلاً المنصب رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، ومن شروط التداول السلمي على السلطة: ضمان إمكانية العودة إلى الحكم توفر الفرصة لمختلف الوحدات مرّةً أو عدّة مرات، الاحتكام إلى الشعب أي قبول الشعب مهما كان، الإجماع حول المسائل الأساسية (السياسة الخارجية، السياسة المالية، الدفاع الوطني)، كلّ هذه الشروط تعبر عن جدول التداول على السلطة ولا يجب تجاوزها (عكس الانقلاب)، والتداول السلمي للسلطة يعتبر أحد أهمّ المعايير لوجود نظام ديمقراطي، كما يعتبر مظهرًا من مظاهرها.

**2/- الفصل ما بين السلطات:** يُشكّل مبدأ فصل السلطات حجر الأساس للتحول الديمقراطي والأساس الذي تقوم عليه النظم الديمقراطية حتى تتمّ الرقابة والمساءلة وعدم احتكار السلطة الواحدة على باقي السلطات<sup>3</sup>.

دخلت هذه الفكرة في الدستور الفرنسي عام 1971م المادة 16: "كلّ مجتمع لا يضمن الحقوق لا يضمن الفصل بين السلطات فهو مجتمع بلا دستور"، يعتبر "مونتسكيو" المنظر

<sup>1</sup> - عبد القادر رزيق المخادمي، "الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني و الفوضى البناءة"، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص ص، 153-154.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 154.

<sup>3</sup> - هشام مدريد، "آليات و عوامل التحول الديمقراطي"، تمّ النصف يوم: 13-01-2013م، على الساعة 14:30

الحقيقي له، يقول: "كلّ فرد له سلطة يميل للمبالغة في استعمالها لتفادي ذلك، السلطة توقف السلطة"، نجد هذا المبدأ في أغلبية دساتير دول العالم الثالث منهم الجزائر، لكن هذا طبعاً يبقى مجرد حبر على ورق، بالرغم من أنّ المبدأ هو أساس النظم الديمقراطية.

**3/- الانتخابات:** الانتخابات هي عملية يتمّ بواسطتها الأفراد والاتجاهات والأشخاص المكلفين بتجسيد الديمقراطية على أرض الواقع ولاشكّ أنّ تطبيق وممارسة الديمقراطية يستلزم مشاركة المواطنين والمشاركة تكون عن طريق الانتخاب، الذي يعتبر صورة من صور الديمقراطية ووجود انتخابات دورية، حرّة، نزيهة، يعتبر أمرٌ جوهريٌّ لتحقيق تداول سلمي للسلطة، ويعتبر إجراء هذا النوع من الانتخابات إحدى سمات النظم الديمقراطية.

فالانتخابات هي الوسيلة لتحقيق التداول الدوري للسلطة بعد مرور عدّة سنوات وتعتبر المظهر البارز للديمقراطية، والانتخابات آلية لتكريس الديمقراطية إذا كانت تعبر حقاً عن إرادة الشعب.

**4/- التعددية الحزبية:** يرتبط التداول السلمي للسلطة بوجود تعدّد حزبي حقيقي يسمح بتنافس فعلي بين عدد من الأحزاب ذات التوجهات المتباينة في تنقل السلطة من حزب لآخر أو من زعيم أحد الأحزاب إلى زعيم حزب آخر، ولا بدّ من وجود تعددية حزبية باعتبار الأحزاب وسيطة بين الدولة والمواطن.

#### \* الأحزاب آلية لتكريس الديمقراطية:

إذا كانت الأحزاب تُؤدّي وظيفتها بطريقة جيّدة، وليست تعددية شكلية تظهر فقط في وقت الانتخابات، وإذا كانت هناك تعددية وفاعلية لهذه الأحزاب فهي تُكرّس الديمقراطية.

#### \* وظائف الأحزاب: تساهم فيما يلي:

➤ المشاركة السياسية التي تهدف إلى التأثير في اختيار الحكام والأعمال التي يُؤدونها، وكذا التأثير في القرارات الحكومية، وهناك أربع أنماط للمشاركة وهي: المشاركة في الانتخابات، المشاركة في الحملات الانتخابية، المشاركة على الصعيد المحلي والاتصال بالمسؤولين.

➤ تعدّد المشاركة معياراً لنمو النظام السياسي ومؤشراً على ديمقراطيته تعزّز دور المواطنين في إطار النظام السياسي بضمان مساهمتهم في عملية صنع السياسة العامة، كما تزيد المشاركة السياسية من الوعي الاجتماعي للمواطن<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - هشام مدريد، "آليات و عوامل التحول الديمقراطي"، المرجع السابق.

➤ التنشئة السياسية والتي تعني اكتساب المواطنين القيم السياسية، واكتساب الثقافة السياسية التي تقيد من وعيه وتحدد سلوكه السياسي، وقبوله أو رفضه لأنماط معينة من النظم السياسية.

➤ التجنيد السياسي يتمّ بموجب هذه العملية إلحاق الأفراد في الأدوار السياسية النشطة، وحتى تؤدّي هذه الأحزاب وظائفها لابدّ من أن تتمتع بالحرية الكاملة لتكريس الديمقراطية<sup>1</sup>.

**5/- المجتمع المدني ودوره في تكريس الديمقراطية:** نقصد به "جملة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة"<sup>2</sup>، فهو مجموعة من التنظيمات الأهلية والشعبية المستقلة عن الدولة والحكومة، تتكوّن من هيئات تُدافع عن مصالح الشعب المشتركة ومصالح الأمة، يُعتبر المجتمع المدني ركيزة أساسية ومظهر من مظاهر الديمقراطية، وآلية لتكريسها، فلا يُمكن لمجتمع مدني أن ينشط إلا في مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان ويعمل على تثبيتها وتكريسها في جميع المجالات<sup>3</sup>.

وهنا نوّكد على دور مؤسسات المجتمع المدني في العملية الديمقراطية، حيث تتصاعد حمى الديمقراطية التي شهدتها السنوات الأخيرة تحديداً منذ بداية التسعينيات من القرن 20م، حيث أصبحت الديمقراطية محور يستقطب النظر السياسي، إنّ السعي الهادف إلى إرساء أسس مجتمع مدني لا يمثل في نظرنا وصفاً سحرية بكلّ مشكلات البلدان العربية، لكن لا بدّيل عنه لكسب رهان المستقبل، وتحقيق المناعة في الظروف الدولية الراهنة وقطع خطوات جديدة وثابتة على درب التقدّم والديمقراطية<sup>4</sup>.

**6/- الإعلام والصحافة كآلية لتكريس الديمقراطية:** الإعلام والصحافة يُعتبران السلطة الرابعة داخل أيّ دولة، لما لها من فعالية في الدفاع عن الحقوق وتكريس النظام الديمقراطي، فإذا كانت السلطة الرابعة متمتعة بحرية كاملة في التعبير وحرية الرأي واستخدام حر لوسائل الإعلام في أداء مهامها فهي تُكرّس الديمقراطية، أمّا إذا كانت مضطهدة فهذا يعني أنّ النظام غير ديمقراطي.

<sup>1</sup> - هشام مدريد، "آليات و عوامل التحول الديمقراطي"، المرجع السابق

<sup>2</sup> - صالح ياسر، "المجتمع المدني والديمقراطية"، مرجع سبق ذكره، ص 07.

<sup>3</sup> - هشام مدريد، مرجع سبق ذكره.

<sup>4</sup> - حبيب الجنحاني، "المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي في الوطن العربي"، الأردن: دار جرير للنشر و التوزيع، ط1، 2006م، ص 84.

7/- الحربة الدينية: تعتبر مظهر من مظاهر الديمقراطية، تقول هل فعلاً الدولة لا تقوم باضطهاد الذين هم خارجين عن الديانة المنصوص عليها في الدستور، ومدى تمتع الأفراد بالحرية في كافة المجالات، متى كانت هذه الحريات دعماً وتكريساً للديمقراطية.

8/- مبدأ ترجيح الأكثرية على رأي الأقلية: يُمثل هذا المبدأ تبني لنظام الحاكم الذي يُؤمن بالديمقراطية، رأي الأكثرية والأغلبية من عدد الأفراد الجماعية، وترجيحه على رأي الأقلية، ومما لاشك فيه أن مبدأ الأغلبية هو أهم مبدأ في النظام الديمقراطي<sup>1</sup>.

### \*لذا فحالة الانتقال ترد عليها ملاحظتان رئيسيتان:

أ/ قطاعات المجتمع المختلفة من مؤسسات وسياسات وجماعات لا تمرّ بنفس النقطة في المرحلة الانتقالية في الوقت نفسه، معناه أن كلا منها يوجد في منحى الانتقال لكن في نقطة مستقلة، وهذا تبعاً لاعتبارات عديدة تتعلق بنوع المؤسسة وحيويتها ودرجة التنافس السياسي، وعلاقتها بالموارد المتاحة، والنخب السياسية المرتبطة بها.

ب/ المجتمع ككلّ معرض لحالة ارتداد اتجاه التحوّل (الثورة) فلو نتصوّر الحال بين الثورة والدولة على أنه منحى بياني والمجتمع يمرّ في المرحلة الانتقالية بين الاثنين، فإنّه من المحتمل أن يحدث ارتداد للمجتمع أو لبعض مؤسساته أو سياساته إلى نقطة سابقة على منحى الانتقال، وقد عبّرت بعض دراسات الانتقال الديمقراطي عن هذا بالقول: «إنّ الانتقال لا يكون في شكل خطي وإنما هو عملية مضطربة»<sup>2</sup>.

### المطلب الرابع: مداخل دراسة الانتقال الديمقراطي

لقد حققت تجارب الانتقال الديمقراطي تراكمات إيجابية فيما يخصّ الدراسات والأبحاث حول تجارب الانتقال الديمقراطي، وأصبح هناك علم يُطلق عليه (علم الانتقال) وذلك بالاعتماد على مؤشّرات وبراديمات، وموضوع الانتقال الديمقراطي أصبح مجالاً خصباً للدراسة والتحليل وإطاراً واسعاً تنصب فيه اهتمامات الباحثين والفاعلين السياسيين، ولعلّ أهمّها اعتباره الوسيلة المفضية للتنمية السياسية، واعتبار الديمقراطية هدفها وغايتها، ومن ثمة كان الحديث عن مداخل الانتقال إلى الديمقراطية<sup>3</sup>.

هناك ثلاثة مداخل أو مقاربات نظرية رئيسية لتفسير أنماط التحوّل الديمقراطي باتفاق الكثير من الأدبيات وهي:

<sup>1</sup> - حبيب الجنتاني، المرجع السابق، ص 89.

<sup>2</sup> - أحمد فهمي، مرجع سبق ذكره، ص 57-59.

<sup>3</sup> - حبيب الجنتاني، مرجع سابق الذكر، ص 84.

**1/- المدخل التحديثي:** وهو المدخل الذي يربط بين التنمية السياسية بمعناها الديمقراطية وبين التنمية الاقتصادية، ذلك أن أغنى بلدان العالم هي البلدان الديمقراطية، وتاريخياً يُعدّ "آدم سميث" أول من عبّر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبيرالية السياسية باعتبارها شرطاً أساسياً للأداء الفعّال للسوق، إلا أنّ العلمية الأكثر دقة وانتظاماً لهذا المدخل عالجه عالم الاجتماع السياسي الأمريكي "ليبست" في مقالته الموسومة (بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية) وكذلك في كتابه (الرجل السياسي)<sup>1</sup>، حيث يُؤكّد أن من نتائج التنمية الاقتصادية نشوء ولاء وطني يترافق مع وجود قبول المؤسسات والتسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات الحاسمة، وتراجع الانقسامات العمودية الأخرى مثل الأثنية والطائفية والانفصالية، وتستخدم المدرسة التحديثية مؤشرات محدّدة كمتغيّرات لا تلبث أن تنتظم في عملية متصاعدة تساعد على ولادة الديمقراطية أو تعزيزها وتشمل هذه المؤشرات: دخل الفرد، مستوى الأمية، وانتشار التعليم، والحراك الاجتماعي وتكاثر استخدام المواد الاستهلاكية وأدوات الاتصال والتنقل<sup>2</sup>، والنقد الموجّه لهذه المدرسة هو عدم إمكانية تطبيق هذه المعايير على تجارب اجتماعية مختلفة، سواء طبّقت الديمقراطية أم لم تُطبّق، مثلاً فإنّ تركيا انتقلت إلى النظام الديمقراطي قبل أن تستكمل كلّ مستلزمات التحديث، في السعودية رغم توافر معظم المؤشرات والمتغيّرات المذكورة سابقاً لم تتحقّق الديمقراطية فيها.

**2/- المدخل البنوي:** يفترض أنّ المسار التاريخي لأيّ بلد نحو الديمقراطية أو أيّ شكل سياسي آخر يتشكّل ويتحدّد أساساً وجوهرياً بالبنى المتغيّرة للطبقة والدولة والقوى الدولية، وعبر القومية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب وتبعاً لذلك يركّز المدخل على التشكيلات الطبقيّة والبنى الاجتماعية والتطور التاريخي لهذه وتلك في إطار علاقات القوى العالمية وتوازنها، وتحلّل على نحو خاص للعلاقات الداخلية المتبادلة بين القوى الاجتماعية وسلطة الدولة، ويركّز هذا المدخل على دراسة وتحليل النظام السياسي، وبيان ما يطلع به من وظائف وأدوار، ذلك أنّ هذه الجوانب جميعاً تشكل في حدّ ذاتها محور البحث في التنمية السياسية والانتقال الديمقراطي لدى أنصار هذا الاتجاه<sup>3</sup>.

**3/- المدخل الانتقالي:** يركّز هذا المدخل على النخب السياسية، وتقترح أسلوباً دقيقاً يُحدّد العبور من مرحلة لأخرى حتّى نصل إلى الديمقراطية، يركّز على آليات الانتقال عوضاً عن

<sup>1</sup> - بن كادي حسان: "التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها"، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير، علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007م-2008م، ص 56.

<sup>2</sup> - إسماعيل الشطيّ وآخ، مرجع سبق ذكره، ص 54.

<sup>3</sup> - بن كادي حسان، مرجع سبق ذكره، ص 56.



الشروط التي تسبق هذا الانتقال، وبذلك فهو لا يهتم بالعوامل التي تُؤدّي إلى استمرارية وترسيخ الديمقراطية، وإنما يتساءل عن كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول؟

يرى "دانكورت روستو" رائد هذا المدخل أنّ هذا التساؤل يتطلب مدخلاً تاريخياً يستخدم منظوراً كلياً لدراسة حالات مختلفة باعتبار أنّ ذلك يُوقر أساساً أفضل للتحليل، وبناءً على ذلك يُحدّد "روستو" مساراً عاماً تتبّعه كل البلدان خلال عملية الديمقراطية، يتكوّن هذا المسار من أربعة مراحل أساسية:

أ- **مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية:** والتي تشكّل الشرط الأولي.

ب- **مرحلة الصراع السياسي الطويل والغير حاسم:** أي أنّ الديمقراطية تُولد من رحم الصراع، بل وحتى العنف، وليست نتاجاً لتطورٍ سلمي.

ت- **مرحلة القرار:** وتشهد بداية عملية الانتقال والتحوّل (لحظة تاريخية يُقرّر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح للجميع حقّ المشاركة).

ث- **مرحلة التعود:** (تعود الأطراف المختلفة على القواعد الديمقراطية والتكيف معها)<sup>1</sup>، ولأهمية هذه المقاربة قام العديد من الباحثين بتطويرها أمثال "أودنيل" و"جون لينز" الذين ركّزوا على المرحلة الانتقالية التي يبدأ فيها النظام التسلطي بالانفتاح والانتقال إلى الديمقراطية.

### المبحث الثاني: التنمية السياسية وأهم آلياتها

أخذت التنمية في السنوات الأخيرة تحظى باهتمام المفكرين وقادة الرأي ورجال السياسة والمنظمات الدولية والإقليمية لما لهذه القضية من ارتباط بمسألة السلم والأمن الدوليين، فالتخلف وما ينتج عنه من فقر وجوع ومرض لا يُؤدّي إلى الحروب والثورات وعدم الاستقرار، خاصة بعدما يعيشه العالم الثالث من أزمات عميقة ومتفاقمة تطال مختلف جوانب الحياة فيه، تاركة بصماتها على حاضره ومستقبله، فهو يعيش حالة من الركود، فالعالم الثالث أصبح اليوم كالمستتق الراكد مياحه، هو راكد مع أنّ العالم يتغيّر كما كلّ شيء يتغيّر، وبقاء العالم على هذه الحالة المستعصية له أن يُؤثّر على السلم والأمن، حيث يبقى التوتّر قائماً بين شمال غني ومتقدّم وجنوب فقير ومتخلف، وعليه بدأ الاهتمام بموضوع التنمية السياسية يأخذ بعداً عالمياً منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم

<sup>1</sup> - كير سمير، غربي رقية، "المداخل النظرية للتحوّل الديمقراطي"، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصّص: سياسات مقارنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007م-2008م، ص 19.



المتحدة في 10 ديسمبر 1948م وما تلاه بعد ذلك من صدور العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وظهر ما يُسمى بـ " Right to Développement" الذي أدرج في المنظومة الحقوقية العالمية بعدما تم إقراره عام 1781م من طرف الجمعية العامة، والذي يعني باختصار: "حقّ كلّ إنسان باعتباره الموضوع الرئيسي للتنمية في المشاركة النشطة والإسهام في تنمية اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية يحترم فيها كافة حقوقه وأن يتمتع بهذه التنمية"، فهو الهدف الأسمى للتنمية، فالإنسان هو قيمة بذاته، سوف نتعرض بالتفصيل إلى جذور الاهتمام بقضية التنمية السياسية وتطور حقل دراستها، كما سنتطرق إلى تعريف مفهوم التنمية السياسية، ارتباطها ببعض المصطلحات المشابهة لها، آلياتها، أبعادها أو أهدافها<sup>1</sup>.

### المطلب الأول: السياق التاريخي لدراسات التنمية السياسية

من المعلوم أنّ حقل التنمية السياسية قد نشأ في أحضان علم السياسة الأمريكية سنوات الحرب الباردة، وحمل المفهوم منذ البداية بدلالة قيمة وايدولوجية، وارتبط أساساً بالمدرسة الأنجلوساكسونية، حيث استخدم المفهوم لمواجهة خطر المد الشيوعي في بلدان العالم الثالث، فلا نستغرب إذا نظر إلى التنمية السياسية كما حددها "روبرت بركنهام، Robert Berghinham" باعتبارها مشروعاً مناهضاً للشيوعية وموالياً لأمريكا لذلك فقد ارتبط التنظيم التنموي بمشكلات العالم الثالث، وأصبح هذا الموضوع لبّ التطور السريع لدراسات التنمية السياسية<sup>2</sup>، هناك ثلاثة مراحل رئيسية كشف عنها التطور المعاصر لمفهوم التنمية السياسية.

### المرحلة الأولى:

لقد ظهرت التنمية السياسية كمفهوم ومبحث دراسي في علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي بعد الحرب العالمية الثانية، منذ منتصف الخمسينيات على وجه الخصوص، معبرةً في ذلك عن تطور نظري ومنهجي محدد في (السياسات المقارنة)<sup>3</sup>، وعلى هذا ظهرت التنمية السياسية كبؤرة جديدة لدراسات علم السياسة<sup>4</sup> لقد لعبت لجنة السياسة المقارنة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية دوراً بارزاً وملموساً في هذا المجال، إذ اضطلعت بقضايا ومشكلات الحياة السياسية في كثير من دول العالم الثالث، وقدمت في

<sup>1</sup> - الغزالي أسامة حرب، "الأحزاب السياسية في العالم الثالث"، الكويت: عمر للمعرفة، (د.ط)، 1978م، ص 26.

<sup>2</sup> - بن كادي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 14.

<sup>3</sup> - الغزالي أسامة، مرجع سابق، ص 29.

<sup>4</sup> - محمد نصر مهنا، "العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة"، الإسكندرية: منشأة المعارف، (د.ط)، 2002م، ص 301.

هذا الصدد عدّة إصدارات، كان أوّل إصدارها سنة 1963م بإدارة "باي" والذي ناقش فيه العلاقة بين التنمية والاتصال، في نهاية عام 1963م صدر المجلد الثاني الذي ناقش دور البيروقراطية في عملية التنمية والتحديث وأشرف عليه "لابالومبارا"، ثمّ جاء الإصدار الثالث عام 1964م الذي حرّره "روستو" والذي تناول بعض التجارب الناجحة للتنمية مثل تركيا واليابان، وفي سنة 1965م صدر المجلد الرابع الذي حرّره "كولمان" والذي ناقش فيه دور التحديث والتعليم في التنمية السياسية والاقتصادية، وفي نهاية 1965م صدر المجلد الخامس والذي ركّز على علاقة الثقافة السياسية بالتنمية والذي حرّره "باي" و"فيريا"، ثمّ جاء المجلد السادس حرّره "لابالومبارا" و"واينز" بتوضيح دور الجماعات السياسية في كلّ من أوروبا الغربية والولايات المتحدة وبعض دول العالم الثالث في دفع العملية التنموية عام 1966م.

في السبعينيات اهتمت مؤلفات لجنة السياسات المقارنة عن التنمية السياسية بإرساء دعائم نظريات التنمية السياسية، بتناول مفهوم التنمية من منظور إمبريقي تاريخي باستعراض تجربة أوروبا في بناء الأمة للتوصل إلى نموذج للدولة المركزية في دول العالم الثالث، بعيداً عن الأبنية التقليدية أو القبلية<sup>1</sup>، والتنمية السياسية لا تستدعي فقط سياسات اقتصادية تتطلب أيضاً وجود مؤسسات سياسية قادرة على تعبئة وتنمية الموارد البشرية والمادية، فلا يُمكن تحقيق تنمية اقتصادية في غياب التنمية السياسية والعكس الصحيح<sup>2</sup> فلا يُمكن تحقيق تنمية اقتصادية سليمة في ظلّ الظلم وهذا الأخير يُؤدّد الاستبداد وهذا لن يسمح بتقدّم الأمم، والاقتصاد لن يستقيم في ظلّ عدم الاستقرار السياسي وغياب العدالة التوزيعية، فمن دون دولة القانون لن يتمّ الإصلاح الاقتصادي<sup>3</sup>، وتفشل أولويات الإصلاح إلى تنمية المنطقة فالديمقراطية والحكم الصالح والأمن والاستقرار يشكلون الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية، والمبادرة في مجال الأعمال والاقتصاد هي ماكينه التنمية<sup>4</sup>.

**المرحلة الثانية:** في هذه المرحلة بدأ عدد من علماء السياسة في تغيير اتجاه دراسات التنمية من خلال إعادة تعريف مفهوم التنمية السياسية، من أبرز المفكرين السياسيين في هذا المجال

<sup>1</sup> - إبراهيم راشد محمود سعيد، "الأسس الإسلامية للتنمية السياسية: الشورى كنموذج مغاير"، اطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الماجستير بكلية الدراسات العليا في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح: نابلس، فلسطين، 2005م، ص 22.

<sup>2</sup> - كامل تامر محمد الخزرجي، "النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة"، عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004م، ص 133.

<sup>3</sup> - ابتسام الكتي وآخ، "الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004م، ص 70.

<sup>4</sup> - إبراهيم مشورب، "إشكالية التنمية في العالم الثالث"، بيروت: دار المنهل اللبناني ط1، 2006م/1427هـ، ص 14.

"هنتجتون، Huntington" الذي نقد فكرة التطور الخطي (لنظرية التحديث)<sup>1</sup>، يرى بأن الربط بين التنمية السياسية وبين التحديث في مرحلة تاريخية أمرٌ غير محكوم<sup>2</sup>، إذ يميل إلى ربط عملية التنمية السياسية بمحاولة المجتمع السياسي الرامية إلى تحقيق شكل من أشكال الوحدة السياسية، مدعوماً برغبتهم في الحصول على منافع متبادلة واستقرار سياسي، ومن ثمة فالتنمية السياسية تعني تطوّر الأنظمة القادرة على التعامل مع ضغوط التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية، وتبعاً لذلك فهي تعتمد على قوة ومجال المؤسسات السياسية<sup>3</sup>.

من جهة أخرى فقد شهدت هذه المرحلة نمو النقد الراديكالي لدراسات التنمية من خلال كتابات نقدية لمجموعة أكاديميين راديكاليين أمثال "ماكيلاند، Mcheland" و"هاجن، Hagen" أكّداً على دافعية الإنجاز، و"بيندر، Binder" في تركيزه على البيروقراطية والقدرات الحكومية<sup>4</sup> واتجاه الماركسيين المجددين الذي يُعرف باسم نظرية التبعية عبّرت عنها أعمال: "باران، Baran"، "سمير أمين، S. Amin"، و"والر شتاين، Waller Stein"، "كاي، Kay"، "ليز، Leys"، "فرانك جندر، G. Frank" صاحب كتاب (تنمية التخلف)<sup>5</sup>.

**المرحلة الثالثة:** تتميز هذه المرحلة بوجود محاولات لأنصار المدخل التحديثي للردّ على انتقادات نظرية التبعية من خلال تطوير مدخل التحديث، فمنذ سنة 1971م احتفظ الاتجاه الأكاديمي غير الماركسي باهتمامه بالحفاظ على النظام العام كمقياس كمفهوم التنمية السياسية.

إلا أنه وفي إطار المدخل التحديث فإن مفهوم التنمية السياسية أصبح يشمل قدرات السلطات السياسية على وضع وتنفيذ السياسات العامة، هكذا وابتداءً من دراسات "بايندر، Binder" وزملائه عن (أزمات وتعاقبات التنمية السياسية)، أخذت دراسات التنمية السياسية تركّز على استعمال مدخل "السياسات العامة، La politique Publique" وقد عبّرت هذه الأدبيات كما يرى كلٌّ من "الموند، Almond" و"بنغاهم باول، P. Powell" عن الأهداف التي يرغب النظام السياسي في تحقيقها، وأصبحت الدراسات السياسية تهتم بقدررة السياسة العامة في التعامل مع المشكلات، كما يقول "الموند": "تمثل أداة تحليلية ملائمة لتناول ديناميكيات التغيّر الاجتماعي

<sup>1</sup> - محمد علي محمد، "أصول الاجتماع السياسي: السياسة و المجتمع في العالم الثالث - التغيّر والتنمية السياسية"، ج3، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1986م، ص 43.

<sup>2</sup> - عبد الحليم الزيات، "التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأبعاد المعرفية والمنهجية"، ج1، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002م، ص 49.

<sup>3</sup> - رعد عبد الجليل علي، "التنمية السياسية مدخل للتغيير"، ليبيا: دار الكتب الوطنية، ط2، 2002م، ص 25.

<sup>4</sup> - محمد علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 44.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، المكان نفسه.

التي تتطلب صياغة وترتيب الأولويات، وتطوير وتطبيق بدائل السياسة العامة"، وهكذا بدأت دراسات التنمية السياسية تتفصل تدريجياً عن دراسة التحديث، وأصبحت ترتبط بشكل كبير بدراسات عملية التغير السياسي "politique Change"<sup>1</sup>، ونتيجة لهذا اتجه الباحثون للبحث عن أطر نظرية ملائمة لدراسة عملية التغير السياسي، بالإضافة إلى العديد من الإسهامات والتي من خلالها يُمكن فهم أسباب وعواقب عمليات التغيير السياسي بما في ذلك عملية التنمية السياسية<sup>2</sup>.

والشيء الجدير بالاهتمام هو أن "ريتشارد هيجوت، R. higgott" في دراسته التحليلية لمختلف التيارات الفكرية التي تناولت التنمية السياسية، أراد أن يصل إلى مجموعة من المفاهيم أو التصورات الأساسية التي يُمكن أن تُحقق مزيداً من التقدم في نظرية التنمية السياسية<sup>3</sup> هكذا صدر الاهتمام عبر هذه المراحل بقضية التنمية السياسية كقضية علمية، وهكذا تطوّر استخدامها من خلال اجتهادات الباحثين والمفكرين والذين خلقوا جدلاً عميقاً نوّأبعاد تقدّمية حول مفهوم "التنمية السياسية".

### المطلب الثاني: مفهوم التنمية السياسية

يُعدّ مفهوم التنمية السياسية من المواضيع الحديثة نسبياً، برز استخدامه في عقد الخمسينيات والستينيات كما سبق وأشرنا، واقترن بدول العالم الثالث وبتطوير نظمها السياسية، حيث ظهر موضوع التنمية السياسية كفرع حديث يعتم بدراسة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي في علم السياسة، يزخر تراث التنمية السياسية بالعديد من التصورات والاجتهادات التي قدّمها الباحثون بُغية إعطاء مفهوم محدّد للتنمية السياسية أو على الأقلّ الاقتراب من معناه الحقيقي ودلالته الموضوعية، لأنّ التنمية عملية معقدة تتجاوز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإن كانت غير منفصلة عنها، وهي تتضمّن من خلال بحثها في مجموعة متعدّدة من العناصر "الانتقال إلى منظومة سياسية حديثة تؤدّي دوراً إيجابياً في عملية الشاملة التي تراهن دول العالم الثالث على إنجازها"<sup>4</sup>، لقد وضعت تعاريف عديدة

<sup>1</sup> - هشام عبد الكريم، "المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر (1989-1999)"، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير، علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، مارس 2006م، ص 52.

<sup>2</sup> - عبد الحليم زيات، مرجع سبق ذكره، ص 50.

<sup>3</sup> - محمد علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 48.

<sup>4</sup> - جمال منصر، "دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث دفاتر السياسة والقانون"، جامعة باجي مختار، عنابة، عدد خاص، أفريل 2011م، ص 429.

فالتمتية السياسية هي زيادة المساواة وقدرة النظام السياسي وتمايز البنى السياسية<sup>1</sup> أو التتمية السياسية هي بناء الديمقراطية وهذا ما جاء المفكر والباحث "ريتشارد هيجوت" وهكذا أصبحا هذين المفهومين مرادفين لبعضهما البعض، أيضا نقصد بها: "تحديث الحياة السياسية وهذا معناه تحديث النظم والسلطة والأداء السياسي"<sup>2</sup>.

ولقد عرفها "روبير بركنهام" حسب خمس مدلولات:

- **المدلول القانوني:** يهتمّ بالبناء الدستوري للدولة بمعنى الأسس الديمقراطية.
- **المدلول الاقتصادي:** تحقيق نمو اقتصادي وتطلّعات الشعب الاقتصادية.
- **المدلول الإداري:** وجود إدارة مواطنة ملتزمة بمبادئ المشروعية الإدارية والقانونية.
- **المدلول الثقافي:** التتمية عبارة عن تحديث ناتجة عن ثقافة سياسية معيّنة.
- **المدلول السياسي:** تحقيق الانصهار في منظومة مجتمعية والمشاركة في الحياة السياسية.

ويرى كلّ من "غابريال ألموند" و"وينكام باول" "التتمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للتغيّرات في البيئة المجتمعية والدولية، بالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة السياسية"<sup>3</sup>، وآخرون عرفوا التتمية السياسية مثل تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون، والمشاركة في صنع القرار، والرقابة على تنفيذه، وفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وحرية الرأي والتعبير والإعلام<sup>4</sup>، وعرفت عند الغرب «بأنّها عملية تغيير اجتماعي متعدّد الجوانب، غايته الوصول لمستوى الدول الصناعية، معناه على شاكلة النظم الأوروبية محققة نمو اقتصادي، ومشاركة سياسية، بالإضافة إلى ترسيخ مفاهيم الوطنية والولاء للدولة القومية"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - صالح بلحاج، "التتمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات"، جامعة الجزائر. ملف بصيغة pdf من الموقع [http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires\\_2008/dicembre\\_2008/com\\_dic\\_2008\\_28.pdf](http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_28.pdf) بتاريخ 2015/08/01 على الساعة 22:05، ص 05.

<sup>2</sup> - عزّ الدين ذياب، "التتمية السياسية في الوطن العربي: الضرورات و الصعوبات، ملف بصيغة pdf من [http:// al-taleaa.net](http://al-taleaa.net) بتاريخ 2015/06/15 على الساعة 19:00، ص 12.

<sup>3</sup> - ناجي عبد النور، "أزمة المشاركة السياسية في الجزائر" دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007م"، جامعة باجي مختار، عنابة،

<sup>4</sup> - ناظم عبد المطلب محمود عمر، "الفكر السياسي حركة الجهاد الإسلامي بفلسطين وانعكاساته على التتمية السياسية"، أطروحة مقدّمة استكمالاً لدرجة الماجستير في التخطيط و التتمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح نابلس، فلسطين، 2008م، ص 28.

<sup>5</sup> - خالد سليمان، فايز محمود "أثر حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على التتمية السياسية"، أطروحة مقدّمة لاستكمال درجة الماجستير في التخطيط و التتمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2004م، ص 29.

تعدّ إسهامات "لوسيان باي" من أبرز الإسهامات التي قام بها العلماء لحصر تعريف محدّد للتنمية السياسية، وكان هذا في منتصف 60 م، حيث قام هذا الأخير بدراسة مسحية لأدبيات التنمية السياسية من خلال عشرة تعاريف<sup>1</sup>:

- التنمية السياسية كشرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية.
- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية.
- التنمية السياسية كسياسات تمتاز بها المجتمعات الصناعية.
- التنمية السياسية هي التحديث السياسي.
- التنمية السياسية هي التنمية القانونية والادارية.
- التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة السياسية.
- التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية للمجتمع.
- التنمية السياسية هي دعم قدرات النظام من أجل إحداث تغيير منظم واستقرار.
- التنمية السياسية هي التعبئة والقوة<sup>2</sup>.

وهكذا نخلص من خلال تعريفاتنا بصدد التنمية السياسية إلى ما يلي: "التنمية السياسية هي عملية غايتها تخليص المجتمع المتخلف سياسياً من كافة سمات تخلفه والمتمثلة في: أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع، أزمة الاستقرار السياسي، أزمة تنظيم السلطة"<sup>3</sup>.

### المطلب الثالث: التمييز بين مفهوم التنمية السياسية ومفاهيم أخرى

عادةً ما نلاحظ مصطلحات تستخدم في دراسة التنمية السياسية دون تحديد أبعادها الفكرية والثقافية، وهذا راجع لغياب تحديد واضح للمفاهيم والمصطلحات العلمية، لعلّ السبب يعود لثلاثة أمور رئيسية:

<sup>1</sup> - نور الدين زمام، "القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م، ص 193.

<sup>2</sup> - بياضي محي الدين، "المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية"، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير، علوم سياسية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2012م، ص 58.

<sup>3</sup> - أحمد وهبان، مرجع سابق الذكر، ص 205.

- أ- نقل المصطلحات عن ثقافات سياسية أخرى مع افتقار مستخدميها لمعرفة جميع المعاني والسياقات التي ارتبطت بها.
- ب- التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح الناجم عن تبدل التجربة العلمية للمجتمعات.
- ت- السياق الذي تستخدم فيه المصطلحات والذي يرتبط ارتباطًا كبيرًا بالمجال السياسي والعلمي<sup>1</sup>.

من بين هذه المصطلحات التي لها علاقة بمصطلح التنمية السياسية والتي غالبًا ما نجد الباحثون يُخلطون بينها وبينه، منها: التغيير السياسي "Change Politique"، الإصلاح السياسي "Politique Reform"، التحول السياسي "Politique Transformation"، التحديث السياسي "Politique Modernisation"، وهذه المصطلحات عادةً ما تستخدم كمرادفات أو كبديلة أو مكملّة لبعضها البعض<sup>2</sup>، وعلى الرغم من تعدد المفاهيم المرتبطة بالتنمية، إلا أننا سنحاول في هذه الدراسة إلى التركيز على المصطلحات الأكثر شيوعًا وهي: التحديث، التحول، التغيير، الإصلاح.

## 1/ - التنمية السياسية والتحديث السياسي:

يُعتبر مصطلح التحديث من طرف الباحثين أكثر مفهوم لصيق بمفهوم التنمية، وذلك للترابط الشديد بينهما، حيث يصعب التفريق بينهما فقد يكون التحديث عاملاً مُسبباً للتنمية، كما قد تكون عملية التنمية عاملاً مُسبباً للتحديث<sup>3</sup>، لكن على الرغم من التشابه الكبير بين المفهومين إلا أنه حاول جمع من الباحثين تقديم تعريف محدّد للتحديث، وفي هذا الصدد يذهب "إيزنستات Eisenstadt" على أنّ التحديث: "هو عملية انتقال نحو الأنماط أو النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطوّرت داخل غرب وشمال أمريكا بدءًا من القرن السابع عشر، حتّى القرن التاسع عشر وانتشرت داخل الأقطار الأوروبية الأخرى، ثمّ انتقلت خلال القرن التاسع عشر إلى قارات أمريكا الجنوبية وآسيا وإفريقيا"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - بومدين طاشمة، "دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011م، ص 08.

<sup>2</sup> - بومدين طاشمة، "مسألة التنمية السياسية و التجربة الديمقراطية في الجزائر 1988م-1992م"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، قسم

العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: تنظيم سياسي و إداري، 2000م-2001م، ص 03.

<sup>3</sup> - عبد الحليم الزيات، مرجع سبق ذكره، ص 101.

<sup>4</sup> - ريتشارد هيجوت، تر: حمدي عبد الرحمان و محمد عبد الحميد، "نظرية التنمية السياسية"، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1،

مارس 2001م، ص 44.



ويرى "بارسنز، Parsons" و"ليرنز، Lerner" و"باول، powel" أن: "التحديث هو نقل الأفكار والقيم من الغرب، وعن طريق التصنيع الذي سيُزيح العقبات الثقافية التقليدية، وبذلك تجعل العالم الثالث حديثاً"<sup>1</sup>، أما عن التحديث السياسي "Politique Modernisation" فهو الأكثر استعمالاً بجانب مفهوم التنمية السياسية ويُقصد به: "تلك العمليات التي تتعلق بنواحي التجديد في مجال البنى والمؤسسات السياسية القائمة من ناحية، وفي مجال الثقافة السياسية السائدة من ناحية أخرى"، ويُمثل التحديث السياسي من الناحية النمطية "Typologie" في تطوير مجموعة من الملامح الأساسية داخل النظام السياسي، توجد بعض هذه الملامح في النظم السياسية التي لم يتم تحديثها بعد، حيث تعمل كمؤشرات لعملية التحديث "Precursors to Modernization" وكشروط لازمة وضرورية لا غنى عنها، هناك مجموعة من الأبعاد تتجسد فيها السمات الرئيسية للتحديث السياسي وهي:

**السمة الأولى:** ترشيد بناء السلطة.

**السمة الثانية:** تمايز البنى والوظائف السياسية.

**السمة الثالثة:** تدعيم القدرات النظامية والسياسية للنظام السياسي.

**السمة الرابعة:** إشاعة روح المساواة في الحقوق والواجبات داخل المجتمع.<sup>2</sup>

أحياناً لا يُراد بالتحديث السياسي نقل النظم السياسية فحسب بل وحتى النظم الاجتماعية وهذا ما نجده في تعريف "هنتجتون" للتحديث بقوله: "هو عملية متعدّدة الأوجه تهدف إلى إدخال تغييرات في كلّ نواحي تفكير الإنسان وسلوكه"<sup>3</sup>، كما قد عرف تعريفات عديدة تدور في مجملها حول نقل النماذج الغربية إلى المجتمعات التقليدية، بمعنى آخر جعل الدول الغربية نموذج يحتذى به من قبل الدول المختلفة عن طريق النقل والمحاكاة.

مصطلح التحديث يتضمّن الكثير من التحيز والذاتية، فهو مشحون إيديولوجياً نظراً لعلاقة التحديث بالغرب "التغريب" هنا يكمن الفرق الجوهرى بين التحديث السياسي والتنمية السياسية، لذلك حاول "أبتر، التمييز بين المفهومين قائلاً: "التنمية هي امتداد عالمي يتعلّق بكلّ التغييرات التي تحدث تحولات على المستوى الاجتماعى و كذا توزيع جديد للأدوار الاجتماعية، بالمقابل التحديث ظاهرة خاصة ظهرت في حوض المجتمعات التقليدية باستيراد الأدوار الاجتماعية المنبثقة عن المجتمعات الصناعية"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - نصر محمد عارف، "نظريات التنمية السياسية المعاصرة"، القاهرة: دار القارئ العربي، 1993م، ص 238.

<sup>2</sup> - عبد الحليم الزيات، مرجع سبق ذكره، ص ص، 94-95.

<sup>3</sup> - Samuel Hntington, Political order in changing societies, new Haren London yale university Press, (Print 15),

<sup>4</sup> - Bertand Badie, le développement Politique, économique, 3émé édition, 1984, P : 95.



## 2- التنمية السياسية والتحول السياسي:

التحول هو العملية التي يتمّ بموجبها تغيير أسس العلاقات والأبنية، حيث تتغير الوظائف والمراكز والأدوار التي يقوم بها الأفراد والجماعات فالتحول عملية تغيير يختلف عن التنمية والتحديث وغيرها من عمليات التغيير إلى الأحسن، فقد يكون التحول إيجابياً كما قد يكون سلبياً وهذا ما يُؤدّي إلى تخلف شديد، ومن أمثلة هذا النوع التحولات الناتجة عن الاستعمار الطويل المدى، أو نتيجة الحروب الأهلية، أو نتيجة الكوارث الطبيعية<sup>1</sup>.

بينما يعرفه البعض على أنّه "عملية تبديل جذري لأسس البنية الاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع، ينطوي على إحداث تغييرات كبيرة في النظام السياسي، بحيث تبدأ بتغيير في القيادة السياسية يليه تغيير في ممارسة السلطة، ومن ثمّ توجهات السياسة العامة التي تؤدّي إلى تغييرات هيكلية وبنوية تؤثر على مخرجات النظام، عن طريق عدة أنماط كالنمط السلمي أو العنف أو التحول الجزئي المحدود أو التحول الشامل"<sup>2</sup>.

## 3- التنمية السياسية و التغيير السياسي:

يشير مفهوم التغيير إلى حدوث تحولات بنوية تنظيمية على المجتمع دون أن يكون له اتجاه محدد، بحيث يمكن أن يكون تقدم أو تخلف، أي أن التغيير السياسي يشير إلى مفهوم محايد يمكن أن يتضمن ما هو أحسن أو ما هو أسوأ، وهذا ما يمكن أن نلاحظه في الثورة الأمريكية وقيادتها للمجتمع الأمريكي نحو التقدم، عكس هتلر بالرغم من وصوله للحكم إلا أن هذا الأمر ساهم في ظهور العنصرية ومن ثمة تقسيم الدولة الألمانية عقب الحرب العالمية الثانية<sup>3</sup>، فهو مفهوم حيادي غير قيمي وهذا ما أكدّه الأستاذ "فيرل هيدي" "ferel heady" في كتابه "الإدارة العامة: منظور مقارن" أن مصطلح التحديث السياسي والتنمية يشيران إلى التطور نحو نماذج تتطور نحو الديمقراطية الغربية، لذلك هو يفضل التغيير لأنه يعتبره أكثر حيادية والذي يترك المجال للبحث مفتوحاً فيما يتعلق بالاتجاه الذي تأخذه التحولات السياسية<sup>4</sup> أما التغيير السياسي فيمكن تحديد صيغته في صيغتان أساسيتان هما:

✓ التغيير الثوري "الجذري".

<sup>1</sup> - بومدين طاشمة، "مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 05.

<sup>2</sup> - بياض محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 39.

<sup>3</sup> - خميس دهام حميد، "التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي"، مجلة مداد الآداب، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد الرابع، ص 518.

<sup>4</sup> - فيرل هيدي، "الإدارة العامة، منظور مقارن"، تر: محمد قاسم القويوني، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 1975، ص 82.

## ✓ التغيير الإصلاحي " التدريجي".

أ/- التغيير الثوري: يؤدي إلى تغيير كمي ونوعي في آن واحد، كما أنه لا يقتصر على التغيير السياسي فحسب<sup>1</sup>، وإنما هو صيغة مطلقة لا تعرف التحديد، فكل شيء هو موضوع أو مشروع للتغيير، بحدوث تحولات عميقة وجذرية في البنى السياسية، وتحولات هامة في الأنظمة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

ب/- التغيير الإصلاحي: يتميز هذا النوع في التغيير بكونه ذا طبيعة ثانوية يمكن عدم ميله لإحداث تغيير أساسي في النسق السياسي، فهو يتجنب في الأساس المساس في تركيبة القدرة أو السلطة "power" ونظام المشاركة السائد في المجتمع، هو ذو طابع تراكمي لا يحدث دفعة واحدة، تأخذ هذه التغييرات فترة طويلة عادة<sup>2</sup> أي أن التغيير الإصلاحي لا يتم على حساب النظام القائم، وإنما في إطار قواعده<sup>3</sup>.

## 4/- التنمية السياسية والإصلاح السياسي:

ظهرت فكرة الإصلاح منذ عام 1663 ويعرف قاموس "إكسفورد" الإصلاح بأنه: تعديل وتبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقص وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، إزالة التعسف أو الخطأ والإصلاح يوازي فكرة التقدم وينطوي جوهريا على فكرة التغيير نحو الأفضل يمكننا أن نميز ثلاثة مستويات من الإصلاح:

أولاً: الإصلاح بوصفه إستراتيجية للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها وهذه الإستراتيجية تقابل ما يعرف بالاتجاه الثوري في التغيير.

ثانياً: الإصلاح بوصفه عملية تطوير مجتمعي مستمرة تتعلق بتحسين أداء النظام والمؤسسات الاجتماعية من حيث الكفاءة والفعالية.

ثالثاً: هو الإصلاح الفردي بأبعاده القيمة والأخلاقية والنفسية والمعرفية والإدراكية والسلوكية وكل ما يتعلق بتقويم النفس وتهذيبها.

والمستوى الثاني هو جوهر الإصلاح السياسي وهنا يختلط مع مفهوم التنمية السياسية، إلا أنه توجد بعض الفوارق الجوهرية بينهما وهي:

<sup>1</sup> - بومدين طاشمة، "مسألة التنمية السياسية و التجربة الديمقراطية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص05

<sup>2</sup> - رعد عبد الجليل علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-77.

<sup>3</sup> - بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص05.

✓ الإصلاح السياسي يشير إلى إصلاح الخلل الذي يصيب البنية السياسية للنسق السياسي وهو عادة ما يقف عند حدود المؤسسات الرسمية، غير أن التنمية السياسية تتضمن بالإضافة إلى الإصلاح على المستوى المؤسسي، التغيير على المستوى المجتمعي أي أنها تهتم بالقضايا ذات البعد الاجتماعي السياسي.

✓ إن التنمية السياسية هي منهج تفكير وأسلوب حياة وبرنامج عمل متعدد الجوانب وتتناول سياسات عامة، أمّا الإصلاح السياسي فعادة ما يكون جزئي أو مؤقت، يقترب من التنمية السياسية إذا اتصف بطابع الشمول.

✓ مفهوم الإصلاح مفهوم مرن ويختلف مضمونه ويتفاوت من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية لأخرى داخل نفس المجتمع وتتعدد مجالاته وفقا لتعدد مجالات النظام السياسي، أمّا الشخصية السياسية فلها قواسم مشتركة بين جميع الأنظمة والمجتمعات، بل يمكن الحديث عن نظرية في التنمية السياسية مجردة من قيود الزمان وحدود المكان<sup>1</sup>

#### المطلب الرابع: آلياتها وأهدافها

##### أولاً: آليات التنمية السياسية

1/- **التعبئة الاجتماعية/السياسية:** يتوافر التحديث على عنصرين، الأول تراجع المجتمع القديم، والثاني بناء مجتمع حديث، وأعد كارل دويتش إطاراً نظرياً لتحليل عملية التعبئة الاجتماعية/السياسية ودراسة آثارها من خلال تحديد نسبة السكان المتأثرين بالتحديث إذ يمكن قياس هذه التغيرات والتوصل لنتائج كمية وإحصاءات في ضوء تقديراتها وما تمثله من حقائق يمكن تحديد درجة التعبئة الاجتماعية/السياسية والتنبؤ بدرجة التوتر وعدم الاستقرار السياسي ويمكن تحليل عملية التعبئة الاجتماعية السياسية من خلال:

أ/- **طبيعتها:** تهدف عملية التعبئة الاجتماعية الانتقال إلى مجتمع الحداثة، وهو ما يعني الانتقال من مجتمع مقيد بسلطة النخبة، إلى مجتمع تتعدد فيه المهمات السياسية، وتظهر المجموعات السياسية المتباينة، وتتسع درجة المشاركة.

ب/- **مصدرها:** معناه تحديد العنصر الدافع للتغيير، قد يكون داخلياً أو خارجياً مع التأكيد بأن التحديث يفترض أن يأتي وينبثق ابتداءً من المجتمع لأن التغيير لا يأتي من الخارج بل هو نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل.

<sup>1</sup> - بن كادي حسان، مرجع سبق ذكره ص 44-45.

ت/- ديناميكية انتشارها: غالبا ما تبدأ عملية الوعي الاجتماعي السياسي لدى فئات محدودة ثم تتسع في تأثيرها في البنية الفوقية، ثم تنتقل للبنية التحتية.

ث/- سلوكها: تأخذ التعبئة بطريقة التنمية التدريجية أو تعتمد الثورة أداة لإحداث تغيير سريع<sup>1</sup> إن التحول السياسي لا يمثل بالضرورة نتاجا مباشرا وفوريا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بل هي نتاج تدريجي يتولد عن سلسلة من عمليات التحول الاجتماعي في إطار التنمية المؤدية إلى تحقيق الاندماج لشعب معين على صعيد نظام سياسي، وهذا الاندماج لن يكون حقيقيا إذا لم يرتبط بالتنمية الاقتصادية.

\*يمكن رصد وتحليل الآثار السياسية للتعبئة الاجتماعية والسياسة كما يلي:

1/- تؤدي إلى بروز جماعات جديدة تبحث عن منفذ للمشاركة السياسية، لأن نمو الوعي السياسي يؤدي إلى تطور كمّي في عدد المنظمات والأحزاب المشاركة في العملية السياسية، ذلك لأن التنشئة السياسية والتعبئة تخلق وعيا جديدا ينعكس على العلاقات بين البنى الفوقية والبنى التحتية.

2/- تؤثر التعبئة في طبيعة المطالب، وذلك بفعل اتساع حجم المشاركة السياسية وظهور قوى سياسية جديدة، هي حدوث تغيير في محتوى مدخلات النظام السياسي، مرتبط بظهور حاجات اقتصادية واجتماعية جديدة ترافق ظهور الأحزاب والنقابات وجماعات المصالح، وتظهر الأزمة عند انعدام التوازن بين المدخلات وبين قدرات النظام وموارده المتاحة، وهذا يولد ثلاثة أنماط من الأزمات:

أ/- النمط الأول: يحدث نتيجة تناقض المطالب أي التناقض بين عملية التنمية الاقتصادية، والعمل على تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، لأن التنمية والتحديث يخلقان تفاوتاً طبقياً وتناقضاً في طبيعة المدخلات.

ب/- النمط الثاني: يتعلق بتهديد التوازن الاجتماعي الذي يعكس ندرة الموارد واتساع المشاكل، وعدم قدرة النظام على تلبية المطالب وقيامه باللجوء إلى وضع حلول مؤقتة من التوصل لحلول جذرية.

ج/- النمط الثالث: ينجم عن ما يمكن تسميته بأزمة الهوية وذلك بفعل التباين الأيديولوجي، أو التناقض بين الرموز والقيم في المجتمع الواحد، مما يدفع للحفاظ على الولاءات التقليدية وهذا ما يتناقض مع آليات التنمية السياسية والتحديث.

<sup>1</sup> - كامل ثامر محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 150.

2/- بناء المؤسسات "الماسسة": تعد عملية الماسسة حجر الزاوية لمجموعة الإجراءات الخاصة بالتنمية السياسية، وهي أحد أهم آليات النظام السياسي في أداء وظائفه المتنوعة وهي أحد مرتكزات تطوره، فالنظام السياسي المبني على المؤسسات المستمرة ذات التركيبة المعقدة والتي تتمتع بالاستقلالية الذاتية والتمايز، هو ذلك النظام الضامن لحد مناسب القدرة على الاستجابة لمطالب بيئية<sup>1</sup>.

بينما اعتبر "هنتجتون" "الماسسة" القاعدة الوحيدة للتنمية السياسية لأنها تنظم الصراع من حيث أشكاله وطبيعته، وطرق السيطرة عليه، فقد اعتمد "صموئيل آيزنستات"، بأن التنمية تفترض وجود هيمنة للتغير تستمد قوتها من خلال بنى مؤسسة قادرة على اعطاء شكل ملائم للتغيير، وارتبطت التنمية السياسية حسب تصوره بوجود عاملين:

➤ الأول: ظهور أهداف سياسية متميزة ومنفصلة عن القيم التقليدية في النظام الاجتماعي.

➤ الثاني: بلورة عناصر مادية تعكس هذا التطور وتمكن من تحقيق أهداف التحديث.

ويخلص "إيزنستات" إلى ثلاثة استنتاجات حول دور المؤسسات كآلية من آليات النظام السياسي وهي:

✓ يواجه النظام السياسي عند خروجه من المرحلة التقليدية عددا من أزمات الصراع لذا يجب ضرورة العمل على حلها.

✓ يقتضي العمل على تحويل المطالب إلى سياسات جديدة ظهور مؤسسات سياسية تستطيع مواجهة الآثار الناجمة عن التحديث.

✓ يؤدي التحديث والتنمية السياسية إلى ظهور طبقات وجماعات وفئات جديدة، لذا تعمل المؤسسات على تنظيم واستيعاب المشاركة في العملية السياسية بهدف التأثير على صنع القرار، ما يمكن استنتاجه هو أن التنمية السياسية تستند على بناء مؤسسات وتعمل على حل مشاكل التنسيق بين وظائف المؤسسات لضمان زيادة قدرة النظام السياسي على تحقيق الأهداف ويؤكد "صموئيل هنتجتون" في هذا الصدد على:

1- أهمية إخضاع بناء وعمل المؤسسات للتخطيط لتجنب ما يطلق عليه (انعدام التوازن المؤسسي).

<sup>1</sup> - كامل ثامر محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 150-153.

2- ضرورة أن يتسم النظام السياسي المبني على المؤسسات بقدرة عالية على التكيف معناه القدرة على مواجهة التحول وصيانة البقاء والتجدد حسب العصور المختلفة الديناميكية.

3- تستند إقامة نظام المؤسسات على قدر من الاستقلالية الذاتية للبنى السياسية، لذا يفترض أن يكون بناء النظام السياسي باستمرار على أساس الاستقلالية والحياد<sup>1</sup>.

3/- **توظيف القدرات:** يعكس النظام السياسي حسب "ديفيد إيستون" مجموعة من التفاعلات التي لمصلحة العامة، كما تجسد شرعية النظام لذا فإن تحليل وتوظيف قدرات النظام السياسي باعتباره مجموعة بنى متميزة عن البنى الاقتصادية والاجتماعية، يتطلب وضع إطار نظري لدراسة القدرات، مدخلات، مخرجات، التغذية الراجعة والتي تضمن للنظام درجة الكفاية لمواجهة المشكلات وتحقيق التوازن والاستقرار، ويضم النظام السياسي:

أ/ **المدخلات:** تتضمن التنشئة والتنظيم السياسي، والتعبير عن المصالح وتجميع وتنسيق وتمثيل المصالح والاتصال السياسي.

ب/ **المخرجات:** هي القرارات والسياسات التي تعكس مدى استجابة النظام إلى المدخلات.

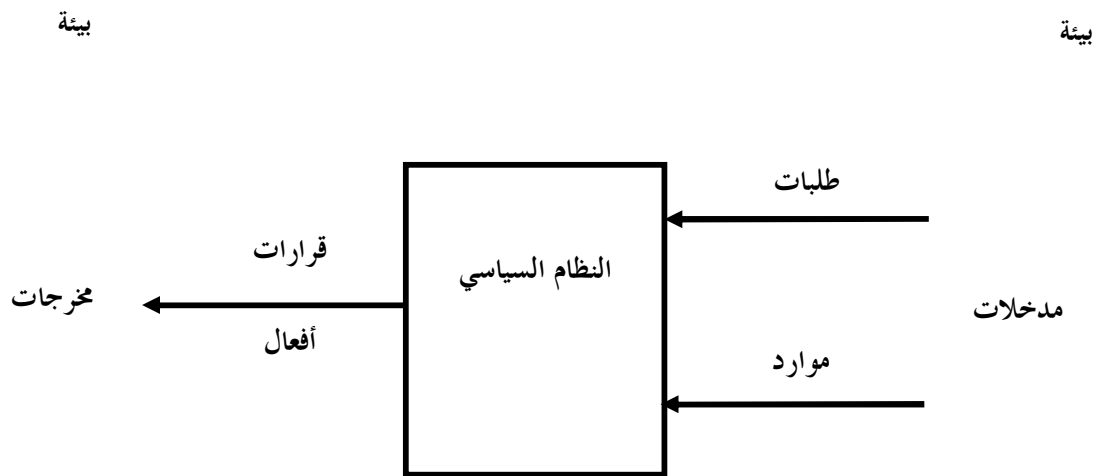
ج/ **التغذية الراجعة:** تتعلق بالترابط بين المدخلات والمخرجات من خلال تحليل آثار وانعكاس القرارات السياسية والاقتصادية للنظام في طبيعة استقرار وبناء النظام<sup>2</sup>.

ما يمكن استخلاصه في ضوء ما تقدم هو أن تحليل القدرات ودرجة توظيفها يوفر الإمكانية لبناء نظرية في التنمية السياسية "فالتنمية السياسية هي باختصار قدرة النظام على النمو، تمثل بمفهومها العام ما تنطوي عليه من تعبئة وماسسة وتوظيف للقدرات فهذا جوهر أداء النظام السياسي".

<sup>1</sup> - كامل ثامر محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 153-154.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 155-156.

لي تحدث في المجتمع ويقوم النظام بوظيفة توزيع الموارد وصياغة القرارات اللازمة



الشكل رقم (01) يمثل النظام السياسي<sup>1</sup>

### ثانيا: أهداف التنمية السياسية

أولت الدراسات الحديثة لعدد من أهداف التنمية السياسية أهمية خاصة أهمها التكامل القومي العدالة، المساواة، الديمقراطية وهي من أسمى أهداف التنمية السياسية من هنا يمكن أن نجمل أهداف التنمية السياسية فيما يلي:

1- تحقيق المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر على اختلاف الأصول والانتماءات أو الثقافات.

2- مشاركة الجماهير في صنع القرارات ديمقراطيا، أي توافر قنوات شرعية يمكن من خلالها للجماهير المشاركة في الحياة السياسية.

3- نمو قدرات الجماهير على إدراك المشاكل الحقيقية والتعامل معها تعاملًا رشيداً<sup>2</sup>.

\* كما قد حدد "أحمد وهبان" أهداف عملية التنمية السياسية في<sup>3</sup>:

أ- تحقيق المواطنة وترسيخ مفهومها في نفوس كافة أفراد المجتمع، وهذا يعني بناء الدولة القومية التي تنتقي في ظلها أزمة الهوية.

<sup>1</sup> - محمد شلي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم المناهج، الاقترابات، الأدوات، الجزائر، 1997، ص13.

<sup>2</sup> - غازي محمود ذيب الزعبي، "البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن"، الأردن: جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع، ط1، 1431/2010، ص64.

<sup>3</sup> - أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص 206.

ب- الهدف الثاني فيتوقف تحقيقه على تحقيق الهدف الأول، ويتمثل ذلك الهدف في ترسيخ التكامل السياسي، وبالتالي الاستقرار فمن شأن التكامل بلوغ الاستقرار، ذلك لأن التكامل السياسي يعني الترابط الوثيق بين أعضاء المجتمع من خلال تخليصه من أسباب التصادم في سبيل تحقيق المجتمع المنسجم أي المستقر.

ت- تدعيم قدرة الحكومة المركزية على التغلغل داخل إقليم دولتها، هذا الهدف يتوقف تحقيقه إلى حد كبير على تحقيق الهدفين السابقين ذلك بأن أحد بعدي القدرة على التغلغل يتمثل في قبول الأفراد المراد إعمال السياسات أو القوانين في مواجهتهم لهذا الأمر.

ث- زيادة كفاءة الحكومة المركزية فيما يتصل بتوزيع المنافع والقيم الاقتصادية المتاحة بين كافة الأفراد المشكلة لدولتها<sup>1</sup>.

1- أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص 207.



## خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري لموضوع الدراسة حيث تم التعرف إلى الديمقراطية، فالديمقراطية لا تتأتى من عقل واحد أو من حقبة تاريخية أو من نظام حكم سياسي واحد، فالديمقراطية الاثينية والنهضة والإصلاح الأوروبي وعصر العقل، تشكل جزء من الحضارة الغربية، لكن الحضارة الغربية جزء من الحضارة الإنسانية، فالمزاعم الاحتكارية بأن الديمقراطية منتج أوروبي حصرا هي مزاعم إقصائية ومتعصبة لذا يجب على الشعوب الغير ألا تذلل وتمنح الغرب احتكار وممارسة الديمقراطية.

فالسبب الذي قاد ومازال يقود دول العالم الثالث إلى ما تعانيه من تخلف وأزمات هو غياب الديمقراطية، حيث تسمح هذه الأخيرة للمواطن في المشاركة بصنع القرارات كما تؤمن الديمقراطية الرقابة الشعبية على أعمال الحكومة ومؤسساتها، كما يقول الروائي الغربي الكبير عبد الرحمن منيف إن الديمقراطية هي "المفتاح الأساسي لحل جميع المشكلات التي تبرز في المجتمع" أما بالنسبة للتنمية فهي تمثل ظاهرة تمس العالم الثالث وهي قضية علمية وعملية في الوقت نفسه، تهدف إلى ترسيخ مفاهيم المواطنة، وتحقيق الاستقرار، وزيادة معدلات المشاركة السياسية.

فسؤال التنمية السياسية في البلدان العربية لا يزال قائما، ومحاولة الإجابة عند ضرورة خاصة أن شعوب المنطقة بحاجة لتحقيق تنمية شاملة مرتكزة على اقتصاد قوي وأنظمة سياسية صالحة ومستمرة خالية من الأزمات والاستبداد، كما تركز على إنسان متطور، لأنه كما نعلم فالإنسان هو الهدف النهائي للتنمية، فهو صانعها لذا يجب عليه هو أن يستفيد منها ومن نتائجها، ولو تأملنا قليلا تجربة دول العالم الثالث لوجدنا أن غياب المشاركة السياسية وانعدام الديمقراطية كانت سببا في فشل العديد من العمليات التنموية وإلى هدر الكثير من الموارد البشرية والمادية، ذلك لأن الأنظمة السياسية السائدة في هذه الدول تهتم فقط لإدامة وجودها والحفاظ على كيانها والبقاء في السلطة فالديمقراطية هي أساس بناء الأوطان واستمرار تقدمها وبواسطتها يمكن الانتقال من دولة طابعها القهر والظلم إلى دولة الحريات وحقوق الإنسان.

وعليه نستنتج أن التنمية السياسية والديمقراطية يرتبطان ارتباطا وثيقا يكملان بعضهما البعض، فالتنمية السياسية تتحقق في السياق العام الذي توفره الديمقراطية، ومن جهة أخرى تعتبر التنمية السياسية آلية من آليات تطبيق وتفعيل الديمقراطية، كل هذا سيتضح لنا في الفصل القادم عند دراسة كيف يؤثر الانتقال الديمقراطي على التنمية السياسية في سياقها التطبيقي.

# الفصل الثاني

الانتقال الديمقراطي في الجزائر

**تمهيد:**

في خضم الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي عاشتها الجزائر، خاصة مع منتصف الثمانينات، والصراع الذي برز داخل النظام السياسي بين التيار الانفتاحي والتيار المحافظ، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعرضت لها البلاد، وعلى إثر هذه الاضطرابات شهدت الجزائر مجموعة من الإصلاحات السياسية شكّلت أحداث أكتوبر 1988م مدخلاً لها، وقد عبّرت هذه الأحداث عن أزمة نظام الحزب الواحد والتي كان لها انعكاسات على النظام السياسي الذي أعلن عن مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية قصد التكيف مع الظروف والأوضاع الطارئة، لذا سوف نعالج في هذا الفصل أحداث أكتوبر 1988م وانعكاساتها على النظام السياسي، وأهمّ الإصلاحات التي قام بها النظام السياسي، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

**المبحث الأول: عوامل التحول الديمقراطي في الجزائر.**

**المبحث الثاني: آليات ومظاهر التحول الديمقراطي في الجزائر.**

## المبحث الأول: عوامل التحول الديمقراطي في الجزائر

لقد تضافرت جملة من الأسباب والظروف الداخلية والخارجية لتخلق ضغوطاً ومطالب وتأثيرات كان لها أثرٌ في دفع النظام السياسي الجزائري الى التحول نحو المناخ الديمقراطي، سننظر من خلال هذا المبحث إلى الأسباب التي جعلت الجزائر تحتضن النهج الديمقراطي في سياستها، كما سنعرّف على أهمّ معالم التحول الديمقراطي في الجزائر.

### المطلب الأول: العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي بالجزائر

تتوّعت واختلفت العوامل الداخلية للأزمة الجزائرية من حيث طبيعة أبعادها ومستويات حدوثها فمنها ما تعلق بالأبنية السياسية ووظائفها، ومنها ما تعلق بنمط تسيير النظام وإدارته، ومنها ما مسّ حقوق المواطن الجزائري.

أولاً: العوامل السياسية: تتلخص هذه العوامل في مجموعتين:

\*المجموعة الأولى: وهي مجموعة الأزمات الهيكلية الحاكمة، تمثل مسلك النظام في مختلف الأزمات وهي:

1- أزمة البناء المؤسسي للسلطة السياسية في الجزائر.

2- أزمة الصراع داخل أجنحة النخبة السياسية.

### 1/- أزمة البناء المؤسسي للسلطة السياسية في الجزائر<sup>1</sup>:

لقد تميزت المؤسسات السياسية بضعفها الشديد إن لم نقل أنّها كانت عديمة الفاعلية، وهذا بسبب عدم استقرار المؤسسات، وعدم استقلاليتها فهي امتداد للسلطة التنفيذية التي يرأسها رئيس الدولة والذي حوّل الحزب الحاكم الوحيد إلى أداة لتعبئة الجماهير، وما إن يختفي الزعيم من السلطة حتى تنهار المؤسسات السياسية، عندما استقلت الجزائر كانت تكاد تخلو من المؤسسات، بعد الاستقلال عمل "بن بلة" على تركيز جميع السلطات بيده، وبعدها ازدادت حدّة الأزمة في عهد بومدين، وذلك بسبب سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية، وكذلك سيطرة الحزب الواحد وقيامه بالدور التشريعي، وتسخير وسائل الإعلام لنشر أيديولوجية الحزب الواحد.

<sup>1</sup> - عمر مرزوقي، "حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظلّ التحول الديمقراطي (1989م-2004م)"، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير، علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، جامعة يوسف بن خدة. الجزائر. الموسم الجامعي أكتوبر 2005. ص66.

## 2- أزمة الصراع داخل أجنحة النخبة السياسية:

لقد ظهرت بعد الاستقلال صراعات عديدة تمثلت في:

- ✓ صراعات ما بين الولاية الثانية والرابعة.
- ✓ لقد أخذ الصراع بعداً ثقافياً ما سبّب صراع الولاية الثالثة والولايات الأخرى.
- ✓ صراع مختلف الأجنحة العسكرية الموزعة على ولايات الجزائر.

لقد بدأت بذور الشقاق بين مختلف أجنحة جبهة التحرير الوطني، بالإضافة إلى الصراع الذي نشب بين أنصار التعددية السياسية والأخذ بالليبرالية<sup>1</sup>، "فرحات عباس" و"محمد بوضياف" ومن بين من نادوا بالحزب الواحد "بن بلة" و"بومدين" قيادة المؤسسة العسكرية، وفي الأخير حسمت قيادة أركان الجيش النزاع لصالح الطرف الأخير، وفي مرحلة "الشاذلي" تطوّر الصراع بين أنصار الانفتاح والمعارضة، رغم إجماع العديد على عدم تسرّب السلطة خارج الحزب<sup>2</sup> إلى حين الانفجار عقب خطاب "الشاذلي بن جديد" في 19 سبتمبر 1988م هاجم فيه معارضي إصلاحاته، تركّزت محاور الصراع حول:

- ✓ التعددية السياسية التي هدّدت الحزب الواحد.
- ✓ مواجهة القطاع الخاص واتساعه على القطاع العام وسيطرته على النشاط الاقتصادي.
- ✓ حقيقة الهوية الجزائرية هي عربية إسلامية أم فرانكفونية.

حتى نفهم أزمة النخبة الجزائرية وصراعاتها فهو أحد المفاتيح المهمة لفهم ركائز التحالف المتوازن بين المؤسسة العسكرية والحزب والإدارة، وكان التحالف متوازناً بين عناصر التحالف، وكان هو السائد في العملية السياسية، حتى أحداث أكتوبر 1988م التي جاءت نتيجة اختلاف التحالف أي الصدمات بين ركائز السلطة الجزائرية: الجيش، الإدارة، الحزب.

## المجموعة الثانية:

منذ أن تحصلت الجزائر على استقلالها كدولة فلقد استمدت شرعيتها التاريخية من جبهة التحرير الوطني، ترتّب على هذه الشرعية تداخل ما بين الدولة والحزب (حزب جبهة

<sup>1</sup> - أبو حرة سلطاني، "جذور الصراع في الجزائر"، الجزائر: المؤسسة الوطنية للطباعة، 1995م، ص 169.

<sup>2</sup> - غسان سلامة معد، "ديمقراطية من دون ديمقراطيين"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995م، ص 298..

التحرير الوطني) لما يقرب من الاندماج، فأزمة الشرعية تعود نشأتها لأيام الاستقلال الأولى؛ لكن بعد وفاة الرئيس "هواري بومدين" تغير الوضع وظهرت تجمّعات في صورة مظاهرات مستقلة عن النظام الحاكم وعن المؤسسات التابعة لها، لكن نظراً لاستخدام النظام للإيديولوجية الاشتراكية، فقد حاول النظام أن يكسب شرعيته من جديد عن طريق توزيع عوائد النفط، وكذلك لم تسمح لها بالتعبير عن نفسها لأنها سيطرت على وسائل الإعلام وتسخيره فقط لنشر إيديولوجية الحزب الواحد<sup>1</sup>.

**1/ أزمة الهوية:** ترجع جذور الأزمة إلى أيام الاحتلال الفرنسي الذي سحق الهوية الجزائرية، من خلال طمس اللغة العربية وسيادة أو فرض اللغة الفرنسية لعقود طويلة، استمرت هذه الأزمة بعد الاستقلال<sup>2</sup>.

**2/ أزمة المشاركة السياسية:** لقد تحولت هذه الأزمة في عجز المؤسسات السياسية على استيعاب جميع أطراف المجتمع، بالإضافة إلى رغبة النخبة الحاكمة في عدم إشراك أفراد المجتمع في الحياة السياسية، كذلك سيطرة المؤسسة العسكرية على مقاليد الحكم، حيث أصبح مفهوم المشاركة السياسية أقرب لمفهوم "التعبئة، Mobilisation"<sup>3</sup> منه إلى مفهوم المشاركة، ولهذا جاءت أحداث أكتوبر 1988م كتعبير عن أزمة مشاركة عميقة.

**3/- أزمة التكامل:** الطبيعة العشائرية للنظام وسيطرة المصالح الفئوية، والاعتماد على الثروة الريعية موزعة على شكل هبات تبعاً لمعايير الطاعة والولاء للزعيم وجماعته، وهذه التناقضات جاءت نتيجة للطابع الانقسامي للمجتمع المتميز بسيطرة بني قديمة بيروقراطية، تحولت مع الوقت إلى نوع من الأرسقراطية الموروثة، تعتمد على علاقات القرابة والجهوية والزبونية<sup>4</sup>، حيث شكّلت هذه الانقسامات وتعدّد الولاءات تهديداً للكيان الاجتماعي والسياسي وهذا ما جسّد أزمة التكامل، وغالباً ما يتضمّن عدم التكامل الوطني عناصر لأشكال عدم التكامل الأخرى مثل: عدم التكامل القيمي والسلوكي<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - بن عاشور لطيفة، "آليات التحول الديمقراطي في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 19.

<sup>2</sup> - عمر مرزوقي، "حرية الرأي و التعبير في الجزائر في ظلّ التحول الديمقراطي"، مرجع سبق ذكره، ص 68-69.

<sup>3</sup> - م. لحام و آخ، "القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية (إنجليزي، فرنسي، عربي)"، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2004م، ص 235.

<sup>4</sup> - عياشي عنصر، "سوسيولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر"، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1994م، ص 187.

<sup>5</sup> - حسن توفيق إبراهيم، "ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992م، ص 223.

4/- أزمة التوزيع: لقد تمثلت بواردها في ضعف قدرة النظام السياسي الجزائري على التوفيق بين الاعتبارات الاقتصادية الفنية في التوزيع وبين الاعتبارات الاجتماعية التي تقتض العدالة وإذا كان معظمهم يرد بعض فروض تلك الأزمة وأسبابها إلى ما واجهه النظام من أعباء اقتصادية بسبب انخفاض عائدات النفط، فإنّ بعضهم الآخر يردّها إلى سوء الإدارة والتخطيط وغياب القيادة الميدانية للقطاعات الإنتاجية التي أهدرت بموجبها جهود التنمية.

### ثانياً: العوامل الاقتصادية (بداية الأزمة الاقتصادية)

بالرغم من أهمية العوامل السياسية كمتغيرات دافعة للتحوّل نحو التحوّل إلى الديمقراطية، إلا أنه لا يمكن إغفال العنصر الاقتصادي الذي مثل البيئة الأساسية لنمو الاقتصاد، فالجزائر خرجت من ثورة مدمرة خلقت آثاراً وخيمة في جميع المجالات، إلا أنّها كانت سريعة في الدخول بعملية تنموية سريعة وفعّالة، في مرحلة الرئيس "هواري بومدين" (1965م-1979م) كانت محاولة لانطلاقة تنموية تدفعها إرادة سياسية حقيقية، قامت هذه الانطلاقة لإحداث التنمية على أسس حقيقية قائمة على الصناعة من أجل تعميم منافع التنمية، والهدف الأساسي من المخطط التنموي هو التخلّص من التبعية، وإحداث تغييرات عميقة في البنية الاقتصادية، واتخذت عدّة إجراءات لإنجاح هذه العملية، حيث تمّ الاعتماد على مبدأ التخطيط المركزي، والملكية العامة لوسائل الإنتاج وسيطرة القطاع العام على الأنشطة الصناعية، وتأميم الأراضي، وشهدت هذه الفترة أيضاً تنظيم جهاز الدولة، تعميم السلطات المحلية والولائية وهذا كوسيلة لبناء الشرعية، وتمّ الاعتماد في تمويل إنجاز هذه الاستراتيجية بشكل رئيسي على عائدات صادرات البترول، حيث استفادت الجزائر من طفرة كبيرة في الفترة 1979م-1981م وهو ما خلف مدخرات محلية كافية وافية، بشكل يُمكن تجنّب الاستدانة من الخارج حتّى أوائل الثمانينيات<sup>1</sup>.

مع بداية الثمانينيات شهدت الجزائر عملية إصلاح اقتصادي ومراجعة القطاعات التي تمّ إهمالها مثل قطاع الزراعة والسكن، بعد أن أدّى التركيز على القطاع الصناعي إلى خلل بنيوي، فتمّ تبني مخطط (1980م-1984م) تحت شعار (من أجل حياة أفضل) لتحسين الأوضاع الاجتماعية (السكن، الصحة، تشجيع الاستيراد)، كما تمّ إعادة هيكلة المؤسسات،

<sup>1</sup> - ناجي عبد النور، "التجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر"، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010م، ص 71.

وتم تقسيم المؤسسات العاجزة إلى مؤسسات صغيرة لتسهيل مراقبتها، انتقدت هذه الإصلاحات واعتبرت سعيًا لليبرالية حتى وإن كان الثمن تفكيك الشركات ليسهل بيعها<sup>1</sup>.

مع مطلع 1983م بدأت أسعار النفط في الانخفاض، حيث بدأت المشاكل الاقتصادية تظهر في الجزائر، فلقد ركز الإنتاج، ونتيجة لهذا فقد زاد الاعتماد على الواردات خاصة الأغذية، بالإضافة إلى تخلف المشاريع السكنية عن الجدول الزمني المبرمج، وهذا ما خلف مشكلة اقتصادية واجتماعية خطيرة، علاوة على ذلك فإن المشروعات الصناعية كانت تعمل بطاقة إنتاجية أقل، مع حلول عام 1986م ونتيجة لصدمة انهيار أسعار النفط أدى إلى انخفاض دخل الميزانية الجزائرية بنحو 50% وأصبحت مشكلة التخطيط بارزة للعيان وقد أظهرت بشكل واضح ضعف وفناء هذا الاقتصاد الذي يقوده القطاع العام تميز ب<sup>2</sup>:-

✓ عدم الاستغلال الكلي للقدرات والطاقات الإنتاجية.

✓ عدم القدرة على خلق مناصب شغل جديدة وهذا ما زاد في نسب البطالة.

✓ ضعف في عرض المنتوجات أي الندرة وعدم القدرة على تلبية الطلبات.

✓ الاعتماد على قطاع وحيد في جلب العملة الصعبة وهو قطاع المحروقات.

✓ التضخم وصل إلى غاية 30%.

✓ عجز مستمر في الميزانية، حيث وصل العجز إلى 120 مليار دج بسبب الضعف الذي مس الاقتصاد.

✓ عدم توازن الميزان التجاري بسبب قضية الديون الخارجية التي اعتبرت عائقًا أساسيًا أمام التنمية الاقتصادية<sup>3</sup>، حيث تسديد الديون في الفترة ما بين 1986-1989م أدى لامتناس 78% من الإيرادات السنوية للصادرات.

في محاولة لحل هذه المشاكل باشرت الدولة في سلسلة من الإصلاحات من أجل التثبيت الاقتصادي ثم الإصلاح الهيكلي، لكن الأمور لم تتغير، حيث تعاضم العجز في

<sup>1</sup> - ناجي عبد النور المرجع السابق، ص 72.

<sup>2</sup> - فريمش مليكة، "دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قسنطينة، 2011-2012م، ص 248-249.

<sup>3</sup> - Mourad Benachenhou : les restructuration industrielle modalité implication, Reveu économie, n 17, septembre 1994, P :19.



الميزانية، وهذا العجز مولته الدولة، وهذا ما أدى إلى تراكم الدين الخارجي، وبانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية دخلت الجزائر أزمة اقتصادية، حيث تقلصت الموارد الاقتصادية مقابل تزايد الإنفاق، ومداخل النفط تستغل كما ينبغي في عملية التنمية، بل استغلت المداخل في (سياسة البذخ والاختلاس) وهذا ما أثقل كاهل الاقتصاد الجزائري، ما أدى إلى ترسيخ التبعية.

كما أدى فشل التسيير البيروقراطي إلى العجز المالي للمؤسسات الاقتصادية قُدر بـ 250 مليار دينار جزائري، بالإضافة إلى ركود الجانب الزراعي بسبب نقص المياه خاصة أن الجزائر تُعتبر دولة مناخها شبه جاف، تستقبل كمية قليلة من الأمطار 500 ملم في المناطق الشمالية، 150 إلى 300 ملم في مناطق الهضاب العليا، هذا العجز يُؤدّي إلى العجز في بناء السدود، بالإضافة إلى هذا فالمشكلة الاقتصادية تكمن في الدخل السنوي وهذا ما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية، والمشكلة تكمن بأنّ الجزائر تستورد مواد أولية بعملة صعبة التي تزداد ارتفاعاً في حين أنّ أسعار النفط تنخفض انخفاضاً شديداً وهذا مع بداية عام 1986م<sup>1</sup>، حيث قُدر سعر البرميل 16.5 دولار أي أنّه سجّل انخفاضاً، وحسب الأستاذ "محفوظ بنون" فإنّ عائدات البترول في الفترة (1979-1991م) بلغت 1445 مليار دولار ما يُعادل 11.1 مليار دولار سنوياً استهلكت كلها وجلبت للبلاد ديوناً بـ 25.7 مليار دولار ممّا كان تسييرها مستحيلاً، حيث تمتص أكثر من 70% من قيمة الصادرات، ومن أكبر التحديات التي قادت لاستفحال الأزمة مشكلة الديون الخارجية وهذا ما وضحناه سابقاً وسنوضحه من خلال الجدول التالي.

#### الجدول رقم (01) يُبين تطور الديون الخارجية الجزائرية بالمليار دولار :

1997	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
31.06	26.58	25.44	25.04	24.60	20.56	16.51	14.18	14.32	14.97	16.09	17.05

المصدر<sup>2</sup>: Nacer-edine sadi. Op-cit, P :45

<sup>1</sup> - ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص 73.

<sup>2</sup> - فريمش مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 251.

كلّ هذه الأوضاع الاقتصادية والتناقضات وسياسات التقشف ورفع الأسعار وانتشار الفساد الإداري والتضخم وسيطرة البيروقراطية العسكرية على الاقتصاد، وتخلى الدولة عن دعم أسعار المواد الاستهلاكية وتجميد الأجور كلّ هذه الأسباب أدت إلى فقدان الثقة بالسلطة، حيث خلقت ردود أفعال تعبّر عن حالة من اليأس والحرمان تُطالب بالتغيير والإصلاح.

### ثالثاً: العوامل الاجتماعية والثقافية:

نظراً لارتفاع الأسعار عام 1973-1974م و1979-1980م، استناداً على المداخل النفطية، فلقد عملت الدولة الجزائرية على توسيع القاعدة الاجتماعية من أجل ضمان استقرارها من خلال سياسي خدمات التشغيل وتقليص البطالة وتأمين الأجور، وتلبية الحاجيات الأساسية من التعليم والعلاج المجانيين، وتدعيم القدرة الشرائية للمواطن بدعم أسعار المواد الغذائية ودعم العملة الوطنية، ففي الفترة الممتدة من 1966م إلى 1985م تناقصت نسبة البطالة من 32.9 % سنة 1966م إلى 7.8 % سنة 1984م، وهذا راجع إلى ارتفاع معدلات التشغيل، حيث استطاعت الدولة تأمين 130 ألف منصب شغل ما بين الفترة 1980-1984م، وبالرغم من جميع هذه السياسات إلا أنّها لم تُثبت نجاعتها، ودخلت البلاد أزمة حادة، فالنمو المتزايد للتشغيل وزيادة الإنفاق العام أثقل كاهل الدولة وهذا ما اضطرّ الدولة الجزائرية ابتداءً من 1984م إلى إتباع سياسة تقشفية، بالإضافة إلى انخفاض أسعار البنزول بداية 1986م وهذا ما أدّى إلى بروز الملامح الاجتماعية للأزمة والتي ارتبطت بـ<sup>1</sup>:

✓ عدم توازن النمو السكاني مع النمو الاقتصادي، وهذا ما أدى إلى عجز الميزانية عن تلبية الحاجات الاجتماعية.

<sup>1</sup> - بن عاشور لطيفة: آليات التحول الديمقراطي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 22.

الجدول رقم (02) يُبين النسبة العامة للمواليد والوفيات ونسبة الزيادة الطبيعية:

النسبة	النسبة العامة للولادات %	النسبة العامة للوفيات %	نسبة الزيادة الطبيعية
1970	50.16	16.45	3.37
1980	43.86	11.17	3.21
1984	40.18	8.60	8.60
1985	39.50	8.40	3.11
1986	34.73	7.34	2.74
1987	34.60	6.97	3.76
1988	33.91	6.61	2.73
1989	31.00	6.00	2.50

نلاحظ أنّ نسبة الزيادة الطبيعية انخفضت في سنوات الأزمة مقارنة بسنوات السبعينيات لكنها لم تنخفض إلى الحدّ المتوسط<sup>1</sup>.

وما زاد الأزمة حدّةً هو ارتفاع نسبة الأمية التي وصلت سنة 1989 إلى 7.5 مليون أمّي.

الجدول رقم (03): يبين ارتفاع نسبة الأمية سنة 1989<sup>2</sup>

فئات الأعمار	الذكور	الإناث
من 10 إلى 19 سنة	5.8	21.85
من 20 إلى 59 سنة	44.4	65.97
أكثر من 60 سنة	92.5	98.28

ويُمكننا إرجاع هذه الظاهرة إلى الأسباب التالية:

1- الاستعمار ومخلفاته.

2- ارتفاع نسبة التسرب المدرسي، حيث بلغت نسبته سنة 1989م حوالي 400 ألف تلميذ.

<sup>1</sup> - عياشي عنصر، مرجع سبق ذكره، ص 184.

<sup>2</sup> - الديوان الوطني للإحصائيات

3- تفشي ظاهرة البطالة بشكل كبير، حيث تراجع معدل خلق مناصب العمل في النصف الثاني من الثمانينيات مقارنة مع حجم طلب العمل السنوي الذي قُدِّرَ بـ 250 ألف منصب شغل جديد، ففي سنة 1985م قُدِّرت عدد المناصب الجديدة بـ 250 ألف منصب و1986م بلغت 74 ألف منصب أمّا في سنة 1971م تراجعت إلى 64 ألف منصب لتصل سنة 1989م إلى 56 ألف منصب، يُمكن لنا ملاحظة تطوّر معدّل البطالة من خلال الجدول التالي:

#### الجدول رقم (04) جدول يوضح تطور نسب البطالة من 1984 الى 1990

1990	1989	1987	1985	1984
%19.7	%18.1	%21.4	%9.7	%8.4

مستّت هذه الظاهرة جميع فئات الأعمار دون استثناء خصوصاً فئة الشباب بنسبة 75% من نسبة السكان، وصلت نسبة البطالة في فئة الشباب إلى 25% وامتدت هذه الأزمة حتى للشباب المتعلّم وحاملي الشهادات ففي سنة 1990 نجد 400 مهندس و165000 حامل شهادة ليسانس وتقنيين ساميين و55000 تقني عاطل عن العمل وهذا ما يُظهر عجز الدولة عن تلبية الحاجات الأساسية للمواطن.

أمّا فيما يخص العوامل الثقافية فتُعتبر من المتغيّرات الحاسمة في الأزمة الجزائرية، حيث نجد أنّ الهوية الوطنية لم تسلم أيضاً من الأزمة فلقد عملت السياسة الاستعمارية على القضاء على مقومات الهوية الوطنية على رأسها الدين الإسلامي واللغة العربية، وهذا بتشويه وتحريف تعاليم الدين الإسلامي وذلك بتشجيع الطرق الصوفية، وشجعت تعلّم اللغة الفرنسية، وهذا ما شكّل أزمة حقيقية عند استعادة الشعب الجزائري حريته، حيث وجدت الدولة نفسها أمام نمطين إحداهما محافظ على جميع ما تحمله الهوية الوطنية والنمط الثاني غير محافظ ويرى بأنّ الثقافة الفرنسية هي المخرج الوحيد من التخلف الذي تطمس فيه الجزائر، وهذا الانشقاق أثرٌ على النظام السياسي بشكل سلبي، وما زاد الأمر تعقيداً هو مطالب الحركة البربرية، وهذا ما أدّى إلى حالة من الانسداد والعجز والتقصير والانقطاع<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - بن عاشور لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص ص، 24-25.

إنّ معظم الأزمات التي عرفها النظام السياسي أدّت إلى حالة من الانسداد، بالرغم من جميع الإصلاحات ومحاولات الاستدراك التي قام بها، فإنّ الوضع قد انهار مع نهاية سنة 1988م وفشلت جميع الإصلاحات.

### المطلب الثاني: العوامل الخارجية للتحوّل الديمقراطي في الجزائر

ساهمت المتغيّرات الخارجية بشكل فعّال ومؤثر في دفع عملية التحوّل إلى الديمقراطية، حيث تزامنت الأحداث الابتدائية لعملية التحوّل مع ما شهدته النظام السياسي للدولة من تطورات سريعة في جميع الميادين السياسية، والاقتصادية، فانهاء الحرب الباردة وسقوط الخطر الشيوعي على الغرب أدّى إلى خلق مناخاً موائماً لتشجيع التحولات الديمقراطية في العالم العربي، والاهتمام بقضية الحرية وحقوق الإنسان، كان لضغوط الفاعلين الخارجيين أهمية في الموجة الثالثة من الديمقراطية التي بدأت في الثمانينيات بعد حدوث الموجتين الأولى والثانية، لولا هذه الضغوط لكانت الموجة الثالثة أقلّ قوّة وأكثر هشاشة كما يذكر "هنتجتون"، كما لعب الإعلام الخارجي من فضائيات وصحافة دوراً أساسياً في زعزعة الحكم التسلطي وتعزيز الثقة بالحركة المطالبة بالديمقراطية وضرورة الانتقال الديمقراطي، فاضطرابات أوروبا قد شجّعت المطالبة في التغيير في العالم الثالث<sup>1</sup>، وهكذا بناءً على ما تميز به العالم المعاصر من تداخل وتشابك وتغيّر سريع، لم تعد الجزائر بمنأى عن التغيّرات الخارجية كنتيجة حتمية لتأثرها بالمعطيات التي تأتي بها الحركة الدولية المستمرة. و في هذا السياق يمكننا الإشارة الى نوعين من المتغيرات:

#### أولاً: العوامل الإقليمية

هي تلك المتغيّرات التي جاء بها النظام الإقليمي العربي والنظام الفرعي للمغرب العربي، وربما بعض الدول الإسلامية، وقد كان لهذين النظامين تأثيراتهما الخاصة في الجزائر بحكم دورها وارتباطها، فقد شهد النظام العربي تقلص الدول الراديكالية فيه لصالح الدول المحافظة الذي بدأ نفوذها يتصاعد ويؤثر على مجمل تفاعلات النظام، كما كان للموقع الذي تحتله الجزائر في منطقة المغرب العربي سبباً في زيادة تأثرها بالتطوّرات الحاصلة في المنطقة، من جانب آخر تأثرت الجزائر وتبعاً لارتباطاتها المتميزة بالعديد من تجارب الدول الإسلامية، لاسيما التي سبقتها في تبني الانفتاح باتجاه فصح المجال للقوى الإسلامية، فبالنسبة لدولة إيران فلقد حاولت التأثير في التجربة الجزائرية من خلال مدّ جسور العلاقة بالتيارات الإسلامية وخاصة مع جبهة الإنقاذ الإسلامية، من جانب آخر أشارت الأنباء إلى تدخل<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص 80.

<sup>2</sup> - سليمان الرياشي و آخ، "الأزمة الجزائرية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996م، ص 55.

باكستاني من أجل مد يد العون للاتجاهات الإسلامية، بالإضافة إلى تصاعد نشاطات الجماعات الأفغانية المسلحة، الأمر الذي دعا الحكومة الجزائرية إلى توجيه التحذير الشديد للدول العربية<sup>1</sup>.

### ثانياً: العوامل الدولية

لقد مارست المتغيرات الدولية دورها في التأثير على التجربة الجزائرية في الانتقال إلى الديمقراطية، ويتصل ذلك التأثير في العموم، مع سعي الغرب لإضعاف النظام العربي وأقطاره وتعجيزه عن تطوير أية أزمة يمر بها، خاصة فكرة العروبة والإسلام، حيث فرض الغرب على العرب ألا يؤمنوا أو يتصرفوا كأمة أو ككتلة أو جماعة، وعليهم أن يجذبوا صوب القيم الغربية التي تعني لهم مقدماً لتحطيم النظام القومي، ومع تطور ظاهرة الإحياء الإسلامي في الأقطار العربية، اتخذ الغرب موقف مناقض لهذه الفكرة، واعتبروها خطراً يُهدد مصالحهم، وهنا كرّست أمريكا جهدها لتساند الحكومة الجزائرية التي شرعت بعدم الاعتراف بنتائج فوز جبهة الإنقاذ.

أمّا بخصوص فرنسا فلقد حاولت جاهدةً إبقاء الجزائر على وضع غير مستقر وذلك حتى تبقى الجزائر بحاجة مساعدة فرنسا لها وهذا ما يُجبرها على العلاقة الدائمة بها، وهذا ما يتيح لفرنسا السيطرة والتحكم في الشؤون الداخلية للجزائر، لاسيما أنّ فرنسا لم تنسى الهزيمة الكبرى على يد الجزائر خصوصاً وأنها كانت تعتبر (الجزائر فرنسية)، لهذا حاولت فرنسا استغلال ظاهرة التعددية السياسية أو الحزبية لتقوم باحتضان التيارات البربرية تحت غطاء إحياء الثقافة البربرية، وهي تهدف في الأخير إلى زعزعة الوحدة الوطنية للشعب الجزائري تمهيداً لتجعل أمر تدخلها في الشؤون الجزائرية أمراً متقبلاً<sup>2</sup>.

### المبحث الثاني: آليات ومظاهر التحول الديمقراطي

اعتبر خطاب الرئيس "الشاذلي بن جديد" 1988/09/19 أمام مكاتب التنسيق الولائي للإعلان عن افتتاح مناقشة المشروع التمهيدي لدستور الاتحاد بين الجزائر وليبيا، بداية عن إعلان ثورة كلامية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي عرفت الجزائر بحيث وُجّهت انتقادات لاذعة للحزب والحكومة بسبب تقصيرهما على أداء مهامهما، مؤكدةً الحكومة على سياسة التقشف وهذا ما أثر سلباً على نفسية الشعب الجزائري، وقامت حركة إضرابات ومظاهرات مناهضة للنظام يوم 05 أكتوبر تُعتبر الأسبق في العالم العربي الذي عرف مؤخراً أحداثاً مشابهة سُميت بـ الربيع العربي.

<sup>1</sup> - سليمان الرياشي وآخ، المرجع السابق، ص 56.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، المكان نفسه..

## المطلب الأول: أحداث أكتوبر 1998م

لقد شكّلت أحداث أكتوبر حالة انسداد عاشها النظام السياسي الجزائري نهاية الثمانينيات، كانت إيذانا بانهيار شرعيته، لأنّ صائفة 1988م شهدت تلاعبات وقرارات غير مسؤول عنها، وتآزم الصراع بين القوى السياسية وأخذت منحى خطير وهذا ما زاد من تخوف الشعب الجزائري وفقدان ثقته بمسؤوليه، بالإضافة إلى تفشي الفساد في أوساط البلاد، وما زاد عناء الشعب الجزائري ونكده هو زيادة نسبة الضرائب وزيادة أسعار المواد الأولية من 10% إلى 30%، تعدّدت الأسباب والنتيجة واحدة فمن كان وراء هذه الأزمة؟ وماذا أريد منها؟.

لقد بدأت الأحداث من حي شوفالي بالجزائر العاصمة، عمّت أرجاء الوطن صبيحة اليوم التالي، استمرت أعمال الشغب أسبوعا كاملاً راحت ضحية الأحداث 189 قتيل و1424 جريح وفاقت الخسائر المادية مليار دولار، بالإضافة إلى 144 قتيل من قوات الأمن<sup>1</sup>.

وعلى إثر أحداث الشغب المرافقة للمظاهرات، قرّر رئيس الجمهورية طبقاً للمادة 119 من الدستور الإعلان عن حالة حصار بتاريخ 06 أكتوبر، ثمّ بتاريخ 10 أكتوبر ألقى خطاباً يعد فيه بالقيام بإصلاحات سياسية كبيرة ستعرض على الشعب للاستفتاء<sup>2</sup> وبدأت هذه الإصلاحات بتعديل الدستور في 03 نوفمبر، ثمّ تبعه تعديل شامل في 23 فيفري 1989م.

فبتاريخ 24 أكتوبر 1988م أصدرت رئاسة الجمهورية بياناً حدّدت فيه عناصر مشروع الإصلاحات السياسية وتمثّلت في تأصيل جبهة التحرير الوطني وإقرار التعددية والتيارات داخلها، ليتحوّل بعدها النظام ككل، لكن على مراحل أولها استفتاء كان في 03 نوفمبر ومشروع التعديل الدستوري الذي تضمّن:

دعم موقف الرئيس فيما يخصّ علاقته بالشعب وذلك من خلال إعادة تركيب المادة 05 وصياغتها من جديد: "السيادة الوطنية ملك الشعب يُمارسها عن طريق الاستفتاء أو

1- محمد بودياف، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص 120

2- السعيد بوشعير، "النظام السياسي الجزائري"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 177.

بواسطة ممثليه المنتخبين" وعلى إثر تركيب هذه المادة، أصبحت السيادة ملك الشعب يُمارسها عن طريق الاستفتاء بواسطة منتخبيه.

➤ تعديل الوظيفة التنفيذية والتي أصبحت ازدواجية نظراً لضخامة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وانقسام السلطة بين الحكومة والبرلمان، حيث احتفظ الرئيس لنفسه بالشؤون الخارجية والدفاع وأسند الحكومة المهام الاقتصادية والاجتماعية.

➤ مسؤولية الحكومة أمام البرلمان والتي يعرفها النظام السياسي الجزائري أول مرة في تاريخه.

➤ إلغاء القاعدة التي تقضي بأنّ رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة<sup>1</sup>.

تعدّدت الأطروحات حول أسباب وقوع هذه الأحداث على حسب تصورات الباحثين وخلفياتهم، لكن على العموم يُمكن حصرها في اتجاهين<sup>2</sup>:

**الاتجاه الأول:** يرى بأنّ الأحداث ردّ فعلٍ عفويّ كان منتظراً من الشعب الجزائري نظراً لظروفه الاقتصادية والسياسية وما ترتب عنها.

**الاتجاه الثاني:** يرجع هذه الأحداث إلى الصراع في قمة النظام السياسي بين الاتجاه الإصلاحية والمحافظة.

**أصحاب الاتجاه الأول:** يرى "السعيد بوالشعير" أنّ ما شهدته الجزائر من اضطرابات يرجع إلى مشاكل عويصة منها انخفاض سعر البترول إلى جانب ضعف القدرة الشرائية للمواطن مع زيادة ارتفاع أسعار المواد الأولية، وتوقف الاستثمارات وضعف الإنتاج الزراعي، قلة وتراجع مردودية المؤسسات الاقتصادية، حيث وصل العجز إلى 110 مليار دينار جزائري وارتفاع ديون الجزائر من 01 مليار دولار عام 1970 إلى 19 مليار دولار سنة 1988<sup>3</sup>، يرى "أحمد بن بلة" أسباب حوادث أكتوبر ترجع إلى أزمة اجتماعية واقتصادية مثلاً كتدهور معيشة المواطن وتدهور القطاع الصحي وتفاقم أزمة السكن، ضعف التعليم وارتفاع نسبة الشباب وتهميشهم.

<sup>1</sup> - فريمش مليكة، مرجع سبق ذكره، ص: 321.

<sup>2</sup> - نوال بلحري، أزمة الشرعية في الجزائر (1962م-2007م)، علوم سياسية و علاقات دولية، تخصص: تنظيم سياسي و إداري، جامعة الجزائر، يوسف بن خدة، 2006م-2007م، ص 135.

<sup>3</sup> - السعيد بوالشعير، مرجع سبق ذكره، ص 179.



بالنسبة لـ"محمد بوضياف" فإنّ الأحداث كانت متوقعة ومنتظرة وهذا نتيجة لتردي الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتهميش شرائح المجتمع، وعدم تأطيرها قصد منعها من المشاركة السياسية.

فيما يخص تشخيص الفئات الاجتماعية التي قامت بردّ الفعل فهم من: المفصولين عن الدراسة، العاطلين عن العمل، العزاب... الخ، ويقول مدير معهد الدراسات الاستراتيجية "محمد يزيد"، "أنّ النظام وصل إلى نهايته وهو مرفوض من طرف الجماهير".

**أصحاب الاتجاه الثاني:** ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من فكرة مؤدّاه أنّ النظام السياسي في المقام الأول هي أزمة التنظيم الواحد وهو ما ذهب إليه "د. جيلالي اليابس" ويبرّر ذلك من خلال ضعف المنازعات في أفريل 1980م، أحداث تيزي وزو، الإسلاميون 1982م، أحداث قسنطينة وسطيف (1985م-1986م)، لقد حصر "د. طالب الإبراهيمي" الخلافات إلى أربع نقاط قبل أحداث أكتوبر:

- ✓ الاختلاف حول أسلوب مواجهة الموقف خلال الأحداث.
- ✓ الاختلاف حول طريقة إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الغرب.
- ✓ اختلاف وجهات النظر حول القضية الصحراوية.
- ✓ الاختلاف حول طريقة إعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر.

بعدها كشف "عبد الحميد مهري" الأمين العام للحزب "FLN" أنّ الأزمة هي أزمة تنظيم وثقة وهذا سببه عدم انسجام علاقات المسؤولين ببعضهم البعض، وغياب الديمقراطية، أمّا "محمد الشريف مساعدي" اعتبر الأحداث كمؤامرة على الجيش نفذت من طرف أجهزة تابعة للنظام بتواطؤ من الخارج خاصة وان الغرب كان يريد خلق عائق امام بناء وحدة مغاربية خاصة وأنّ هناك توتر بين الجيش الليبي والجيش الجزائري<sup>1</sup>.

كلّ هذه الخلفيات والآراء المتعلقة بأحداث أو بتفسير ظهور الأحداث تدفع إلى عدم الاعتقاد أنّ الأزمة عفوية أو عبارة عن انتفاضة شعبية تلقائية، لكن هناك أجنحة داخل النظام السياسي الفاقد شرعيته هي السبب وراء هذا الصراع.

<sup>1</sup> - ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص ص 77، 79.

## المطلب الثاني: انعكاسات الاحداث على النظام

لقد أدت أحداث أكتوبر 1988 إلى تغييرات عميقة في الساسية الجزائرية، حيث رسخت هذه الأحداث الوعي بهشاشة النظام السياسية السائد، والحاجة الماسة إلى إصلاحات حقيقية خاصة وأن المواطن الجزائري أصبح يحس نفسه مهمش من قبل النظام ووجد نفسه يعيش حالة من الإغتراب السياسي وعلى إثر هذه الظروف وإنفصام العلاقة بين الدولة والمجتمع جاءت إنتفاضة أكتوبر 1988 وفي مواجهة هذه الأزمة التي تهدد النخبة الحاكمة وتهدد النظام الحاكم، فلقد كان رد فعل السلطة سريعاً، حيث كان لهذه الصدمة (أحداث أكتوبر 1988) إنعكاسات كبيرة على النظام السياسي، سعت لكي تمهد لإختفاء الملامح الأساسية لنظام الحزب الواحد وفسح المجال لظهور طبقة سياسية جديدة، ويمكن رصد ثلاث أنواع من التغييرات جاءت نتيجة الأحداث وهي:

### اولاً: التغيير في تركيبة النخبة السياسية

أول أشكال التغيير تمثلت في اختفاء بعض عناصر النخب الحاكمة، بحيث منذ 29 أكتوبر بدأ التغيير بإزاحة "محمد الشريف مساعدي" من الأمانة العامة للحزب وتعويضه بـ "عبد الحميد مهري" وأوكلت له مهمة تهدئة غضب الثائرين، وتمّ تغيير هام على مستوى المؤسسة العسكرية، حيث نُصّب الجنرال "خالد نزار" كقائد لهيئة الأركان مكان الجنرال "بلهوشات" الذي عُيّن كمستشار للشؤون العسكرية في الرئاسة، واستقال الجنرال "كمال عبد الرحيم" من منصبه كنائب لقائد الأركان، واستبدل كل قادة النواحي العسكرية، فالجنرال "محمد عطائلية" الذي وُصف بأنه معارض للإصلاحات، تمّ إبعاده من الناحية العسكرية الأولى وعُيّن كمفتش عام للجيش، كما رأينا لقد شهدت الفترة ما بين أكتوبر إلى ديسمبر تغييرات هامة على مستوى النخبة، حيث تمّ إبعاد الأشخاص المعارضين للإصلاحات وتقليل دورهم في النظام السياسي، وهذا التغيير مس كل من المؤسسة العسكرية، الحكومة وقيادة الحزب، فبالنسبة للمؤسسة العسكرية إضافة لتغييرات أكتوبر والمتمثلة في تغيير قادة الأركان وقيادة النواحي العسكرية، فإنه في 05 ديسمبر أعلن عن حركة تغيير هرمية المؤسسة العسكرية مسّت العديد من الجنرالات، حيث تمّ إبعاد الجنرال "الهاشمي هجرس" و"محمد علاق"، بالإضافة إلى تأكيد إبعاد الجنرال "لكحل عياط" واستبداله بالجنرال "محمد بتشين" على رأس الأمن العسكري، وأحيل الجنرال "كمال عبد الرحيم" و"حبيب خليل" على<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عمر مرزوقي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

التقاعد، وعُيّن كلٌّ من الجنرالين "زين العابدين حشيشي" و"العربي سي لحسن" كسفراء و"حسين بن معلم" رئيس دائرة الدفاع برئاسة الجمهورية.

أمّا بالنسبة للحكومة فقد تشكلت في 09 نوفمبر حكومة جديدة تحت رئاسة "قاصدي مرباح" تضمّ 22 عضواً، تحمل دلالات التغيير بين أعضائها، يعتبرون شخصيات جديدة على الساحة السياسية، من أبرز الوجوه في الحكومة الجديدة "علي بن فليس" أحد الأعضاء المؤسسين لرابطة حقوق الإنسان، وعودة "أحمد غزالي" كوزير للمالية بعد غياب طويل، أمّا بالنسبة للحزب فإنّ المؤتمر السادس خرج بتشكيلة جديدة للجنة المركزية، تميّزت باختفاء بعض الأسماء "رشيد بن فليس"، "بشير رويس"، وانتخاب "عبد الحميد المهري" كأمين عام للجبهة وتعيين أمناء تنفيذ أمثال "الهاشمي هجرس"، "عبد الرزاق بوحارة"<sup>1</sup>.

### ثانياً: التغيير في هياكل النظام السياسي

يُعتبر ثاني خاصية أو مظهر من مظاهر التغيير في النظام السياسي الجزائري بعد الأحداث، فمباشرة بعد الأحداث ظهر الشقّ الأول من الإصلاحات والتي وعد بها الرئيس "في خطاب له يوم 10 أكتوبر واعترافه بخروج الجيش إلى الشارع وفي نفس اليوم حدثت مجزرة ضدّ الإسلاميين كانوا متوجهين في مسيرة سلمية من بلكور إلى مسجد السنة بباب الوادي"<sup>2</sup>، وفي بيان رئيس الجمهورية أعلن إجراء الاستفتاء يوم 03 نوفمبر، يحمل تعديلاً دستورياً يقضي بنقل جزء من الصلاحيات التنفيذية لرئيس الجمهورية إلى رئيس الحكومة الذي هو مسؤول أمام البرلمان: "الأول مرّة في التاريخ السياسي للجزائر، ارتقى رئيس الحكومة بمنصبه من مجرد منسق للحكومة إلى رئيس بصلاحيات واسعة من بينها حرية تعيين طاقمه الحكومي وتقديم برنامج حكومته أمام البرلمان للمناقشة والمصادقة عليه"<sup>3</sup>، مع احتفاظ رئيس الجمهورية بقطاعي الدفاع والشؤون الخارجية، نتائج الاستفتاء كانت كالآتي:

➤ عدد المسجلين: 12.611.469

➤ عدد الأصوات الملغاة: 317.719

<sup>1</sup> - عمر مرزوقي، المرجع السابق، ص 87.

<sup>2</sup> - بومدين بوزيد، "حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي: محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 11، 2006، ص 65.

<sup>3</sup> - أحمد زايد وعروس الزبير، "النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر"، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2005م، ص 121.

➤ عدد المصوتين: 10.477.846

➤ عدد الأصوات بنعم: 09.374.801 بنسبة 92.27%

➤ عدد الأصوات المعبر عنها: 10.160.127

➤ عدد الأصوات بـ لا<sup>1</sup>: 785.326

نستنتج أنّ الإصلاحات مسّت الأركان الأساسية للحزب الواحد، بعدما كان النظام السياسي يتميز بوحداية السلطة التنفيذية ممثلة في شخص رئيس الجمهورية فأصبحت شبه ثنائية، بالإضافة إلى تحويل جبهة التحرير الوطني من حزب جبهة يضم الاتجاهات السياسية، أي الفصل بين الجبهة وأجهزة الدولة، وإلغاء اشتراط عضوية جبهة التحرير كشرط للترشح للانتخابات في المجالس البلدية والولائية، وخرج المؤتمر السادس للجبهة بتعيين "عبد الحميد مهري" أمين عام للحزب و"بن جديد" رئيساً له، وبعد انتخاب الرئيس "بن جديد" لولاية ثالثة في 22 ديسمبر 1988م، جاء دستور فيفري 1989م وأدى إلى اختفاء الحزب كهيئة دستورية تمارس الوظيفة السياسية، نصّ على ضمان الحقوق الأساسية للدولة، وأقرّ بحق تكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي وضمن الحقوق الأساسية للمواطن، وأقرّ بمبدأ الفصل بين السلطات، وقيام مجلس دستوري، هذه التغييرات للصيغة السياسية ساهمت في الانتقال إلى التعددية السياسية.

### ثالثاً: التغيير في البيئة السياسية للنظام

بعد أحداث أكتوبر 1988م عرف المجتمع الجزائري تحولات هائلة، حيث تسارعت عملية انبعاث الجمعيات، انطلاقاً من ظهور لجان لمكافحة القمع والتعذيب بالرغم من أنّها لم تكن قانونية في البداية، إلا أنّها لم تمنع من التحرك والنشاط وهذا هو التغيير الحقيقي في الحياة السياسية بالجزائر بعد أحداث أكتوبر والذي تمثل في ظهور الفعل الاحتجاجي وظهور المعارضة وهذا ملمح جديد في النظام السياسي الجزائري، إلى جانب التغيير في المؤسسات، تبلورت المعارضة السياسية وظهور التكوينات الاجتماعية المستقلة، كذلك بروز قوى سياسية نشطة مثل: حزب الطليعة الاشتراكية، التيار الإسلامي، التنظيمات اليسارية المتطرفة،

<sup>1</sup> - آدم قبي، "ظاهرة العنف السياسي في الجزائر (1988م-1999م)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم سياسية وعلاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2002م-2003م، ص 107.

الحركة البربرية<sup>1</sup>، وظهرت معارضة مكثفة وهذا حسب حقائق التاريخ، وهنا يبرز الثنائي "سعدى" رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، و"آيت أحمد" رئيس جبهة القوى الاشتراكية<sup>2</sup>، كما ظهرت تنظيمات اجتماعية مستقلة كالاتحادات المهنية: مست الأطباء، الطلبة والصحفيين، اتجهت هذه الجماعات لتنظيمات مستقلة عن الجبهة.

### المطلب الثالث: الإصلاحات الدستورية وإقرار التعددية (دستور 1989م)

بالرجوع إلى التحليل النسقي لـ "دفيد إيستون" التي نظر إلى الحياة السياسية على أنها نظام "نسق" سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها أخذًا وعطاءً من خلال فتحتي المدخلات والمخرجات، هذا النسق بمثابة كائن حي يعيش في بيئة فيزيائية مادية، بيولوجية، اجتماعية، سيكولوجية، هذا النسق السياسي هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثًا وتأثيرات يتطلب من أعضاء النسق الاستجابة لها<sup>3</sup> سنحاول إسقاط هذا النسق على المعطيات السابقة، يتبين لنا أنّ الجهاز السياسي "Political System" أثناء صناعته للقرارات، عادةً ما يتأثر بما يطرأ عليه من ضغوطات مختلفة من البيئتين الداخلية والخارجية، حيث يتلقى تلك الضغوطات ويحاول إيجاد قرارات وسياسات للتأثير عليها وإخضاعها لمصالحه وأهدافه بما يمكنه من مواجهة كلّ التحديات والتعامل معها بدقة وفاعلية وكفاءة حتى تضمن بقائه واستقراره ومن ثمّ استمراريتها<sup>4</sup>.

لقد واجه النظام السياسي الجزائري الذي يستند على معادلة الحزب - الدولة - الجيش في نهاية الثمانينيات العديد من الضغوطات شكلت مدخلات للبيئتين:

**البيئة الداخلية:** تمثلت في أحداث أكتوبر 1988م وما حملته من مطالب من مختلف الفئات الشعبية والذين عبّروا عن مطالبهم بأعمال الشغب مستهدفين أماكن ومقرات ترمز للدولة والحزب.

**البيئة الخارجية:** تمثلت في السقوط المتوالي للأنظمة الشمولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لقد شكلت هذه المدخلات ضغوطات على النظام السياسي، بحيث أصبح هذا الأخير يبحث لها عن مخرجات محاولاً التأثير عليها وإخضاعها لمصالحه بما يضمن استقراره واستمراره، تجسد ذلك في الإصلاح الدستوري 1989م وما تضمنته من تعديلات وإجراءات دستورية

1- آدم قي، "ظاهرة العنف السياسي في الجزائر (1988م-1999م)"، مرجع سابق، ص 109.

2- بوحنية قوي، "أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية، المجلة العربية للعلوم السياسية"، العدد 11، 2006م، ص 50-51.

3- محمد شلي، مرجع سبق ذكره، ص 131.

4- عادل فتحي ثابت، "النظريات السياسية المعاصرة"، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997م، ص 191.

وقانونية التي من خلال عرضها سيتم تأكيد أو نفي حقيقة مهمة ألا وهي: إمّا أن النظام السياسي الجزائري الذي شرع في انفتاح ديمقراطي منذ سنة 1989م، بإصلاحات سياسية واقتصادية مقرّرة دستورياً، أراد تجديد حكمه وإعطاء نفسه حلة جديدة مع بعض التحسينات الدستورية كمنهج للترقيع السياسي أي إعادة ترتيب بيئته الداخلية أو أنّ النظام السياسي أراد فعلاً الاتجاه نحو الانفتاح الديمقراطي بجميع متطلباته السياسية والاقتصادية، وتأكيداً لذلك أو نفيه سيتمّ البحث في اتجاه النظام السياسي والسلطة العائدة نحو ترسيخ هذا الانفتاح الديمقراطي<sup>1</sup>.

لكن قبل هذا يجب إبراز أهمّ مخرجات أحداث أكتوبر 1988م التي ساهمت في تعديل المشهد السياسي، حيث عرفت الجزائر مساراً جديداً في نظامها السياسي انتقل بموجبه من الممارسة الأحادية والتوجه الاشتراكي المكرسين دستورياً إلى مسار آخر يختلف تماماً لما كان سائداً قبل التحول الديمقراطي، "فقد جاء هذا الدستور بنظام جديد مختلف من حيث المنطلق النظري، والفلسفي في النظام السابق ما دام يأخذ الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية وبالليبرالية كمنهج اقتصادي، واعترف بحقوق لم تنص عليها الدساتير سابقا خاصة حقّ الإضراب وحقّ إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، فقد تضمّن 167 مادة قسّمت على أربعة أبواب تعلقت بتنظيم السلطة، المراقبة، المؤسسات الدستورية ومراجعة الدستور".

**الباب الأول:** اشتمل على عشرة مواد جاء فيها تحديد المبادئ التي تحكم تأسيس الجمعيات ذات التنظيم السياسي و تنظيم عملها.

**الباب الثاني:** اشتمل على المواد من 11 إلى 20 خصت بالأحكام الشكلية الخاصة بشروط وكيفيات تأسيس جمعيات ذات طابع سياسي.

**الباب الثالث:** اشتمل على المواد من 21 إلى 30 بيّنت الأحكام المالية الخاصة بالجمعيات ذات الطابع السياسي.

**الباب الرابع:** احتوى الأحكام الجزائية في حالة مخالفة أحكام هذا القانون<sup>2</sup>.

لقد نقل دستور 23 فيفري 1989م المسار السياسي والقانوني للبلاد نقلة شاملة جديدة من حيث المبنى والفحوى، برزت من خلال ما تضمّنه من انفتاح سياسي مقترن بإصلاح

<sup>1</sup> - أحمد طعيبة، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر (1988-1994)", مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص تنظيم سياسي و اداري، جامعة الجزائر. الموسم الجامعي 1997-1998. ص 104.

<sup>2</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 89-11، المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، العدد 21، جويلية 1989م.

اقتصادي وهذا ما تطلب ضرورة التغيير في طبيعة النظام السياسي القائم من الأحادية إلى التعددية ومن الاقتصاد الموجه القائم على التخطيط المركزي إلى الاقتصاد الحر.

رغم أنّ الدستور تبني أحكاماً سابقة من دستور 1976م متعلقة بثوابت الدولة الجزائرية، إلا أنه ما استجدّ فيه هي مسألة تنظيم السلطات وتوزيعها، ومبدأ الفصل بينها، مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، إنشاء المجلس الدستوري الذي أوكلت له مهمة الرقابة على مدى دستورية القوانين والتشريعات وحقّ التنظيمات والمؤسسات القائمة<sup>1</sup>.

### \* أهمّ ما جاء به دستور 23 فيفري 1989:

- إلغاء مصطلح الاشتراكية، حيث أصبحت المادة 01 تُشير إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية فقط.

- يُصنّف دستور 1989م في خانة دساتير القوانين، يقوم على مبادئ الديمقراطية الليبرالية (فصل السلطات، التعددية الحزبية، الملكية الخاصة، تخلي الدولة عن جزء كبير من مهامها الاقتصادية والاجتماعية)، فهو يُخالف الدساتير السابقة التي صنّفت في خانة دساتير البرامج كونها تدعو إلى ضرورة بناء الدولة الاشتراكية، وأهمية بناء حزب طائفي.

- التأكيد على ثوابت الجزائر الأساسية في المواد 01 و 02 و 03 وهي الطابع الجمهوري، الإسلام دين الدولة، اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، إلى جانب المبادئ التي لا يُقبل المساس بها والمتعلقة بـ: الشعب "مصدر كلّ سلطة"، المادة 06: "يُمارس سيادته بواسطة ما يختاره لنفسه من مؤسسات"، وكذلك "عن طريق الاستفتاء بواسطة المنتخبين" حسب المادة 07.

- خصّص دستور 1989م فصلاً مركزياً هاماً للحقوق والحريات، لأنه يتحدّث عن ضمانات واعترافات هي جوهر الديمقراطية ذاتها، نصّ على "الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة"<sup>2</sup> في المادة 31، كما نادى "بحرية المعتقد وحرية الرأي" في المادة 35، و"حرية الإبداع الفني والعلمي" في المادة 36: "حرية التعبير وتأسيس الجمعيات

<sup>1</sup> - السعيد بوشعير، مرجع سبق ذكره، ص 173، 174، 178.

<sup>2</sup> - أكّدت الدولة على إرادتها في هذا الاتجاه من خلال اعتراف الجزائر بالمعاهدة الدولية ضدّ التعذيب بموجب القانون 10/89 المؤرخ في 1989/04/25 وإلغاء محكمة أمن الدولة في 1989/04/25.



وعقد الاجتماعات"، في المادة 39، وهذا يعني بداية فصل المجتمع المدني عن الدولة، كما نسجل عدم اعتراف دستور 1989م بالحق في الإعلام، لكن تمّ تدارك ذلك فيما بعد خلال إصدار قانون الإعلام في 03 أفريل 1990م.

- أهمّ مادة تبقى دون شك المادة 40 والتي جسّدت الاعتراف بالتعددية السياسية بعد أن كانت المادة 94 من دستور تنصّ على نظام الحزب الواحد، فقد نصّت المادة 40 على أن: "حقّ إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به"<sup>1</sup>، لكن كان لابدّ من إيجاد الإطار القانوني الذي من شأنه تنظيم هذا الحق الجديد، تجسد فعلياً في القانون 11/89 الخاص بالجمعيات على: "الجمعيات تهدف إلى جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي ابتغاء هدف لا يدر ربحاً، وسعيًا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية"<sup>2</sup>.

ونصت المادة 03 منه على "يجب أن تساهم كلّ جمعية سياسية من خلال أهدافها في حماية شكل الدولة الجمهوري، وحرّيات المواطن الأساسية واحترام التنظيم الديمقراطي" أمّا المادة 10 فقد نصت على وجوب تنظيم الجمعية ذات الطابع السياسي على أساس المبادئ الديمقراطية<sup>3</sup>.

كما رفع دستور 1989م هيمنة السلطة على النقابة، وجعل الحق النقابي لجميع المواطنين، وسمح بحق الإضراب على أن يكون محدّد في إطار قانوني، وأن لا يمس ميادين الدفاع والأمن والأعمال العمومية ذات المنفعة الحيوية للمجتمع في المادة 453<sup>4</sup>، بالإضافة إلى هذه الحقوق نجد أيضاً حقّ التعليم، الحق في الرعاية الصحية، الحق في العمل (المواد 50، 51، 52) وينص الدستور في مادته 34 على قمع القانون لجميع المخالفات التي ترتكب ضدّ هذه الحقوق والحرّيات<sup>5</sup>، كما حدّد الدستور دور الجيش وحصره في الدفاع الوطني والحفاظ

<sup>1</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر: وزارة الداخلية، دستور 1989م، ص 13.

<sup>2</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 89-11 المؤرخ في 1989م المتعلّق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية، العدد 27، جويلية 1989م، ص 714.

<sup>3</sup> - زريق نفيسة، مرجع سبق ذكره، ص 53.

<sup>4</sup> - دستور 1989م، مرجع سبق ذكره، ص 15.

<sup>5</sup> - الاعتراف بالحقوق والحرّيات وضمّانها في دستور 1989م، يُبيّن لنا أنّ هذا الدستور جاء لكي يدافع عن المواطن من اعتداءات الدولة وتجاوزاتها انطلاقاً من تبني مبدأ سمو الدستور عكس دستور 1976م.



على استقلال التراب الوطني ووحدته، تجسد هذا الطرح من الناحية العلمية بانسحاب الجيش من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في 04 مارس 1989م، وجاء بعد ذلك قانون الجمعيات السياسية ليؤكد من خلال المادة 09: "عدم جواز انخراط أعضاء الجيش وموظفي مصالح الأمن في أي جمعية ذات طابع سياسي"، يلاحظ ملاحظة أن انسحاب الجيش كان شكلي فقط، وإلا كيف يُمكننا أن نُفسّر وجود عدد كبير من العسكريين في الممارسة السياسية، كما هو الحال بالنسبة لـ: قاصدي مرباح (رئيس الحكومة)، مولود حمروش (رئيس الحكومة)، العربي بلخير (وزير الداخلية)؟.

كما تضمّن الدستور في مواده مبدأ الفصل بين السلطات (التنفيذية، التشريعية، القضائية) وذلك بهدف تنظيمها وتجنّب تداخلها عملاً بمبدأ (سلطة توقف سلطة) جاء مبدأ الفصل بين السلطات حتى لا تستغل سلطة على حساب سلطة أخرى وحتى لا تستغل أية سلطة<sup>1</sup>.

لقد نظم دستور 1989م السلطات حيث بدأ بالسلطة التنفيذية ثمّ التشريعية وأخيراً القضائية، هذا من الناحية الشكلية، وكانت الأسبقية في التنظيم للسلطة التنفيذية نظراً لأهمية السلطة التنفيذية ونقل مسؤولياتها، عكس دستور 1976م الذي استعمل تعبير السلطة ووزعها على ستة وظائف.

بالنسبة للسلطة التنفيذية (المواد من 67 إلى 91) فقد أصبحت ثنائية، حيث تمّ فتح المجال لرئيس الحكومة أن يكون مسؤولاً أمام البرلمان، وبذلك فرئيس الجمهورية لا يتحمّل المسؤولية في حالة فشل الحكومة، تعكس المادة 74 قوة السلطة التنفيذية، من خلال صلاحيات رئيس الجمهورية الواسعة منها: "تعيين رئيس الحكومة، كبار موظفي الدولة، الدفاع، الحق في حلّ المجلس الشعبي الوطني وإجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها" في المادة 120، ويُعيّن ثلثي أعضاء المجلس الدستوري، ويتّأس المجلس الأعلى للقضاء.

فيما يخص رئيس الحكومة فصلاحياته محدّدة في المادة 81 يختار أعضاء حكومته، يسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات، مسؤول مباشرة أمام البرلمان والذي بإمكانه سحب

<sup>1</sup> - طعيبة أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 107.

الثقة من الحكومة، وتنص المادة 71 على "وجوب استقالة الحكومة في حالة عدم موافقة البرلمان على البرنامج، ويُقدّم رئيسها تقرير سنوي للبرلمان"<sup>1</sup>.

السلطة التشريعية (المواد من 92 إلى 128) خوّلت لها إعداد القوانين، ومناقشتها، والتصويت عليها، والرقابة على أعمال الحكومة، بالرغم من الصلاحيات الممنوحة لها، فإنّها تبقى غير مستقلة وغير كافية نظراً لأهمية السلطة التنفيذية الممثلة في شخص رئيس الجمهورية، في هذا الإطار يرى "عمار بوحوش": "...كان من المفروض أن تتصب الإصلاحات السياسية في الجزائر على تقوية السلطة التشريعية التي تمثل إرادة الشعب، وتمكينها من ممارسة الرقابة والتقييم والمحاسبة على أعضاء الحكومة وكبار المسؤولين".

فيما يخص السلطة القضائية (المواد من 129 إلى 148) لقد أصبحت مستقلة بموجب المادة 129، بعد أن كانت أداة للدفاع عن المنهج الاشتراكي، لا تخضع إلا للقانون، دون أن تتحيز لأيّ طرف أو اتجاه سياسي، وتكريس هذا في القانون الصادر بـ 12 ديسمبر 1989م (قانون 89-21) المتضمن القانون الأساسي للقضاء وكلف القضاء حسب (المادة 130) بحماية وضمان الحريات والحقوق الأساسية، كما تمّ إنشاء مجلس أعلى للقضاء برئاسة رئيس الجمهورية، (المادة 145)، يُشرف هذا الأخير على القضاة، وتغيّرت طرق تسيير القضاء، فأصبحت تعتمد على مبادئ الشرعية والمساواة مثلما جاء في (المادة 131)<sup>2</sup>، رغم هذه الإصلاحات السياسية المجسدة في دستور 1989م إلا أنه يُمكننا وضع بعض الملاحظات:

1- دستور 1989م كان بمثابة قرار سياسي، لأنه جاء من فوق، لم تتمّ استشارة الشعب في صياغة المشروع النهائي، على الأقل عرضه على أهل الاختصاص، وهذا ما يطرح فكرة أنّ الدستور يخدم مصالح جهة معيّنة ولا يخدم مصلحة الشعب والديمقراطية.

2- لم يأخذ وضع الدستور عامل الزمن، بل تمّ وضعه في زمن قياسي، رغم أنّه كان يحمل قطيعة من النظام السابق<sup>3</sup> ويقودنا هذا إلى احتمالين:

الأول: الدستور كان معداً من قبل وكان في انتظار الوقت المناسب حتى يظهر، وهذا يُفسر حدوث انتفاضة أكتوبر 1988م "هي قرار سياسي لخدمة الجناح الإصلاح وتحقيق أهدافه".

<sup>1</sup> - المادة 71، من دستور 1989م.

<sup>2</sup> - المادة 131، من دستور 1989م.

<sup>3</sup> - وهذا يُفسّر لنا حركة المد والجزر التي مرّ بها التحول الديمقراطي في الجزائر.

**الثاني:** الدستور يعكس تسرع واضعیه وهذا بسبب تراكم وتسارع الأحداث وهذا ما سبب في فوضوية وارتجالية التغيير، وسبب الثغرات القانونية أبرزها المآزق الدستوري واستقالة الرئيس "بن جديد" في 1992.

**الثالث:** منح دستور 1989م صلاحيات واسعة جداً للسلطة التنفيذية من خلال شخص رئيس الجمهورية، وهذا ما لا يسمح ويتنافى مع التوازن بين السلطات وبالتالي لا يسمح بتجسيد الديمقراطية، كما أنّ حلّ البرلمان المنتخب من طرف الشعب يُعدّ خرقاً لمبادئ الديمقراطية وتناقضاً مع مبدأ سيادة الشعب، ويعتبر عنصر بسبب عدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى ترأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للقضاء وتدخله في تعيين أعضاء المجلس الدستوري يعكس لنا تأثير السلطة التنفيذية على السلطة القضائية وهذا عكس مبدأ الفصل ما بين السلطات.

**رابعاً:** ينبغي أن يتمّ سلطة تعيين الموظفين بعيداً عن أيّة اعتبارات حزبية وهذا لتفادي، عدم الاستقرار داخل الإدارة، وإقصاء إطارات صالحة، ولهذا يجب وضع مقاييس قانونية وهذا من أجل استقرار الدولة.

### المطلب الرابع: الإصلاحات الاقتصادية والإدارية

#### أولاً: الإصلاحات الاقتصادية

نظراً لصعوبة الظروف المحيطة بالاقتصاد الوطني منذ منتصف الثمانينيات والتي كان سببها الأزمة الاقتصادية والأزمة الداخلية، لهذا لم تستطع المؤسسات الخاضعة للتخطيط المركزي والسياسة الاجتماعية أن تصمد في وجه الأزمة الاقتصادية الحادة ونتائجها الوخيمة، لذا كان لابدّ من القيام بإصلاحات عميقة تخصّ مراجعة القواعد المسيرة للاقتصاد، وإتباع معايير القياس العالمية، حيث كانت تهدف هذه الإصلاحات إلى ضمان انتقال الاقتصاد من التوجه الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، يُمكن أن نلخص مجمل الإصلاحات الاقتصادية التي أخذت بها الجزائر منذ بداية الثمانينيات في<sup>1</sup>:

لقد ركزت الإصلاحات الاقتصادية في البداية على إصلاح المؤسسات، حيث تمّ إعادة هيكلة المؤسسات ودعمها من طرف الخزينة، حيث تمّ إصدار قانون 1988م يقضي باستقلالية المؤسسات، والذي كان يرمي إلى إبعاد الدولة عن تسييرها المركزي للمؤسسات،

<sup>1</sup> - طعيبة أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 110، 113.

حيث تمّ إيجاد أدوات قانونية تمكّنت بموجبها الاعتماد على مبدأ التجارية\*، وفقاً لقواعد السوق، وتمّ وضع صناديق المساهمة كوسيط بين المؤسسات الاقتصادية والدولة، عددها ثمانية صناديق، هي بمثابة العون الائتماني للدولة، تسير باسمها حقيبة الأسهم الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية العامة مقابل تحرير رأسمالها، وأصبح بذلك تنظيم المؤسسات الاقتصادية على شكل هرم يتكوّن من ثلاث مستويات<sup>1</sup>: المؤسسات، صناديق المساهمة، المجلس الوطني للتخطيط.

وأيضاً لقد تمّ تحرير التجارة الخارجية بموجب قانون 19 جويلية 1988م من أجل إدماج الإنتاج الوطني داخل المنافسة الخارجية، وهذا ما سمح للمؤسسات الاقتصادية القيام بعملية الاستيراد والتصدير، وسمح هذا القانون للمؤسسات الأجنبية بطلبها من البنك المركزي رخصة من أجل تصدير إنتاجها للجزائر.

كما أنّ قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990م الخاص بالنقد والقرض فتح أبواب الاستثمار الأجنبي، وهذا ما يُوفّر فرص العمل، نفس الشيء بالنسبة لقانون المحروقات الصادر في 02 ديسمبر 1991م، من الإصلاحات الاقتصادية الجديدة نجد معاملة المؤسسات العمومية ومؤسسات القطاع الخاص على قدم المساواة، كما تمّ تحرير الأسعار تدريجياً وتنظيم السوق وجعله خاضعاً للمنافسة<sup>2</sup>.

أمّا بالنسبة للقطاع الفلاحي فلقد عانى كثيراً من تدهور الإنتاج الفلاحي خلال عقدين من الزمن وهذا ما فرض ضرورة إصلاحه وإدماجه ضمن اقتصاد السوق وتمّ هذا على مرحلتين:

**المرحلة الأولى:** تمثلت في قانون 08 ديسمبر 1987م الخاص بالمستثمرات الفلاحية، حيث دعا هذا الأخير إلى تجميع الإنتاج وتحقيق مردودية أفضل في ظلّ ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية من جهة والتبعية الغذائية للخارج من جهة أخرى.

**المرحلة الثانية:** من خلال قانون 18 نوفمبر 1990م الخاص بالتوجيه العقاري، ألغي بموجبه مرسوم الثورة الزراعية<sup>3</sup>.

### ثانياً: الإصلاحات الإدارية

لقد عانت الإدارة الجزائرية من مشاكل عويصة ومن تبعية كبلتها عقود من الزمن، حيث جعلتها إدارة جامدة وهذا بسبب ما خلفه الاستعمار الفرنسي من دمار، وهذا ما انعكس

\* أنظر إلى: مبدأ التجارية: تحقيق الربح لتمويل نفسها.

<sup>1</sup> - طعيبة أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 114.

<sup>2</sup> - أ.حادي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، محاضرة مقدّمة لطلبة، سنة ثانية علوم سياسية، مقياس: نظريات وسياسات التنمية، جامعة د. مولاي الطاهر، بسعيدة، 2010م-2011م.

<sup>3</sup> - طعيبة أحمد، المرجع السابق، ص 115.

سلبًا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلاد، فعوضًا أن يكون الجهاز الإداري طرفًا فاعلًا في التغيير والتنمية السياسية، أصبح في يد نخبة بيروقراطية همها الوحيد تحقيق المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة، هذا بالطبع ما انعكس سلبيًا على مسار التحول الديمقراطي.

فنتيجة للوضع الذي آلت إليه البيروقراطية الإدارية الجزائرية، فلقد حاولت الدولة جاهدةً إحداث تغييرات عميقة في نمط التسيير الإداري وهذا حتى تواكب شبرًا بشبر السياسات والإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وحتى تكون الإدارة عاملاً مساعدًا على تحقيق التنمية السياسية<sup>1</sup>، لا عاملاً مثبطًا، وضع لنا دستور 1989م أهم الأسس التي قام عليها النظام الإداري الجزائري تمثلت في اللامركزية الإدارية، ومبدأ الانتخاب لتمثيل الإرادة الشعبية، فطبقًا للمادة 16 من الدستور<sup>2</sup> يعتبر المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، حيث يُساهم المواطنين في تسيير الشؤون العامة، وهذا معناه تقاسم السلطات بين الجهاز المركزي الإداري والجهات المحلية، حيث يعتبر الانتخاب عنصر هام جدًا في تسيير المجالس المحلية، لأنه لا يُمكننا التكلم عن اللامركزية والديمقراطية في ظل غياب انتخابات حرة نزيهة، فالمجلس المنتخب هو إطار يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب في نفس الوقت عمل السلطات العمومية<sup>3</sup> وحتى تجسد الدولة قاعدة اللامركزية الإدارية قام النظام السياسي القائم بتدعيم الإصلاح الإداري، والذي أقره دستور 1989م بجملة من القوانين<sup>4</sup> وهذا من أجل تحقيق إدارة محلية قادرة على مواجهة التحديات الجديدة.

انطلاقًا من الاضطلاع على الإصلاحات المتعلقة بالنظام الإداري المحلي (قانون البلدية والمحلية) نستشف أنّ المشرّع قد حاول تفادي سلبيات النظام الإداري السابق، واستبداله بنمط جديد يتماشى والتغيرات السياسية القائمة آنذاك، لكن ما ينتقد عليه في هذه الإصلاحات أنّ المشرّع لم يراعي المبادئ التنظيمية المطلوبة في النظام الجديد الهادف للديمقراطية، بحيث لم يمنح للمجالس المنتخبة الصلاحيات اللازمة لتأدية وظيفتها، فعلى الرغم من محاولة النظام تحقيق التنسيق بين التعددية السياسية وبين العمل الإداري والمتمثل في الإصلاح الإداري اللامركزي تبقى عقبة أمام المجلس المحلي المنتخب وهذا ما يؤثر سلبيًا على مسار التحول الديمقراطي والتنمية السياسية.

<sup>1</sup> - بومدين طاشمّة، "استراتيجية التنمية السياسية، دراسة تحليلية لتغيير البيروقراطية في الجزائر"، اطروحة دكتوراه، علوم سياسية وعلاقات دولية تخصص، تنظيم سياسي واداري، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007/2006، ص195.

<sup>2</sup> - المادة 16، من دستور 1989م.

<sup>3</sup> - بومدين طاشمّة، المرجع السابق، ص 196.

<sup>4</sup> - القوانين التي جاء بها إصلاح النظام الإداري المحلي وللمزيد من التفاصيل اضطلع على :

✓ قانون رقم 08/90 المتعلق بقانون الولاية، الصادر بـ: 1990/04/07م.

✓ قانون رقم 09/90 المتعلق بقانون البلدية، الصادر بـ: 1990/04/07م.

بالإضافة إلى أنّ الإصلاحات الإدارية لم تراعي ضرورة التغيير الهيكلي والوظيفي للهيئات المحلية، بما يتماشى مع التغيرات السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى عدم إرجاع ثقة المواطن في الإدارة، وأيضاً نجد أنّ الإصلاح الإداري غيَّب عنصر الثقافة الإدارية القائمة على احترام العلاقات الإنسانية داخل الإدارة، مع مراعاة عامل بيئي مساعد على إقامة إدارة فعّالة تخدم التنمية السياسية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد صقر عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 113.

## خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهمّ الإصلاحات التي أقرّها النظام السياسي محاولة منه لاستعادة الشرعية، ابتداءً من إقراره التعدّدية في دستور 1989م الذي اعتبر بمثابة حجر الأساس الذي انطلقت منه باقي الإصلاحات المتتالية، كما حاولنا دراسة نتائج الانتخابات وفحص نسب المشاركة السياسية في الفترة الممتدة من (1989م-2004م) التي تعرّضنا فيها إلى نسب متفاوتة بين مشاركة مرتفعة ومتوسطة وعزوف وانقطاع عن الانتخابات، حيث أثبتت الدراسة بأنّ المواطن الجزائري أصبح على يقين أنّ صوته ليس له فاعلية، وبالتالي فهو لا يُساهم في المشاركة باتخاذ القرار، ثمّ تطرقنا إلى دور المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية حيث توصلنا في دراستنا أنّ المشاركة السياسية هي إحدى غايات التنمية السياسية، حيث تُعتبر المشاركة السياسية والديمقراطية وجهان لعملة واحدة، وهذا ما أثبتته الواقع وخاصة بعد توقيف المسار الانتخابي وما انجرّ عنه من أزمات خطيرة أهمّها توقيف المسار الديمقراطي وعرقلة سير التنمية السياسية، ثمّ دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية، حيث أصبح شريكاً أساسياً في تحقيق التنمية، خصوصاً بعدما أصبحت الدولة غير قادرة على توفير الاحتياجات اللازمة للمواطن، بحيث كلما كان المجتمع المدني ناجحاً كلما أصبح دوره كبير وأكثر فعالية وذا تأثير كبير على التنمية السياسية.

## الفصل الثالث

الإصلاحات السياسية في الجزائر

ومستقبل العملية الديمقراطية



**تمهيد:**

تعتبر التجربة الديمقراطية الجزائرية تجربة جديرة بالاهتمام والدراسة، لما تحمله من تناقضات وتحولات جذرية، لذا سنحاول في هذا الفصل متابعة فحص هذه التجربة وذلك من خلال التوقف عند عناصر مهمة تتحكم في نجاح التجربة الديمقراطية وهذه العناصر هي: الأحزاب السياسية، المشاركة السياسية، المجتمع المدني، الإعلام، وهذا بعد دراسة وقراءة لنتائج الانتخابات التي عرفتها الجزائر منذ إقرارها التعددية السياسية وتباين دورها في تحقيق التنمية السياسية أو تثبيطها وعرقلة مسارها، قمنا بتقسيم هذا الفصل على عدة عناصر مهمة.

**أولاً:** الانتخابات التعددية وتطور نسب المشاركة السياسية.

**ثانياً:** المجتمع المدني والإعلام كآلية للتحويل الديمقراطي.

**ثالثاً:** العنف وانعكاساته السلبية على مسار التنمية السياسية.

## المبحث الأول: الإصلاحات السياسية محاولة لاستعادة الشرعية

### المطلب الأول: التجربة الديمقراطية للجزائر ما بعد التعددية

بداية سنحاول التركيز في هذه القراءة السيسولوجيا على الانتخابات المحلية 1990م والانتخابات التشريعية 1991م الملغاة لاعتبارين أساسيين هما:

**أولاً:** يتعلّق الاعتبار الأول بكون هذين الانتخابيين قد تليا مباشرة الانفتاح التعدّدي الذي جاء نتيجة للمظاهرات العنيفة (أحداث أكتوبر 1988م)، حيث يُمكن ترجمتها على أنّ مطلب المشاركة في صنع القرارات السياسية في ظلّ احترام التعدّد والديمقراطية قد بات المطلب الجماهيري الأكثر إلحاحًا في البلاد.

**ثانياً:** يتعلّق الاعتبار الثاني بكون الانتخابات قد جاءت كترجمة لإرادة السلطة للتجاوب مع ذلك المطلب، وتجسدت تلك الإرادة فعليًا بإجراء الانتخابات مباشرة بعد دستور 1989م الذي أقرّ التعدّدية السياسية.

**أولاً: الانتخابات المحلية (البلدية، الولائية):** جرت أول انتخابات تعدّدية للمجالس المحلية والبلدية في جوان 1990م وهي الانطلاقة الحقيقية في ممارسة الديمقراطية الفعلية للنظام السياسي<sup>1</sup>، وقد بلغت نسبة الامتناع عن التصويت في هذه الانتخابات 35% من الناخبين وأرجع هذا الامتناع عن التصويت إلى نداء المقاطعة الصادر من حزبي جبهة القوى الاشتراكية والحركة من أجل الديمقراطية، ولقد أسفرت الانتخابات عن عدد من النتائج غير المتوقعة<sup>2</sup>، حيث استطاعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحقيق فوز كبير في معظم الجهات فقد حصدت 54.25% من الأصوات في المجالس البلدية، بينما تفهقرت جبهة التحرير إلى المرتبة الثانية بنسبة أقل بكثير 28.13% ليأتي بعدها التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي حقق فوزًا معتبرًا بلغ 2.08%<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - بن عمير جمال الدين، "إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعدّدية المعاصرة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2005م-2006م، ص 60.

<sup>2</sup> - أحمد منيسي و آخ، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2004م، ص 153.

<sup>3</sup> - العياشي عنصر: التعدّدية السياسية في الجزائر، 1999م، يوم: 2015/07/23م على الساعة 17:00 مساءً، عنوان التصفح: <http://>

الجدول رقم (05): يُبين نسبة المقترعين والغائبين في انتخابات 1999<sup>1</sup>

البلدية سنة 1990م		المشاركة
النسبة المئوية %	العدد	
/	12.841.769	المسجلون
65.15	8.366.760	المقترعون
34.85	4.475.009	الغائبون
02.97	381.972	بيضاء / ملغاة
62.18	7.984.788	المعتبرة

المصدر: سليمان الرياشي وآخرون: الأزمات الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 544.

يُبين الجدول نسبة المشاركة والتي كانت كثيفة نسبياً 65.15% نظراً لأنها أول تجربة تعددية.

الجدول رقم (06): يوضح نتائج الانتخابات الجزائرية المحلية لعام 1990:<sup>2</sup>

النسبة المئوية %	عدد الولايات	عدد البلديات	الحزب
54.25	32	855	الجبهة الإسلامية للإنقاذ
28.13	14	487	جبهة التحرير الوطني
11.66	/	106	الأحرار
02.08	/	87	التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية

لقد شارك في هذه الانتخابات أحد عشر حزباً من بين 25 حزب معتمداً، جرت في ظروف عادية تنافسية، إنَّ القراءة المتأنية لنتائج هذه الانتخابات تدفع بنا للتساؤل عن السبب وراء تراجع الجبهة أمام أول امتحان تعددي ديمقراطي، نرجع أهم الأسباب إلى فقدان الشعب ثقته بالنظام السياسي وبحزبه الحاكم خاصة بعد ما عاشه الشعب الجزائري من ظروف

1- سليمان الرياشي وآخ، مرجع سبق ذكره، ص 544.

2- عمر برامة الجزائر في المرحلة الانتقالية، الجزائر: دار الهدى، 2001م، ص: 26

صعبة والتي عبّر عنها بقوة وعنف في أحداث أكتوبر 1988م كما وضّحنا سابقاً، الأمر الذي أدّى إلى بروز الرغبة الشديدة في رفض النظام وعلى رأسه جبهة التحرير الوطني التي كانت مسؤولة عن استفحال الأزمة، يذهب "أحمد طالب الإبراهيمي" إلى أنّ فشل الجبهة يعود لانعدام الانسجام في الخطاب السياسي للجبهة وفقدان معنى النضال الحقيقي، أمّا الصحافة علّقت قائلة: "الانتخابات العقوبة".

عقبت هذه الانتخابات ردود أفعال وطنية ودولية، هناك من اعتبرها نقلة نوعية نحو تحقيق تنمية شاملة، في حين اعتبرها البعض انحرافاً خطيراً في مسار العمل السياسي، أمّا على المستوى الدولي فقد ظهر بشكل أساسي الموقف الفرنسي وتخوفه الشديد من هذه النتيجة، أمّا ردود الفعل العربية الإسلامية فلقد باركت فوز الجبهة الإسلامية، بعد فوز الجبهة شرعت البلديات في نشاطها في ظل صعوبات كبيرة وهذا بمثابة خلاف بين الجبهة الإسلامية والنظام الحاكم، والشيء الذي زاد الطين بلة هو الاتهام الموجه لأعضاء المجلس الشعبي الوطني من طرف أعضاء الحزب، حيث كانوا أعضاء المجلس يُصادقون على قانون تقسيم الدوائر من أجل تحقيق تعددية داخل البرلمان، مع الحفاظ بأغلبية نسبية للحزب الحاكم، وهو ما عبّر عنه أعضاء الجبهة الإسلامية بالخيانة العظمى للشعب الجزائري<sup>1</sup>، بعد ذلك صدر قانون 91-07 المؤرخ في 03 أبريل 1991م والمحدّد للدوائر الانتخابية الخاصة بالانتخابات التشريعية، وهذا كان من أهم الأسباب التي أدت بالجبهة الإسلامية للمطالبة بتعديله، لأنّها رأت فيه إجحافاً في حقها، حيث أنّه يُعطي الأولوية لحزب جبهة التحرير الوطني كونه الأكثر تنظيماً وهيكلية على المستوى الوطني، لقد لاقى هذا القانون اعتراضاً كبيراً، لكن موقف النخبة كان متميزاً، حيث دعت الحركة إلى إضراب عام غير محدّد ابتداءً من 25 ماي 1991م احتجاجاً على القانون، والمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مسبقة، وأخذت الحركة الاحتجاجية تصعيداً آخر تمثل في القيام باعتصامات في أهمّ الساحات العمومية، لقد عبّر "حشاني" عن هذا بقوله: "إنّ هذا الإجماع الهائل برهانٌ واسعٌ أنّ الجبهة الإسلامية للإنفاذ هي التناوب الحقيقي للنظام الفاسد، وهو برهاننا كذلك أنّ أغلبية الشعب الجزائري مع الجبهة الإسلامية، أيضاً هو صورة للمنظور السياسي في المستقبل...".

رأت السلطة أنّ هذا التصاعد أصبح يُشكّل خطراً على النظام العام، وأمر التدخل لإخلاء الساحات أمرٌ لا مفرّ منه، وهذا ما أدّى لمواجهات عنيفة بين الجبهة وقوات الأمن، على إثر هذه الأحداث قرّرت رئاسة الجمهورية في 05 جوان 1991م إعلان حالة حصار لمدة 04 أشهر، كما تمّ تعيين حكومة جديدة بقيادة السيّد "أحمد غزالي" بعد فشل "مولود حمروش"، لقد أرادت الجبهة من خلال هذا الإضراب تسجيل أسلوب للتأثير في الشعب، لقد ظلّ الصراع قائماً حتّى تمّ الاتفاق على إجراء انتخابات تشريعية قبل نهاية عام 1991م، وصدّر قانون جديد في 13/10/1991م، بموجبه تمّ تخفيض عدد المقاعد الانتخابية من

<sup>1</sup> - نوال بلحري، مرجع سبق ذكره، ص 152.

520 مقعد إلى 430، وبدأت الأوضاع وكأثها تسير نحو النهج الديمقراطي، وأعلن في 26 ديسمبر 1991م موعد لإجراء الانتخابات التشريعية<sup>1</sup>.

**ثانيا: الانتخابات التشريعية:** أجريت في ديسمبر 1991م، تُعدّ أول تجربة في مجال الانتخابات التشريعية في ظلّ التعددية السياسية، وقد بدت الجزائر وكأثها تسير وفق النهج الديمقراطي حتى جوان 1991م<sup>2</sup>، حملت هذه الانتخابات معها مفاجآت أكبر من تلك التي حملتها في الانتخابات المحلية 1990م، حيث ارتفعت نسبة الامتناع عن المشاركة لتصل 41% وجاءت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في المركز الأول في الدور الأول من الانتخابات التشريعية، حيث فازت بـ 188 مقعداً، واستمر تراجع جبهة التحرير الوطني في عدد الأصوات المحصل عليها عن الانتخابات البلدية بمقدار 26% ولم تحصل سوى على 15 مقعداً في الدور الأول، أما حزب جبهة القوى الاشتراكية فلم يحصل سوى على 05% من الأصوات، ولم تحصل عشرات الأحزاب على نتائج يُعتدّ بها، في حين اختفت أحزاب أخرى من الخريطة السياسية.

#### الجدول رقم (07): يمثّل نسبة المقترعين والغائبين في انتخابات 1991<sup>3</sup>

التشريعية سنة 1991م		المشاركة
النسبة المئوية %	العدد	
/	13.258.554	المسجلون
59.00	7.822.625	المقترعون
41.00	5.435.929	الغائبون
06.97	924.96	بيضاء / ملغاة
52.02	6.897.719	المعتبرة

1- نوال بلحري، مرجع سبق ذكره، ص 153-154.

2- بن عمير جمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص 61.

3- سليمان الرياشي وآخ، مرجع سبق ذكره، ص 455.

الجدول رقم (08): يوضح نتائج الانتخابات الجزائرية التشريعية لعام 1991<sup>1</sup>

النسبة المئوية %	عدد البلديات	الحزب
43.72	188	الجبهة الإسلامية للإنقاذ
05.81	25	جبهة القوى الاشتراكية
06.92	16	جبهة التحرير الوطني
0.70	03	الأحرار

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 01، الصادرة ب: 04 يناير 1992م.

لقد أكد الرئيس "بن جديد" ثانيًا التزامه بالإصلاحات السياسية، وإجراء الانتخابات التشريعية في 27 جوان 1991م بالنسبة للدور الأول يليه الدور الثاني بعد ثلاثة أسابيع، غير أن المعارضة لقانون 91-07 السابق الإشارة إليه أجلّ هذه الانتخابات إلى يوم 26 ديسمبر 1991م بخصوص الدور الأول ويليه بعد ثلاثة أسابيع الدور الثاني.

أصدر "بن جديد" مرسومًا رئاسيًا يتضمن استدعاء الناخبين لإجراء انتخابات تشريعية يوم 26 ديسمبر 1991م للدور الأول ويوم 16 جانفي 1991م للدور الثاني، في يوم 24 ديسمبر صرّح "الشاذلي" للصحافة قائلاً<sup>2</sup>: «سأبقى في مناصبي مهما كانت النتيجة، موافق على الانتخابات الرئاسية المسبقة لكن وفق الشروط التي تُبقي الدولة ثابتة، من جهة أخرى سأبقى حتى نهاية عهدي، أصلاً أعلنت عن إرادتي في تنظيم انتخابات مسبقة، ولم يكن ذلك مناورة بل تطوعاً مني ولكن لا يجب أن يفهم هذا تهريباً من مسؤولياتي»، جرت الانتخابات في الموعد المحدد لها، وكان الفوز ثانية حليف الجبهة الإسلامية، ولقد أكدت هذه النتيجة مرةً أخرى أنّ للجبهة الإسلامية نفوذ واسع وسمعة جيّدة في أوساط الشعب الجزائري، وهذا ما أحبط تكهنات رئيس الحكومة "سيد أحمد غزالي" الذي كان يُؤكّد على أنّ البرلمان سوف يُشكّل من عدد من الأحزاب، دون أغلبية مطلقة لأيّ حزب.

كما أنّ نتيجة الانتخابات أثارت ردود أفعال وطنية، دولية، تراوحت بين اعتبار الحدث تجسيداً للمسار الديمقراطي ودعمًا له، وبين الرفض للنتيجة واعتبارها خطرًا يُهدّد مستقبل الدولة الجزائرية، بعد هذا جاء بيان المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني: "جبهة التحرير

<sup>1</sup>- الجريدة الرسمية، العدد 1، الصادرة ب: 1992/01/4 م.

<sup>2</sup>- نوال بلحري، مرجع سبق ذكره، ص 155.

الوطني تُسجّل بارتياح ووعي الشعب الجزائري الذي مكن من إجراء هذه الاستشارة في ظلّ الهدوء والأمن، وعلى الرغم من التناقش والقصور والتجاوزات العديدة<sup>1</sup>، وحدثت في بيانها من عواقب توقيف المسار الانتخابي باعتباره خياراً خطيراً يُهدّد استقرار البلاد، وتضمّن البيان نداءً للدفاع عن الجزائر المستقلة وإحباط كلّ محاولة تهدف إلى الانحراف والعنف اللذين يمسّان بالدستور وشرعية النظام، وفي الجهة الموازية كانت هناك أحزاب أخرى تدعو إلى ضرورة وقف المسار الانتخابي، انضمّ إلى هذا النداء الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين "عبد الحق بن حمودة" بالإضافة إلى المقاولين ومنظمة حقوق الإنسان، لقد أصدروا بياناً مشتركاً في 31 ديسمبر 1991م يدعون فيه إلى إنقاذ الديمقراطية من أيادي الجبهة الإسلامية، وعُرفت هذه اللجنة باسم (لجنة إنقاذ الجزائر) وقاموا بمسيرة ترأسها "عبد الحق بن حمودة" بهدف سدّ الطريق أمام وصول الجبهة الإسلامية للسلطة، أمّا المؤسسة العسكرية فقد كانت غير راضية بهذه النتيجة واعتبرتها تُشكّل تهديداً على مصالحها، لقد صرّح اللواء "خالد نزار" وزير الدفاع آنذاك: "إنّ الانتخابات التشريعية النظيفة والنزيهة التي شاءها رئيس الحكومة قد فسحت المجال لتزوير عام من قبل الجهة التي كانت تضع اليد على أغلبية البلديات، وذلك بالتلاعب بلوائح الانتخابات وتوزيع مكاتب الاقتراع على هواها، والوصول إلى صناديق الاقتراع بدون أية عقبة لكي يجعلوا تلك الصناديق تعطيهم النتائج التي يُريدونها".

أمّا ردود الفعل العربية والإسلامية فلقد عبّرت عن ارتياحها لما حقّته الجبهة الإسلامية، وهذا يدلّ على تمسك الشعب الجزائري بهويته وحضارته وانتماؤه العربي الإسلامي، أمّا بالنسبة للموقف الغربي فقد كانوا متخوفين من ظهور تيار إسلامي في الجزائر، أمام ضغط وسائل الإعلام من جهة، ومعارضين نجاح الإسلاميين من جهة ثانية، كلّ هذا أدّى إلى ضغط نفسي في صفوف المواطنين الجزائريين الذين بدؤوا يشعرون بالخطر يُهدّد استقرار بلادهم، وهذا ما دفعهم للقيام بمسيرة 02 جانفي 1992م سُميت بـ (مظاهرة من أجل الديمقراطية)، عقب هذه المسيرة العديد من المظاهرات في عدّة مدن: العاصمة، وهران.... وهذا ما أكّد حدوث انزلاق خطير في مسار التعددية السياسية وفي ظلّ هذه الأوضاع<sup>2</sup>، تمّ استقالة "الشاذلي بن جديد" يوم 11 جانفي 1991م لتجد الجزائر نفسها تعيش فراغاً دستورياً رهيباً وخطيراً<sup>3</sup>، فدستور 1989م ينصّ على أنّه في حالة استقالة

1- عمر برامة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

2- نوال بلحري، مرجع سبق ذكره، ص ص 156، 158.

3- أحمد زايد، عروس الزبير، "النخب الاجتماعية: حالة مصر و الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 121.

رئيس الجمهورية أو موته يتولى رئيس المجلس الشعبي الوطني لرئاسة الدولة لمدة 45 يوم تجري بعدها انتخابات رئاسية، إلا أنّ المجلس تمّ حله ولم يعد هناك من يخلف رئيس الجمهورية<sup>1</sup> رغم مرور سنين طويلة وانتخاب رئيس لم يُنه عهده "اليمين زروال"، إلا أنّ الاستقرار لم يعد لهذا المنصب وكلّ النظام السياسي الجزائري، فلقد عرفت الجزائر عشر رؤساء حكومات خلال فترة (1989م-2002م)<sup>2</sup>.

حسب ما جاء في بيان لرئيس الحكومة آنذاك "سيد احمد غزالي" أنّه من الاستحالة مواصلة المسار الانتخابي، لتضع نقطة نهاية للعملية الديمقراطية.

1- نوال بلحري، مرجع سبق ذكره، ص 158.

2- أحمد زايد، عروس الزبير، مرجع سبق ذكره، ص 122.



## جدول رقم (09) تعدد الرؤساء على الحكومة الجزائرية منذ إقرار التعددية

الاسم واللقب	سنة المولد	مكان الازدياد	جهة الأصل	المنحدر الاجتماعي	التجربة المهنية الأساسية	عسكري /مدني	التخصص العلمي	الشهادة	مدة البقاء في الحكومة
قاصدي مرباح	1938	قرية	القبائل	غني	المخابرات	عسكري	حقوق	ليسانس	نوفمبر 1988 - سبتمبر 1989
حمروش مولود	1943	مدينة كبرى	الشرق	فقير	الرئاسة	عسكري	ع/ السياسية	دبلوم دراسات متخصصة	سبتمبر 1989 - جوان 1991
غزالي أحمد	1937	مدينة صغيرة	الغرب	متوسط	البتترول	مدني	الهندسة	شهادة مهندس	جوان 1991 - جويلية 1992
عبد السلام بلعيد	1928	قرية	القبائل	غني	الصناعة	مدني	الطب	س1 طب	جويلية 1992 - أوت 1993
رضا مالك	1931	مدينة متوسطة	القبائل	غني	الدبلوماسية	مدني	آداب و فلسفة	ليسانس	أوت 1993 - أبريل 1994
سيفي مقداد	1940	قرية	الشرق	فقير	الصناعة	مدني	الهندسة	شهادة مهندس	أفريل 1994 - ديسمبر 1995
أويحي أحمد	1952	قرية	القبائل	فقير	الدبلوماسية	مدني	إدارة ع/سياسية	دبلوم دراسات متخصصة	ديسمبر 1995 -ديسمبر 1998
حمداني إسماعيل	1930	مدينة صغيرة	القبائل	غني	رئاسة الحكومة / الدبلوماسية	مدني	حقيق	ليسانس	ديسمبر 1998 -ديسمبر 1999
بن بيتور أحمد	1946	قرية	الجنوب	غني	الصناعة	مدني	اقتصاد	دكتوراه	ديسمبر 1999 - أوت 2000
بن فليس علي	1944	قرية	الشرق	متوسط	العدالة	مدني	حقوق	ليسانس	أوت 2000 .....

سليمان الرياشي، الازمة الجزائرية، مرجع سابق الذكر.

### المطلب الثاني: توقيف المسار الانتخابي و انعكاساته على التنمية السياسية

لم يستطع النظام السياسي تحملّ قوّة الصدمة التي أحدثتها فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ<sup>1</sup> والذي أصبح يُشكل تهديداً لبقاء النخبة الحاكمة خاصة أنّ كلّ التوقعات كانت تُشير إلى أنّها ستحصل على الأغلبية الساحقة في الدور الثاني<sup>2</sup> وهذا ما اضطرّ بالمؤسسة العسكرية لمصادرتها وتحريك فيلقها السياسي قبل العسكري، حيث تحركت جبهات اليسار والفرانكفونيين وطالبت بإلغاء الانتخابات، والزجّ بالفائزين وأنصارهم من الشعب الجزائري في السجون ومحتشدات الصحراء، فكان هذا بمثابة إعلان لبداية ما يُسمّىه الجزائريون بـ "العشرية الدموية"، وكانت المفاجأة الكبرى عندما قدّم الرئيس "الشاذلي بن جديد" استقالته تاركاً الجزائر تغرق في أزمة اجتماعية، سياسية، أمنية... الخ، جاء الإعلان عن الاستقالة بتاريخ 11 جانفي 1992\*، وهذا بعدما بُعث له 181 ضابطاً في الجيش بمذكرة تحمل توقيعهم يُطالبونه بالاستقالة، وحل البرلمان قبل ذلك، وتُسلم السلطة إلى المجلس الأعلى للدولة (HCE) برئاسة "محمد بوضياف" إضافة إلى "خالد نزار"، "علي هارون"، "علي كافي"، "تيجاني هدام"<sup>3</sup>، في ظرف خمس دقائق قبل المجلس الدستوري برئاسة "بن حبيلس" استقال الرئيس وبتّ التلفزيون نصّ الاستقالة في نشرة الثامنة ليلاً، وبعدها بساعتين وجّه رئيس الحكومة "سيد أحمد غزالي" خطاباً متلفزاً للشعب الجزائري<sup>4</sup> اذن بهذه الظروف السياسية العصبية من فراغ كرسي الرئاسة مما أدّى بالجزائر في الدخول لمرحلة خطيرة خاصة وأنّ رئيس الجمهورية كان قد حلّ البرلمان في 04 يناير 1992م أي قبل أيام قليلة من إقالته دون احترام الإطار الدستوري<sup>5</sup>، وهذا ما يُفسّر لنا بأنّ رئيس الجمهورية قد تعرّض لضغوطات، وبهذا أصبحت الجزائر بدون أهمّ مؤسستين (رئيس الجمهورية والمجلس الشعبي الوطني).

ونتيجة لهذا الوضع تمّ اللجوء إلى إطار غير دستوري تمثل في دعوة المجلس الأعلى للأمن والذي يُعدّ هيئة استشارية فقط، ليبيث بالإجماع على استحالة مواصلة المسار الانتخابي

1- عمراني كربوسة، "الحركة الإسلامية في الجزائر: دراسة حالة حركتي مجتمع السلم و الإصلاح الوطني"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر، 2004م-2005م، ص 57.

2- بومدين طاشمة، "إستراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لتغيير البيروقراطية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 213.

\* - أنظر ما جاء في كلمة الاستقالة: الملحق رقم (01).

3- عمراني كربوسة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

4- أنظر نص الخطاب: الملحق رقم (02).

5- هذا يناق نص المادة 120 من الدستور: "يمكن لرئيس الجمهورية أن يُقرّر حلّ المجلس الشعبي الوطني أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها، بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة"، إذن هذا يُعتبر خرقاً للدستور.

ظناً منهم أنه القرار الصحيح للمواصلة على المسار الديمقراطي، رغم أنه لا يملك صلاحية دستورية تُحوّله بإصدار هكذا قرار خطير على مسار ومستقبل التنمية السياسية، تحت هذه الظروف السياسية المشحونة بالتوتر وبعمق الأزمة، أنشأ المجلس الأعلى للدولة<sup>1</sup> وهذا ما ذكرناه سابقاً ولم يكن هناك خيار آخر خاصة بعدما عرفت المؤسسة العسكرية بالخطر الذي يُهدّدهم في حالة وصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ للسلطة لذلك لم يكن هناك خيار سوى إلغاء نتائج الانتخابات وإجبار الرئيس على الاستقالة ولو أنّ ما يفهم من رسالة الاستقالة أنّها كانت بإرادته الشخصية<sup>2</sup>، جاءت هذه الاستقالة في ظروف غامضة وكان الاختلاف كبيراً اتجاه هذه الاستقالة فهناك من حملّ الرئيس "بن جديد" المسؤولية لأنّه تخلى عن واجبه وترك البلاد في وضعية صعبة جداً<sup>3</sup>، ويعرض "علي هارون" عضو بالمجلس الأعلى للدولة في كتابه (يوم السبت 20 جويلية) مقاربة بسيطة بين الموقفين الإسباني والفرنسي من السلطة بعد استقالة "الشاذلي بن جديد" الموقف فيعتبر الإسباني أكثر تفهماً لموقف السلطة الجديدة الممثلة في المجلس الأعلى للدولة (1992م-1994م) مقارنة بالموقف الفرنسي الذي كان أكثر تشدداً والذي جسّد الانتقاد الشديد للرئيس "ميتران" لوقف المسار الانتخابي<sup>4</sup>، أصدر المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني بياناً يوم 12 جانفي 1992م جاء بأنّ الاستقالة قد تزيد الأمر تعقيداً، وأنّ الطريق الصحيح للاستقرار هو التمسك بالدستور، أمّا الجبهة الإسلامية للإنقاذ فقد أصدرت بياناً هي الأخرى تُحدّر فيه، ومعلنة على إصرارها على إتمام المسار الانتخابي وحمّلت المجلس الدستوري مسؤولية المسار الشرعي للانتخابات، ودعت مؤسسة الجيش والشعب وأجهزة الأمن تحمّل مسؤوليتها في الحفاظ على اختيار الشعب، كما دعا الشعب إلى اليقظة<sup>5</sup> وإسقاط أيّ مؤامرة تُحاك ضدّ مشروع الديمقراطية وعرقلة مسار التنمية السياسية.

استقالة الرئيس عقب حل البرلمان والإعلان عن توقيف المسار الانتخابي، وإعلان حالة الطوارئ\*، هذه الوضعية خلقت أزمة سياسية أفرزت فراغاً دستورياً، أدّت هذه الأزمة

1- بومدين طاشمة، "إستراتيجية التنمية السياسية"، مرجع سبق ذكره، ص 214.

2- طعيبة أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 191.

3- نوال بلحري، مرجع سبق ذكره، ص 161.

4- علي هارون يعترف في آخر إصداراته فرنسا خذلت الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي، 2011/04/03م، أنظر:

[http:// www. Echorouk online. Com / ara / national / 72003. html](http://www.Echorouk online. Com / ara / national / 72003. html).

5- عمر برامة، "الجزائر في المرحلة الانتقالية"، مرجع سبق ذكره، ص 35.

\* - الأحداث التي عقب استقالة الرئيس: "12 جانفي 1992م ألغى الجيش نتائج الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية، 16 جانفي 1992م الإعلان عن خلّو منصب رئيس المجلس الشعبي الوطني الذي كان يتولاه "عبد العزيز بلخادم" الذي كان من المفروض أن يتولّى رئاسة الجمهورية بصورة مؤقتة حسب الدستور إلى أن يتمّ انتخاب رئيس جديد".

السياسية إلى عدّة أزمات عصفت بالاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث ظهرت أزمة أمنية تمثلت في مواجهات عنيفة بين الجماعات الإسلامية المسلحة وبين السلطة، هذه المواجهات تحولت فيما بعد إلى إرهاب أعمى وبهذا نسيت الأحزاب أحلامها ومطالبها ونسيت الديمقراطية وحجبت الشرعية وأصبح الجميع مشغول بالأزمة<sup>1</sup>.

لقد اتّبع المجلس الأعلى للدولة سياسة القبضة الحديدية هذا في إطار تجسيد التصحيحات اللازمة للمسار التنموي السياسي، خاصة بعد إعلان حالة الطوارئ، اتّجاه الجبهة الإسلامية وهذا بالحدّ من فعالية هذه الأخيرة وتحطيمه من خلال حملات الاعتقال لقادته ومناضليه، وتمّ حلّها يوم 04 مارس 1992م كما تمّ حلّ المجالس الشعبية البلدية التابعة للجبهة الإسلامية وسيطرة الدولة عليها وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 142-92 المؤرخ في 11 أبريل 1992م رأت السلطة بضرورة بناء جهاز أو قاعدة لتساند المجلس الأعلى للدولة في مهامه، والعمل على إصلاح المسار التنموي بما يضمن التعددية وقبول مبدأ التداول على السلطة واحترام الحريات الأساسية وتدعيم الوحدة الوطنية<sup>2</sup>. ونتيجة لغياب مؤسسة تشريعية، فلقد أعلنت السلطة بمجلس استشاري متكوّن من 60 عضواً\*، فقد نصّ المرسوم الرئاسي 39/92 المؤرخ في 04 فيفري 1992م أنّ مهمة المجلس الاستشاري تتمثل في مساعدة المجلس الأعلى للدولة، لا يتمتّع بأيّ مبادرة في مجال التشريع، جاء ليعوّض غياب مؤسسة تشريعية منتخبة، وإذا تمعنا في تركيبة المجلس فهو يتكوّن من أعضاء يمثلون مختلف شرائح المجتمع المدني، هذا التكتيك السياسي وهذا الانتقاء المقصود لعضوية هذا المجلس سمح باتخاذ قرارات مناهضة للديمقراطية، ومثبّطة لمسار التنمية السياسية بالجزائر<sup>3</sup>.

انطلاقاً من هذا الطريق الذي وصلت إليه الممارسة السياسية أو التعددية السياسية، يُمكننا أن نكتشف بوضوح الرغبة في الحفاظ بالسلطة بين أيدي فئات اجتماعية مغلقة دون سواها، وهذا ما ينفى الرغبة في التحوّل الديمقراطي الفعلي<sup>4</sup>.

1- نوال بلحري، مرجع سبق ذكره، ص 162.

2- بومدين طاشمة، "إستراتيجية التنمية السياسية"، مرجع سبق ذكره، ص 215.

\*- المجلس الاستشاري يتكوّن من 60 عضو أنشأ كبديل للسلطة التشريعية المحلية، له دور استشاري فقط، فهو يُبدي الرأي أو يُبادر به بعد موافقة قبلية من المجلس الأعلى للدولة.

3- بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره، ص 216.

4- طعيبة أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 191.

**المطلب الثالث: الممارسة الحزبية من خلال الانتخابات التعددية:**

تعدّ الإصلاحات الدستورية والانتخابات التعددية التي عرفتها الجزائر منذ إقرار دستور 1989م دستور التعددية السياسية والحزبية، وتمثّل التعديلات الدستورية والممارسات السياسية في الجزائر نقلة هامة ضمن الإصلاحات السياسية التي تبنتها الجزائر في إطار ما يُسمّى بالانتقال الديمقراطي والانفتاح السياسي.

**أولاً: الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى نوفمبر 1995:**

جرت أول رئاسيات تعددية في تاريخ الجزائر يوم 16 نوفمبر 1995م في ظروف أمنية مشددة، اتسمت هذه الانتخابات بغياب مرشحي أهم الأحزاب<sup>1</sup> تقدّم لهذه الانتخابات عدّة شخصيات حرّة سياسية وحزبية للترشح، من بينهم أربعة:

- 1- اليمين زروال: مرشح حر مدّعم من طرف المؤسسة العسكرية (المنظمة الوطنية للمجاهدين، منظمة أبناء الشهداء، الاتحاد العام للعمال الجزائريين، منظمات المجتمع المدني).
- 2- محفوظ نحناح: ممثل حركة المجتمع الإسلامي (حماس).
- 3- سعيد سعدي: مترشح عن حزب التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية.
- 4- نور الدين بوكروح: مترشح عن حزب التجديد الجزائري<sup>2</sup>.

**الجدول رقم (10): المقترعون والغائبون في انتخابات 1995 :**

الانتخابات الرئاسية 1995م		المشاركة
/	15.261.731	المسجلون
%75.35	11.500.209	المقترعون
%24.65	3.761.522	الغائبون
%02.28	347.722	بيضاء / ملغاة
%73.07	11.152.507	المعتبرة

المصدر: سليمان الرياشي: الأزمة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 544.

1- أحمد منيسي، مرجع سبق ذكره، ص 151.

2- ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص 166.

لقد قاطعت مجموعة من الأحزاب السياسية هذه الانتخابات خاصة الأحزاب الكبيرة الفاعلة (جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، الحركة من أجل الديمقراطية). بالرغم من دعوة الجبهة الإسلامية إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية، إلا أنّ الدعوة لم تلق صدى واسع، وكانت نسبة المشاركة مرتفعة 75% أكبر من الانتخابات المحلية والتشريعية 1990م و1991م<sup>1</sup>، أسفرت هذه الانتخابات على فوز "اليمين زروال" بنسبة<sup>2</sup> 61%، إنّ فوز "زروال" بالأغلبية المطلقة في الدور الأول كان أمراً طبيعياً مقارنة بالمرشحين الآخرين<sup>3</sup>، وفوزه هو تعبير عن قبول قاعدة عريضة لسيطرة الجيش من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار ووضع حدّ للصراع<sup>4</sup>، حيث يُعدّ زروال رجلاً من رجال النظام، قوّته نابعة من المؤسسة العسكرية، ليصبح رئيس الجمهورية بعد هذه الانتخابات.

#### الجدول رقم (11): يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية 1995م حسب الانتماء الحزبي

النسبة المئوية %	عدد الأصوات	المرشح	الانتماء الحزبي
62	7.088.618	اليمين زروال	مترشح حر
26	2.971.974	محفوظ نحناح	حركة مجتمع السلم
08	1.583.483	سعيد سعدي	حركة التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
04	443.144	نور الدين بوكروح	حزب التجديد

#### ثانياً: دستور 1996م و الديمقراطية الانتقالية:

بعد أن فاز "اليمين زروال" في انتخابات 1995م، هذا الفوز أعطاه نوعاً من الشرعية وهذه الأخيرة خوّلت له التفكير في إعادة النظر في دستور 1989م والذي تعتبره مصدراً للانزلاقات الخطيرة التي ألمت بالبلاد، كون أنّ دستور 1989م جاء نتيجة أحداث أليمة

1- أحمد منيسي، مرجع سبق ذكره، ص 151.

2- ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص 166.

3- نوال بلحري، مرجع سبق ذكره، ص 209.

4- أحمد منيسي، مرجع سابق، ص 151.

وفوضي سياسية انعكست بشكل سلبي على الدستور<sup>1</sup>، فدستور 1996 جاء نتيجة ظروف استثنائية وأزمة سياسية مرّ بها النظام السياسي الجزائري في مرحلة الانتقال الديمقراطي، حيث ظهر العجز وتبين أنّ الإطار القانوني لم يكن كافياً في بعض الجوانب، ولمعالجة النقص والثغرات التي كشفتها التجربة الديمقراطية تقررّ تعديل دستور 1989م<sup>2</sup>، دستور 28 نوفمبر 1996م هو الوثيقة الدستورية الرابعة في تاريخ الجزائر المستقلة، حافظ على إقرار التعددية السياسية، واستقلالية السلطة القضائية، والفصل ما بين السلطات<sup>3</sup>. من أهمّ التعديلات السياسية التي طرحها دستور 1996م والتي مستّت المؤسسات الرسمية و الغير الرسمية.

**التعديل 01:** يتعلق بالهوية الوطنية من خلال مكوناتها الثلاث المتمثلة في الإسلام، العروبة، الأمازيغية.

**التعديل 02:** هو من أهمّ التعديلات التي حرص الرئيس "زروال" ومستشاريه على إجرائها على دستور 1989م، تعلق هذا التعديل بشروط تأسيس وعمل الأحزاب السياسية، خاصة الالتزام بمبدأ عدم اللجوء للعنف والقوة، وعدم استغلال الهوية الوطنية لأغراض سياسية.

**التعديل 03:** يتناول إنشاء مجلس ثاني أو غرفة ثانية للبرلمان الجزائري يُسمّى مجلس الأمة، يستهدف هذا التعديل تحقيق الاستقرار لمؤسسات الدولة، يُعيّن رئيس الجمهورية ثلث أعضاء هذا المجلس<sup>4</sup>.

**التعديل 04:** ينص على إنشاء مجلس للدولة لتعزيز سلطة القضاء على مؤسسات الإدارة، وينصّ على إنشاء محكمة عليا للدولة، لها صلاحية محاكمة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء عند ارتكابهما أخطاء قانونية أو في حالة الخيانة العظمى.

**التعديل 05:** ان يقتصر تجديد ولاية رئيس الدولة لفترة ثانية فقط، باعتبار أنّ ذلك من شأنه أن يرسخ مبدأ التداول على السلطة، هذا الأخير يُعدّ مبدأ هام بالنسبة للتحوّل الديمقراطي.

1- نوال بلحري، مرجع سبق ذكره، ص 211.

2- ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص 107.

3- غاني بودبوز، "إشكالية الديمقراطية في الجزائر و موقف النخبة السياسية منها: دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم إنسانية واجتماعية، تخصص: علم الاجتماع السياسي"، جامعة الجزائر، 2004م-2005م، ص 175.

4- ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص 107-108.

**التعديل 06:** يمكن لرئيس الجمهورية إصدار تشريعات في بعض الحالات الخاصة، وذلك من خلال أوامر يُصدرها رئيس الجمهورية المنتخب تكون بمثابة التشريعات تعرض بعد ذلك على البرلمان في أول اجتماع له لإقرارها أو الاعتراض عليها.

**التعديل 07:** يستهدف هذا التعديل دعم المجالس الاستشارية وهيئات الرقابة من أجل تكيف مهامها مع التطورات السياسية، التي وقعت منذ قيام دستور 1989م، وذلك بدعم صلاحيات المجلس الإسلامي الأعلى لجعل الإسلام بمنأى عن المزايدات السياسية و الحزبية.

**التعديل 08:** يستهدف ضمان حياد الإدارة وضمان حق المواطن في الكرامة وعدم انتهاك حرمة وضمان مشاركته السياسية الفعّالة.

**التعديل 09:** هذا التعديل يمسّ الاقتصاد والأنشطة المالية لضمان حرية المبادرة في مجال التجارة والصناعة، مع التأكيد على مبدأ العدالة الاجتماعية، أمّا فيما يخصّ المؤسسات الرسمية فقد أعاد الدستور النظر في النظام الحزبي واعتمد مصطلح (الأحزاب السياسية) بدلاً من الصياغة المستعملة من طرف المؤسس الدستوري لسنة 1989م<sup>1</sup>، فقد نصّت المادة

42 من دستور 1996م على التعدّدية صراحة: "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون"، ولا يُمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحرية الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية، وأمن وسلامة التراب الوطني، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة، وفي ظلّ احترام أحكام هذا الدستور، لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي، ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء للدعاية الحزبية القائمة على ما ذكرناه سابقاً، ويحظر على الحزب السياسي كلّ شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية، ولا يجوز أن يلجأ أيّ حزب سياسي لاستعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعته أو شكله<sup>2</sup>

ولحماية نظام التعدّدية الحزبية بالجزائر نصّت المادة 178 من الدستور لا يمكن لأيّ تعديل دستوري أن يمسّ النظام الديمقراطي القائم على التعدّدية السياسية الحزبية، لقد ترجمت المادة 42 من دستور 1996م في شكل قانون عضوي خاص بالأحزاب السياسية صدر في مارس

1- ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص 108.

2- أحمد معمري، "الزبائنية السياسية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الليسانس علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص: تنظيم سياسي و إداري"، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة، 2009م-2010م، ص 58.



1997م الذي يُحدّد الكيفية التي يجب على كلّ حزب التقيّد بها في مادته الثالثة<sup>1</sup>، رغم إقراره لمبادئ التعدّدية التي جاءت في دستور 1989م، إلا أنّ دستور 1996م كرّس الآليات السلطوية لدستور الأحادية سنة 1976م، وعلى رأسها ما يُطلق عليه فقهاء القانون الدستوري النظام الرئاسي الصلب، وهو النظام الذي يجمع كلّ السلطات في يد الجهاز التنفيذي، ويُهْمَس دور المؤسسات الدستورية الأخرى<sup>2</sup>، لقد وضع التعديل الدستوري قيوداً على عدد من الحريات من بينها حقّ إنشاء الأحزاب السياسية وممارسة الحريات بواسطتها، حتّى أنّه بدأ يُثار السؤال عمّا إذا كانت السلطة تُريد حقّاً ترسيخ الممارسة الديمقراطية أم العمل على إيجاد واجهة ديمقراطية بمؤسساتها من خلال قنوات ظاهرها تعدّدي وباطنها أحادي.

### ثالثاً: الانتخابات التشريعية التعدّدية الأولى 1997 :

أجريت ثاني انتخابات تشريعية في ظلّ التعدّدية، وأولّ انتخابات من نوعها معترف بها في 05 جوان 1997م، ولقد كانت هذه الانتخابات خطوة من الخطوات التي اتّخذها النظام لاستعادة الشرعية المفقودة، لقد بدأ التمهيد للانتخابات بإجراء تعديلات دستورية عام 1996م<sup>3</sup>، وكان من التطوّرات الهامة التي شهدتها الساحة السياسية الجزائرية والتي سبقت الانتخابات هي تأسيس حزب جديد بديلاً لجبهة التحرير الوطني (حزب التجمّع الوطني الديمقراطي" منافساً له على التموّج داخل مؤسسات الدولة<sup>4</sup>، بعد أن اكتسب النظام نوعاً من الشرعية الشعبية بالانتخابات الرئاسية 1995م، اتّجه لبناء استكمال بنائه المؤسساتي خاصة بعد أن تمّ تعديل الدستور وإعادة النظر في قانون الانتخابات والأحزاب لذا كان من الضروري استكمال المسار الانتخابي بإجراء انتخابات تشريعية<sup>5</sup>.

1- ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص 109.

2- صالح زيان، "الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية: دفاثر السياسة والقانون"، جامعة باتنة، الجزائر، عدد خاص أفريل 2011م، ص 316.

3- أحمد منيسي، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 153.

4- عبد الرزاق مقري، "التحول الديمقراطي في الجزائر"، رؤية ميدانية، ص 15.

5- نوال بلحري، مرجع سبق ذكره، ص 214.

## الجدول رقم (12): يُبين المقترعون والغائبون في الانتخابات التشريعية 1997م

16.737.309	عدد الناخبين المسجلين
10.999.139	عدد المصوّتين
65.6%	نسبة المشاركة
502.787	عدد الأصوات الملغاة

تميزت الانتخابات بصدور قانون جديد للانتخابات من قبل مجلس انتقالي معين، وبتشكيل لجنة وطنية لمراقبة الانتخابات ضمت ممثلي عن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وهذا ما شجّع الأحزاب على المشاركة الواسعة في الانتخابات، حيث شهدت مشاركة حزبية قوية 39 حزبًا يتنافسون على 380 مقعد في البرلمان، لقد أفرزت هذه الانتخابات 10 أحزاب فائزة وممثلة في البرلمان بنسبة مشاركة واسعة قُدّرت بـ 65.60%، أمّا نسبة الامتناع فبلغت 40.34%، كانت هذه الانتخابات مواصلة على نتائج الانتخابات الرئاسية السابقة، حيث تحسّل (التجمع الديمقراطي الوطني) على 155 مقعد من بين 380 مقعد، أي نسبة 40.79% (حزب الأغلبية)، حيث أصبحت المؤسسة البرلمانية ممثلة في: التيار الوطني ممثل في (التجمع الوطني الديمقراطي) 155 مقعد (حزب جبهة التحرير الوطني) 34 مقعدًا، التيار الإسلامي الذي ظلّ موقعه بارزًا على الخريطة الحزبية، حيث حصلت حركة (حماس) و(النهضة) مجتمعيتين على 103 مقعدًا.

أمّا التيار العلماني ممثلًا في حزب (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD) 19 مقعدًا، و(حزب التحالف الوطني الجمهوري) بزعامة "رضا مالك" الذي لم يحصل على أيّ مقعد، أمّا التيار الاشتراكي (اليسار) ممثلًا في (جبهة القوى الاشتراكية) فلقد تحسّل على 19 مقعدًا بزعامة "آيت أحمد" و(حزب العمال) بزعامة "لويزة حنون" تحسّلت على 04 مقاعد، أمّا بالنسبة للأحزاب الصغيرة فإنّها لم تحصل على أيّ مقعد ولا حتى 05% من الأصوات في كلّ ولاية وهذا معناه أنّها لا تعكس أيّ تيار أو فعالية اجتماعية أو سياسية في الجزائر<sup>1</sup>.

1- ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص: 172-173.

## جدول رقم (13): يُجسّد نتائج الانتخابات التشريعية 1997م ونسبة التمثيل فيها

الحزب السياسي أو القوة الحرة	عدد الأصوات المتحصّل عليها	نسبة عدد الأصوات المتحصّل عليها بالمقارنة مع عدد الأصوات المعبر عنها على المستوى الوطني	عدد المقاعد المتحصّل عليها	نسبة التمثيل في المجلس الشعبي الوطني
التجمع الوطني الديمقراطي	3533434	%33.66	155	%40.79
حركة مجتمع السلم	1553154	%14.80	69	%18.16
جبهة التحرير الوطني	1497285	%14.26	64	%16.84
حركة النهضة	915446	%08.72	34	%08.95
جبهة القوى الاشتراكية	527848	%05.03	19	%05.00
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	442271	%04.21	19	%05.00
الأحرار	459233	%04.38	11	%02.89
حزب العمال	194493	%01.85	4	%01.05
الحزب الجمهوري التقدمي	65371	%00.62	3	%00.79
الاتحاد من أجل الديمقراطية والحرية	51090	%00.49	1	%00.26
حزب الاجتماعي الحر	36374	%00.35	1	%00.26
المجموع	9275999	%88.37	380	%100

## المطلب الرابع: استمرارية البحث عن الشرعية

من أجل أن يكتسب النظام السياسي الجزائري وسلطته صفة الشرعية التي تؤهله لتولي مقاليد الحكم، وممارسة السلطة بصفة شرعية، ولهذا اتجه النظام لهذه الأساليب الانتخابية، من خلال العودة إلى المسار الانتخابي وإعداد العديد من الانتخابات بصفة دورية ومنتظمة، حيث وجد النظام السياسي الجزائري مبرّره من خلال هاته الانتخابات في إصباغه الشرعية الشعبية، حيث شهدت هذه العمليات تحسّناً مستمراً، وهذا يدلّ على ترسيخ المشاركة كأداة فعّالة لاكتساب الشرعية<sup>1</sup>.

1- ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص 167.

### أولاً: الانتخابات الرئاسية التعددية الثانية 1999:

لقد أتاحت الانتخابات الرئاسية الأولى فرصة للتخلص من هيمنة المؤسسة العسكرية وفرض حل سياسي يُعيد الشرعية للسلطة ما إن أعلن الرئيس "زروال" عن نيته في تقليص عهده<sup>1</sup>، حيث فاجأ الأحزاب السياسية والرأي العام بقراره الانسحاب من الحياة السياسية قبل نهاية عهده، لكنّه دعا إلى انتخابات رئاسية حرّة تضمن التداول على السلطة<sup>2</sup>، بمجرد الإعلان عن فتح باب الترشح للرئاسة قدم أكثر من 28 مرشحاً ملفاتهم ليبيث فيها المجلس الدستوري لاحقاً في هذه الانتخابات سبعة مترشحين بعد دراسة ملفات ترشحهم من قبل المجلس الدستوري، واستيفاءهم الشروط المحددة في المادة 59 الفقرة 02 من قانون الانتخابات والمتعلقة بضرورة جمع 75 ألف توقيع في 25 ولاية، مع حدّ أدنى لا يقلّ عن 500 توقيع في كلّ ولاية.

أجاز المجلس سبعة مترشحين للانتخابات وهم: "عبد العزيز بوتفليقة" (مترشح حر)، "حسين آيت أحمد" (جبهة القوى الاشتراكية)، "مولود حمروش" (مترشح حر)، "يوسف الخطيب" (مترشح حر)، "عبد الله جاب الله" (حركة الإصلاح)، "مقداد سيفي" (مترشح حر)، لقد تمّ إسقاط زعيم حزب حركة (حماس) "محفوظ نحناح" الذي رفض ملفه لعدم وجود وثيقة تثبت مشاركته في الثورة التحريرية وهذا ما تنص عليه المادة 57 الفقرة (02)<sup>3</sup>، مع بدء عملية الانتخاب، انسحب ستة مترشحين ولم يتبقى سوى "عبد العزيز بوتفليقة"، أصدر المترشحون المنسحبون بياناً تضمّن احتجاجهم وعدم اعترافهم بشرعية هذه الانتخابات وبعدهم نزاهتها<sup>4</sup> توجه الرئيس "زروال" أمسية الانتخابات بخطاب إلى الأمة اعتبر فيه انسحاب المترشحين إخلالاً بواجباتهم، وأصرّ على استمرار المسار الانتخابي، حيث دعا الهيئة الناخبة لمكاتب الاقتراع في اليوم المحدد، لكن يبقى السؤال مطروح حول الانسحاب إن كان شرعياً أم لا؟ بانسحاب المترشحين الستة تحولت الانتخابات التعددية إلى استفتاء على شخص "عبد العزيز بوتفليقة" وسط كلّ هذه الأجواء تمت الانتخابات في الموعد المحدد لها 15 أفريل 1999م وأعلنت وزارة الداخلية عن نتائجها، وأقرّ المجلس الدستوري بنزاهتها.

1- نوال بلحري، مرجع سبق ذكره، ص 221.

2- ناجي عبد النور، مرجع سابق الذكر، ص 167.

3- تنصّ المادة 57 البند 02 من القانون العضوي للانتخابات 1997م: "شهادة تثبت المشاركة في ثورة أول نوفمبر 1954م قبل أول يوليو 1942م".

4- أحمد منيسي و آخ، مرجع سبق ذكره، ص 152.

الجدول رقم (14) المقترعون والغائبون في انتخابات 1999<sup>1</sup>

17.494.136	المسجلون
10.539.751	المقترعون
454.474	بيضاء / ملغاة
10.085.277	الأصوات المعبر عنها
6.954.385	الغياب عن التصويت
%60.25	نسبة المشاركة (%)

الجدول رقم (15) نتائج الانتخابات الرئاسية التعددية 1999م حسب الانتماء الحزبي<sup>2</sup>

النسبة	عدد الأصوات	المرشح	الانتماء الحزبي
%73.79	7.445.045	عبد العزيز بوتفليقة	التحالف الحزبي الانتخابي
%12.35	1.265.594	أحمد طالب الإبراهيمي	مترشح حر
%03.95	400.080	عبد الله جاب الله	حركة الإصلاح
%03.18	321.179	حسين آيت أحمد	جبهة القوى الاشتراكية
%03.90	314.160	مولود حمروش	مترشح حر
%02.24	226.139	سيفي مقداد	مترشح حر
%01.22	121.414	يوسف الخطيب	مترشح حر

المصدر: ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص 168.

يُمكننا أن نستنتج أنّ تحصيل "بوتفليقة" على نسبة 73.79%، من الأصوات يُعتبر كافيًا لأن يكون رئيسًا شرعيًا للجزائر، خاصة وأنّ مسألة الشرعية كانت محل اهتمام خاصة بعد انسحاب المترشحين الستة، وهذا ما جعل محاولة استعادة الشرعية من طرف النظام لم تنتج تحولًا جذريًا، على العكس فلقد فتحت الباب أمام المعارضة للتشكيك في شرعية النظام السياسي الجزائري، "حيث توجه النقد لممارسات القيادة وإبراز ابتعادها عن الأهداف

1- سليمان الرياشي وآخ، مرجع سبق ذكره، ص 547.

2- ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص 168.

المعلنة"<sup>1</sup>، ومن الصعب تحليل نتائج هذه الانتخابات لأنها تحولت من انتخابات تعددية إلى مجرد استفتاء على شخص الرئيس.

### ثانياً: الانتخابات التشريعية 2002

لقد أجريت انتخابات تشريعية وتعدّ التجربة البرلمانية الثالثة منذ بداية التجربة التعددية وتبني التحول الديمقراطي بموجب دستور 1989م، وتنافس في هذه الانتخابات 10052 ينتمون إلى 23 حزب من إجمالي الأحزاب الجزائرية<sup>2</sup>، أفرزت هذه الانتخابات فوزاً ساحقاً لحزب جبهة التحرير الوطني، حيث تحصل على نصف مقاعد البرلمان 199 مقعداً من أصل 389 مقعد للغرفة الأولى، أما حزب التجمع الديمقراطي سجل تراجعاً مقروناً بالانتخابات السابقة فلقد تحصل على 64 مقعد، وبهذا يبقى التيار الوطني يحتل المرتبة الأولى في التمثيل البرلماني، على العكس فالتيار الإسلامي فقد عرف تراجعاً كبيراً من 103 مقعد في انتخابات 1997م إلى 82 مقعد أي تراجع بـ 23 مقعداً، من أبرز مظاهر الاغتيال السياسي الذي ذهب ضحيته (حركة النهضة) بحصولها على مقعد واحد، بعدما كانت تحوز على 34 مقعد، أما التيار العلماني (الديمقراطي، الجمهوري) فقد غاب تماماً عن التمثيل البرلماني<sup>3</sup>.

### الجدول رقم (16) يبيّن المقترعون والغائبون في تشريعات 2002<sup>4</sup>

عدد الناخبين المسجلين	17.951.000
عدد المصوتين	7.410.000
نسبة المشاركة	%46
عدد الأصوات الملغاة	876.000

1- محمد عبد الباقي الهرماسي، "المجتمع و الدولة في المغرب العربي (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي: محور المجتمع و الدولة)"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987م، ص 108.

2- أحمد منيسي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 155.

3- ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص 174.

4- عبد الرزاق مقرئ: التحول الديمقراطي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 17.

## الجدول رقم (17) يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية التعددية 2002:1

عدد المقاعد	النسبة	الأصوات	الترتيب
199 مقعد	35.52	2632705	جبهة التحرير الوطني ( الحزب الحاكم )
48	08.50	630241	التجمع الوطني الديمقراطي ( الحزب الحاكم)
43	10.08	746884	حركة الإصلاح الوطني
38	07.74	573801	حركة مجتمع السلم
29	10.65	789495	الأحرار - المستقلين
21	04.80	355405	حزب العمال
08	03.16	234530	الجبهة الوطنية الجزائرية
01	03.58	265495	حركة النهضة
01	02.19	162308	حزب التجديد الجزائري
01	00.18	139919	حركة الوفاق الوطني

المصدر: عبد الرزاق مقري: التحول الديمقراطي في الجزائر، كرجع سبق ذكره، ص 17.

تميزت هذه الانتخابات بتراجع نسبة المشاركة السياسية، حيث قُدرت بـ: 46.09%

في 46 ولاية من إجمالي 48، بينما انخفضت نسبة المشاركة في مناطق البربر إلى حدّ يقرب من المقاطعة، وهذا ما يُفسّر أزمة القبائل وما أفرزته ليوادر أزمة جديدة تُعيق مسار التحول الديمقراطي جسّدته (حركة العروش) ومواقفها الحادة مع النظام، حاصل القول هو أنّ الانتخابات البرلمانية في الجزائر منذ إقرار التعددية أعطتنا نتائج مختلطة بالنسبة لحقيقة التطور الديمقراطي فقد اتّسمت بشكل عام بظاهرة الانخفاض في المشاركة السياسية.

## ثالثاً: الانتخابات الرئاسية التعددية الثالثة 2004

تميزت هذه الانتخابات عن سابقتها لأنها جرت في ظروف أمنية حسنة مع استقرار الوضع السياسي الذي سمح بالحراك السياسي، لقد استطاع المجلس الدستوري من تأهيل ستة مترشحين مستوفاة فيهم الشروط من بين خمسة وأربعون ملف وهم: "عبد العزيز بوتفليقة" (مترشح حر)، "علي بن فليس" (مرشح جبهة التحرير الوطني)، "عبد الله جاب الله" (مرشح حركة الإصلاح)، "لويزة حنون" (مرشحة حزب العمال)، "سعيد سعدي" (مرشح حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية)، "فوزي ربايعين" (مرشح حزب عهد 54)، وعرفت هذه الانتخابات قوانين وآليات قانونية جديدة وهذا لتعزيز صحة ونزاهة الانتخابات، حيث

1- عبدالرزاق مقري، مرجع سابق، ص 17.

صدر قانون جديد معدّل للقانون العضوي للانتخابات في خريف 2003م ولقد تضمن هذا الأخير تعديلات ترمس العملية الانتخابية في نزاهتها وشفافيتها، بالإضافة إلى تعلية رئيس الجمهورية قبيل إجراء الانتخابات تُذكر بضرورة احترام التعديلات التي أُجريت على النظام الانتخابي والمتمثلة في حق كل مترشح أو حزب سياسي مشارك في الانتخابات طلب نسخة من القائمة الانتخابية البلدية واستلامها، تسليم محاضر الفرز لإحصاء الأصوات إلى ممثلي المترشحين مع احترام الناخبين والعدل في التعامل مع جميع المترشحين، حياد الأمن، شهدت هذه الانتخابات حضور مراقبين دوليين من مختلف المنظمات الدولية، إلى جانب اللجنة الوطنية السياسية لمراقبة الانتخابات.

لقد أظهرت النتائج الرسمية للانتخابات الرئاسية 08 أفريل 2004م فوز السيد "عبد العزيز بوتفليقة" مقابل 7.93 لمنافسه السيد "علي بن فليس"، لقد بلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات 57.78% من الناخبين البالغ عددهم 18 مليون و94555 ناخب أي إدلاء عشرة ملايين و455389 ناخب بأصواتهم، أمّا عدد الأصوات الصحيحة فقد بلغت عشرة ملايين و167834 صوتاً<sup>1</sup>.

#### الجدول رقم (18) نتائج الانتخابات الرئاسية لـ 2004 حسب الانتماء الحزبي

النسبة المئوية	عدد الأصوات	المترشحون	الانتماء الحزبي
83.49%	8489.487	عبد العزيز بوتفليقة	التحالف الحزبي الانتخابي
07.93%	806.458	علي بن فليس	جبهة التحرير الوطني
04.84%	492.015	عبد الله جاب الله	حركة الإصلاح
01.93%	196.434	سعيد سعدي	حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
1.16%	118.367	لويزة حنون	حزب العمال
00.64%	65.073	علي فوزي ربايعين	مترشح حر

اعتبرت انتخابات 2004م أكثر انتخابات نزيهة ومصداقية وتتماشى والمعايير الديمقراطية، لكن الواقع يُثبت عكس ذلك، فالصراع كان على كرسي الرئاسة وليس على من يخدم مصالح الشعب والوطن.

<sup>1</sup> - ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص 175، 176.



## المبحث الثاني: المرحلة الانتقالية ومستقبل التنمية السياسية في الجزائر

### المطلب الأول: الإعلام ودوره في التغيير الديمقراطي

تمثل مرحلة سياسة حرية التعبير التي اعتمدها الجزائر منعرجاً حاسماً في تاريخ الصحافة الجزائرية وانطلاقة حقيقية لصحافة حرّة نسبياً وترشيدها حتى تُساعد على إنجاز التجربة الديمقراطية، ولقد جسّد دستور 23 فيفري 1989م هذه السياسة من خلال الإشادة بمبدأ حرية التعبير والصحافة، حيث جاء مؤكّد لهذا المبدأ منشور 19 مارس 1990م، وقانون الإعلام 1990م ومرسوم 20 أكتوبر 1990م، ومن بين العلامات المميزة لهذا القانون هو ما جاء في نص المادة 14 التي ساهمت في التقليل من احتكار الدولة لوسائل الإعلام مع دخول الجزائر مرحلة الأزمة السياسية والأمنية فلقد تحوّل عمل وسائل الإعلام من مؤسسات تهتم بإعلام المواطن في ظلّ الشفافية والحيادية إلى وسائل تُمارس العمل السياسي وتتدخل في الحكم وتتدخل في صراعات حول مسائل لا تعنيها وليست من اختصاصها وبهذا أصبحت وسائل الإعلام طرفاً في الأزمة<sup>1</sup>.

في إطار الإصلاحات التي كرّسها دستور 1989م وذلك بهدف انتهاج التعددية السياسية وإنجاح تجربتي الديمقراطية والتنمية السياسية جاء قانون الإعلام المؤرخ في أفريل 1990م ممّا جعل قطاع الإعلام والاتصال يعرف تحولاً جذرياً هو الآخر، حيث وضعت حدود في الصحافة المكتوبة لاحتكار الدولة والحزب الواحد لهيئات الإعلام<sup>2</sup>.

لقد اختلفت الرؤية السياسية والإيديولوجية باختلاف مواثيق ودساتير البلاد، ففي ميثاق الصومال كان الإعلام يعني بالدرجة الأولى التعبئة والتوجيه قصد الوصول بالثورة إلى تجنيد الشعب والمساندة للقضية، ليُصبح ميثاق طرابلس 1962م ودستور 1976م ملازماً للسيادة الوطنية والخيار الاشتراكي فحتىّ الإعلام كان مسموح به في إطار ما يسمّى بالنقد الذاتي، وكان حكراً فقط على مناضلي الحزب، بالإضافة إلى أنّ الدولة والحزب كانا يعملان على احتكار النشر والتوزيع<sup>3</sup>، أمّا بعد أحداث أكتوبر وصدور دستور 1989م أكّد المفهوم منحى آخر تضمّن الحريات الفردية والجماعية، حيث أفرز قانون جديد للإعلام رقم 90-07

1- عروس ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 150.

2- مصطفى بلعور، "الإصلاحات السياسية في الجزائر (1989م-1990م)"، انظر موقع الدكتور بوحنية قوي.

3- بن عاشور لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص 61.

المؤرخ في 03 أبريل 1990م ملغياً لأحكام القانون السابق رقم 82 المؤرخ في 06 فيفري 1982م، لقد تضمن قانون الإعلام 90-07، 106 مادة وزعت على 09 أبواب تتضمن في مجملها مبادئ ممارسة حق الإعلام، ومن أهم ما جاء فيه:

\* إبراز مفهوم جديد للحق في الإعلام، حيث لم يعد محصوراً للحزب الواحد، وإنما أصبح شاملاً والصحافة بدت كمهنة قائمة بذاتها، فلقد نصّ القانون في مادته الثانية على أنّ الحق في الإعلام يُجسّدُه حقّ المواطن في الاطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على الوقائع التي تهمّ المجتمع، وحق المشاركة في التفكير والرأي والتعبير لكن ما تؤاخذ عليه هذه المادة أنّها عامة، غير أنّ المادة 04 وضّحت كيفية ممارسة الحق في الإعلام، حيث أشارت إلى أنّ هذا الحق تضمنه "عناوين الإعلام وأجهزته في القطاع العام وتلك التي ينشأها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين للقانون الجزائري ويمارس من خلال سند الاتصال الكتابي أو إذاعي صوتي أو تلفزيوني"، لقد أعطت اقتراحاً جديداً للحق في الإعلام حتى وإن كانت السلطة لم تتخلى عن رقابة وسائل الإعلام<sup>1</sup>، أمّا المادة 08 المتعلقة بالصحافة المكتوبة فقد عملت إلى تنظيم مختلف العناوين بكيفيات تميّزها عن باقي أعمال الطبع والتوزيع، بالإضافة إلى أنّها تنص على تنظيم الإنتاج الثقافي والفني والإعلامي في مجال الإذاعة والتلفزة<sup>2</sup>، ونصّت المادة 14، من هذا القانون على وضع نهاية احتكار وسيطرة الدولة على قطاع الصحافة المكتوبة، حيث يصبح من حقّ الجمعيات والأحزاب الامتلاك والنشر، وهنا يبرز لنا تحول قطاع الصحافة من صحافة مناضلة إلى صحافة مهنية وموضوعية وذات مصداقية، إلا أنّه لم يمنع النظام من الإبقاء على احتكار القطاع التلفزيوني والإذاعة<sup>3</sup>، وخصّص هذا القانون الصحف المستقلة بمنع تلقي أيّ إعانات مباشرة أو غير مباشرة من أيّة جهة أجنبية سواء كانت معنوية أو طبيعية، أو حكومية كما فرض مصدر تبرير الأموال، أو أن يرتبط كلّ عنوان أو جهاز إعلامي الحاصل على إعانة مهما كانت نوعها بالهيئة التي قدمت الإعانة، واستثنى بذلك العناوين والأجهزة والإعلامية التابعة للقطاع العام، وما يؤاخذ على هذا القانون أنّه لم يُعطي توضيحات بخصوص مساعدات الدولة تاركاً القرار والضغط للحكومة، وذلك أنّ المادة 59 المتعلقة بمهام المجلس الأعلى للإعلام أشار إلى مصطلح الخدمة العمومية، أمّا فيما يخص مهنة الصحفي على عكس المادة 33 من قانون 1982م التي تنصّ على: "أنّ الصحفي المحترف ينبغي أن يكون تابعاً لوسائل الإعلام التابعة للدولة

1- بن عاشور لطيفة، المرجع السابق، ص 62.

2- نور الدين تواتي، "الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية في الجزائر"، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008م، ص 29.

3- رشيد بن يوب، "دليل الجزائر السياسي"، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، جانفي 1996م، ص 34.

أو الحزب"، جاءت المادة 28 من الإصلاح الجديد تقول: «الصحفي المحترف هو كل شخص يتفرغ للبحث عن الأخبار وجمعها وانتقائها واستغلالها وتقديمها خلال نشاطه الصحفي». كما نصت المادة 40 المتعلقة بأخلاقيات المهنة حيث وضع القانون مرّة مقاييس لاحترام أخلاقيات هذه المهنة، حيث نصت المادة على احترام الصحفي لأخلاق وآداب المهنة أثناء ممارسته مهنته، تدعم قطاع الإعلام بإنشاء المجلس الأعلى للإعلام طبقاً لأحكام المادة 59 من قانون 90-70، كسلطة إدارية مستقلة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي<sup>1</sup>، يتولى ضبط وتنظيم أجهزة قطاع الإعلام وعدم تحييزها في نقل الأخبار، وتفادي تركيز العناوين والأجهزة الإعلامية لدى مالك واحد قد يكون له تأثير مالي أو سياسي أو إيديولوجي عليها، وحدد القواعد التي تحكم سير الحملات الانتخابية في إطار قطاع الإعلام العمومي<sup>2</sup>، لقد أفرغ هذا المجلس من محتواه منذ البداية، بحيث لم يكن له أي نشاط في الساحة الإعلامية، ما عدا التصريح المتلفز الذي قام به رئيس المجلس الأعلى للإعلام يوم الفاتح ديسمبر 1990م تطرّق فيه إلى ممارسة حقّ الإعلام وعبر عن رضاه على تضاعف عدد عناوين الصحف، أمّا فيما يخص الصلاحيات المخوّل لهذا المجلس فالاستقالات المتتالية لأعضائه صانقة 1993م توضح لنا لأنّه لم تكن له أيّة سلطة على مجريات الأمور<sup>3</sup>.

رغم صدور قانون الإعلام الذي عزّز من حرية الصحافة، إلا أنّ هذه الأخيرة بقيت تحت رحمة السلطة نظراً لصعوبات الطبع، كما أنّ الجرائد المستقلة لا تستطيع الاستفادة من إعانات مالية مباشرة أو غير مباشرة من شخص طبيعي أو معنوي أو حكومة أجنبية، لقد برّر المشرّع ذلك تخوّفاً من سيطرة رأس المال الأجنبي على الإعلام الوطني، بالإضافة إلى وجود بعض المواد التي تقيد من حرية الصحافة والنشر كالمادة 36 التي تنص (على المصالح العليا للوطن) وقد استعملت عدّة مرات لتوقيف عدّة صحف وصحافيين، لذا كان من الضروري التفكير بجديّة لتعديل قانون 1990م نظراً لما يحمله من نقائص عرقلت سير القطاع الإعلامي خاصة كالصحافة المكتوبة، وهو ما كان يجب أن يكون في مشروع قانون الإعلام لسنة 2004م.

1- بن عاشور لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

2- مصطفى بلعور، مرجع سبق ذكره.

3- بن عاشور لطيفة، مرجع سابق، ص 63.

### المطلب الثاني: مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية

طالما أنّ التنمية السياسية تهدف في إحدى غاياتها إلى بناء المؤسسات الديمقراطية وتدعيم الممارسات السياسية للديمقراطية، وكذا توسيع نطاق صنع القرار ليشمل عدد كبير من المواطنين، سوف نقف من خلال هذا المطلب على مساهمة المجتمع المدني الجزائري في تحقيق التنمية السياسية وهذا بمعالجة دوره وإسهامه في تحقيق الديمقراطية وكذلك المشاركة السياسية، كما سنركّز على أهمّ تنظيمات المجتمع المدني بعد التوجه نحو التعددية.

#### أولاً: تطوّر مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر

ظهرت منظمات المجتمع المدني في الجزائر بشكل واضح خلال الفترة الممتدة ما بين أحداث أكتوبر 1988م و1995م، حيث لم يعرف المجتمع المدني الشيوع إلا من خلال هذه الفترة، وذلك بسبب التحوّل الديمقراطي الذي عرفته الجزائر على غرار العديد من أنظمة العالم، وما تطلبه الديمقراطية من تحرير حريات الأفراد في التعبير والتنظيم، فظهرت الأحزاب السياسية وفقاً لدستور 1989م وما تضمّنه من اعتراف بالتعددية الحزبية وتشجيع المشاركة السياسية، ترجع الانطلاقة الحقيقية للمجتمع المدني بالجزائر مع تأسيس اللجان والجمعيات لحماية ضحايا القمع على إثر حوادث أكتوبر 1988م لتأتي بعدها جمعيات مختلفة، كجمعيات لحماية البيئة، الجمعيات الخيرية... الخ، "بمجرد الإعلان عن قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية 1989م استكمالاً للإصلاحات السياسية التي جاء بها دستور 1989م وتدعيماً للتعددية"<sup>1</sup>، لقد مثل هذا القانون الإطار الشرعي لممارسة حق تكوين الجمعيات، "لقد أشار جان نويل فرييه في دراسته عن التحوّل الديمقراطي في شمال إفريقيا إلى أنّ الجزائر تضمّ 53743 منظمة مدنية منها 823 جمعية تنشط على المستوى الوطني، كما ظهر في بداية التسعينيات تحرك رجال الأعمال نحو التنظيمات المدنية، حيث شهدت الجزائر خمس منظمات لأرباب الأعمال، والتي أصبحت شريكاً وطنياً في المسار الديمقراطي والتنمية للبلاد"<sup>2</sup>.

1- مصطفى بلعور، مرجع سبق ذكره.

2- بودياف محمد، مرجع سبق ذكره، ص 203.

## الجدول رقم (19) يُوضح عدد الجمعيات بين الفترة (1987م-1996م)\*

السنة	عدد الجمعيات الوطنية
1987	86 جمعية
1988	12 جمعية
1989	81 جمعية
1990	151 جمعية
1991	135 جمعية
1992	92 جمعية
1993	63 جمعية
1994	70 جمعية
1995	74 جمعية
1996	12 جمعية

يُفسّر الباحث "عبد القادر بهلول" في كتابه (الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية) الطفرة الكمية في عدد الجمعيات بقوله: "في تقديرنا إنّ ضياع الثقة بين الأفراد في المجتمع والصراع السياسي بين الأشخاص الذين مارسوا العمل السياسي قبل الثورة التحريرية وأثناءها في نظام الحزب الواحد، هما سببان في تشكيل الأحزاب أما الجانب الشكلي فهو عامل التسهيلات المفرطة التي قدّمها قانون الجمعيات، حيث يكفي اجتماع 15 شخصاً ليؤسسوا جمعية".

ثانياً: أهمّ تنظيمات المجتمع المدني الجزائري<sup>1</sup>

**1/- الجمعيات:** تركّز على الجمعيات ذات الطابع الوطني على أساس أنّها جمعيات ذات طابع خدماتي، في هذا الإطار تأسست أول جمعية وطنية ضدّ التعذيب والاختفاء على إثر أحداث أكتوبر 1988م، لتليها مجموعة من الجمعيات المهنية والنقابية، مثل الرابطة الجزائرية للتنظيم العائلي، والرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، وتأسست هيئة المحامين، لقد

\* - أنظر الملحق رقم (04).

1- بودياف محمد، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، مرجع سبق ذكره، ص 203.

بلغ عدد الجمعيات في فترة وجيزة اثنتي عشر ألف جمعية، ليلبغ عام 1998م خمسة وأربعون جمعية وطنية وتُشير الإحصاءات إلى أنّ العدد بلغ 65500 جمعية محلية و1000 جمعية وطنية عام 2000م، ما نلاحظه أنّ البعد الديني حاضر في جميع أصناف هذه الجمعيات.

## 2/- النقابات: من أهمها ما يلي:

**2-1/ الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA):** تأسس سنة 1956م انضمّ إلى جبهة التحرير الوطني، حسب إحصاء 1997م يضمّ هذا الاتحاد 800 ألف عضو، ويعدّ النقابة العمالية الرئيسية في البلاد، لقد عانى الاتحاد من جرّاء سياسة "بن بلة" الصارمة، حيث انضمّ الاتحاد إلى المجموعة التي قامت بالتصحيح الثوري بقيادة "هواري بومدين"، إلا أنّه خضع لهيمنة الدولة والحزب اللذين عملا على أن تكون قيادات الاتحاد العام للعمال الجزائريين موالية وخاضعة لهما، بقي الاتحاد مهيمًا عليه إلى حين إقرار التعددية، حيث صدر في جوان 1990م القانون الخاص بكيفيات ممارسة الحق النقابي، إذ تنصّ المادة 02 منه على حقّ العمال الإجراء والمستخدمين والمنتمين إلى مهنة أو قطاع أو نشاط واحد أن يكونوا تنظيم نقابي للدفاع عن مصالحهم، وتؤسس النقابة وفق شروط بسيطة حدّتها المادة 06 التي تنصّ على ضرورة تمتع النقابي بالجنسية الجزائرية الأصلية منذ 10 سنوات على الأقل، والتمتع بكافة حقوقه المدنية والوطنية، وأن يكون راشد، ولم يصدر عنه أيّ سلوك مضاد للثورة التحريرية، وينصّ القانون على حقوق وواجبات تحمي النقابي من أيّ اضطهاد، وتنصّ المادة 06 بأنّ: "تعتبر النقابة شخصية معنوية وأهلية مدنية بمجرد تأسيسها"، ونصّ القانون على مواد تحمي النقابيين من أيّ تعسف واضطهاد<sup>1</sup>، بالإضافة إلى دستور 1996م أكد في 56 و57 على الحقّ النقابي والمعترف به لجميع المواطنين والحق في الإضراب لكن بشرط قانوني دون أن يضرّ بسلامة وأمن الوطن<sup>2</sup>.

**2-2/ النقابة الإسلامية للعمل (SIT):** تأسست بموجب القانون 14/90 في 30 جوان 1992م تابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ، عمل على خلق قواعد عمالية خاصة به، ركزت

1- بن عاشور لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

2- هشام عبد الكريم، " مرجع سبق ذكره، ص 93.

(SIT) على القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الصناعة، التعليم، الصحة، السياحة، النقل، الاتصالات)<sup>1</sup>، تمكنت هذه النقابة من الاستحواذ على قاعدة عمالية واسعة، قامت بإضرابات مطلية ميّزت بصعود قوي للجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) بعد نجاحها في انتخابات جوان 1990م، إلا أنه تمّ تعليقها بعد حلّ الجبهة الإسلامية سنة 1992م<sup>2</sup>.

2-3/ اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر: أسّسها الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) عام 1992م، بهدف مواجهة النفوذ المتنامي لجبهة الإنقاذ ورغبة بالتمسك بالطابع الجمهوري العلماني للدولة، انضمت إليها منظمات أخرى تمثل في أصحاب العمل والمدراء، الشركات الحكومية والخاصة وبعض منظمات حقوق الإنسان.

2-4/ الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين (UNPA): تأسّس عام 1953م، استقلّ عن جبهة التحرير عام 1988م، بحسب إحصائيات 1997م يضمّ 700 ألف عضو<sup>3</sup>.

3-/- التنظيمات النسوية: تضمّ أكثر من 30 منظمة نسائية تدافع عن حقوق المرأة وتقاوم العنف الموجّه ضدها، كما تبرز في مجالات الدفاع عن حقوق الإنسان وينصبّ جزء مهم من نشاطها حول قانون الأسرة يمكن تصنيفها كالاتي\*:

3-1/ الجمعيات الخيرية النسوية: وهي الأكثر انتشاراً وعراقة.

3-2/ الجمعيات أو الاتحادات النسائية التابعة للأحزاب: هي على نوعين أولها يتعلّق بالنقابات التابعة لأحزاب المعارضة وتكتسي الطابع الإيديولوجي للحزب الذي تكون تابعة له. أمّا الثانية فهي تابعة لأحزاب السلطة الحاكمة أهمّها (الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات UNFA)، وهي أحزاب تابعة فكرياً وتنظيمياً للحزب الحاكم.

1- أيمن إبراهيم الدسوقي، "المجتمع المدني في الجزائر، المستقبل العربي"، العدد 259، سبتمبر 2000م، ص 65.

2- بن عاشور لطيفة، مرجع سابق، ص 58.

3- أيمن إبراهيم الدسوقي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

\*- إذ توجهت هذه الجمعيات، لاسيما الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات فيما يتعلّق بنشاطها حول قانون الأسرة، في الأشهر الأولى من 2005م بتعديل هذا القانون الذي عرض للمناقشة في المجلس الشعبي الوطني، و قد أثار الكثير من الحساسيات خاصة عند أصحاب التوجه الإسلامي



3-3/ الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة: كلجنة المرأة في نقابة الأطباء أو المحامين، ولجنة المرأة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان.....الخ.

ضف إلى ذلك النوادي النسائية، هذا فضلاً عن مجموع التنظيمات غير المنطوية تحت أيّ تنظيمات سابقة.

4- جمعيات حقوق الإنسان: تتوزع هذه الفئة على ثلاثة روافد وهي: أولئك الذين ينتمون إلى فئات المحامين والجامعيين والأطباء والصحفيين أولاً، والثاني يضمّ عناصر يسارية، في حين يتكوّن الرافد الثالث من أعضاء الحركة الثقافية الأمازيغية وأهمّ هذه التنظيمات:

4-1/ الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان: تعود نشأتها لسنة 1985م هي منظمة غير حكومية، أسسها المحامي "علي يحي عبد النور" تهتم بالدفاع عن حقوق الإنسان الجزائري، ومعاينة الخرق إذا كان، نشر ثقافة حقوق الإنسان، وإعلام الرأي العام الجزائري والدولي عن وضعية الفرد في الجزائر، ومناهضة التعذيب، وهي عضو في الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان<sup>1</sup>.

4-2/ الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان: تأسست على يد السيّد "فتح الله" في 1987م، هي منظمة غير حكومية تهتم بالدفاع عن حقوق الإنسان وترقيتها من خلال تعميم مفاهيم كرامة وحرية المواطنين، تنشط لمعاينة الخروق المتعلقة بحقوق الإنسان السياسية، المدنية، لها علاقات مع الهيئات الدولية والعالمية وهي تشغل منصب مراقب

4-2/ الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان: تأسست على يد السيّد "فتح الله" في 1987م، هي منظمة غير حكومية تهتم بالدفاع عن حقوق الإنسان وترقيتها من خلال تعميم مفاهيم كرامة وحرية المواطنين، تنشط لمعاينة الخروق المتعلقة بحقوق الإنسان السياسية، المدنية، لها علاقات مع الهيئات الدولية والعالمية وهي تشغل منصب مراقب في اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان، كما أنّها عضو في المنظمة العربية لحقوق الإنسان وكذلك الفدرالية الدولية، يترأسها حالياً "بوجمعة غشير".

4-3/ المرصد الوطني لحقوق الإنسان: هي هيئة استشارية حكومية، أنشئت لمواجهة حملات المنظمات غير الحكومية خاصة العالمية، التي عرفتها الجزائر في سنوات الأزمة حين ساد العنف و العنف المضاد على إثر إلغاء المسار الانتخابي.

1- بودياف محمد، مرجع سبق ذكره، ص 205.



**4-4/ الحركات الطلابية:** رغم ظهور العديد من التنظيمات الطلابية بعد الانفتاح السياسي، إلا أنه كان اهتمامها كان منصباً على مشاكل الجامعة وابتعدت عن قضايا الوطن، سيطر طلاب الحركة الإسلامية على هذا القطاع بشكل كبير، حيث همّشت التنظيمات الوطنية الأخرى و أصبحت لا تؤثر على الساحة الطلابية، و غطى الاتحاد العام الطلابي الحر و الرابطة الذين يدوران في فلك حزبي حركة مجتمع السلم و حركة النهضة على باقي التنظيمات خاصة في مطلع التسعينيات و أصبحت الناطق باسم الحركة الطلابية<sup>1</sup> لا يخفى على أحد أن الجمعيات بمختلف أنواعها تشكل هدفاً مفضلاً للأحزاب و السياسيين خاصة أثناء فترات الانتخابات، حيث تتحوّل الجمعيات إلى آلة انتخابية<sup>2</sup>.

**الجدول رقم (20): يوضح الأحزاب وعدد الجمعيات المنتهية لها**

الأحزاب	عدد الجمعيات المنتهية لها
جبهة التحرير الوطني	08
التجمع الوطني الديمقراطي	06
حركة مجتمع السلم حماس	02
حركة النهضة	01
حزب التجديد	01
حزب الوحدة	01

**5/- منظمات الأسرة الثورية:** تضمّ هذه المنظمات: المنظمة الوطنية للمجاهدين، ومنظمة أبناء الشهداء، التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء، بالإضافة إلى الكشافة الإسلامية، اليد العليا للنخب الحاكمة في المجتمع المدني.

**5-1/ المنظمة الوطنية للمجاهدين:** تأسست عام 1963م من أجل حماية المصالح المادية والمعنوية لمتعاقدي جيش التحرير الوطني و ذوي الحقوق من أبناء الشهداء وأرامل الشهداء ومعطوبي حرب التحرير، المواد (05-06-07-08) من القانون الأساسي تحدّد طبيعة نشاطها المتمثل في الحفاظ على قيم الثورة و حمايتها من كلّ تحريف وتزييف، تعمل على المحافظة على القيم الثورية والوطنية، لها قوّة ردعية أمام السلطات خاصة عندما يتعلّق الأمر بالثوابت الوطنية والرموز التاريخية، لنا أن نذكر بعض الأسماء ممّن تعاقبوا على قيادة المنظمة منهم: بلقاسم فنتازي، الرائد سي رشيد، العقيد سي عثمان بن حدو، سعيد

1- المرجع نفسه، ص 206.

2- العياشي عنصر، "المجتمع المدني: الجزائر نموذجاً"، 2000م، ص 17.

يزرون، عبد الله نوارية، عبد العزيز قارة، يوسف يعلاوي، علي كافي، تتمتع المنظمة باستقلالية مالية و تنظيمية، لها هياكل قاعدية على جميع التراب الوطني، تعقد مؤتمراتها كل خمس (05) سنوات.

5-2/ **التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء:** هي جمعية ذات طابع تاريخي، ثقافي واقتصادي واجتماعي تعمل على ترسيخ قيم نوفمبر، وتشجيع تنمية المجتمع في إطار القيم الإسلامية وما يتوافق والشخصية الجزائرية، كما أنها تدافع عن الحقوق المادية و المعنوية لأبناء الشهداء، تناهض كل أشكال العنف والإقصاء والتعسف في استعمال السلطة، اعترف بها رسمياً يوم: 04 جويلية 1994م، يتشكل مجلس التنسيقية من 181 عضو يمثلون 43 ولاية تضم المنظمة 71 ألف منخرط، قامت بتدعيم "اليمن زروال" في انتخابات 1995م.

5-3/ **المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء:** تأسست سنة 1989م هي منظمة نشطت على الساحة السياسية، تسهر على حماية الحقوق المدنية والمعنوية لأبناء الشهداء، يوجد من أبناء المنظمة من كانوا سبّاقين في تأسيس التجمع الوطني الديمقراطي ويشعلون فيه مراكز قيادية، كما أنهم موجودين في المجالس المحلية ومجلس الأمة<sup>1</sup>.

6/- **الجمعيات الثقافية:** بالإضافة إلى الجمعيات والمنظمات التي ذكرناها هناك مجموعة أخرى تهتم بالمجال الثقافي، كالجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية، والحركة العربية الجزائرية، ينشطان عندما يتعلق الأمر باللغة العربية، هذه الأخيرة هي محور نضالهم، تحظى هذه الجمعيات بدعم من قيادات سياسية وثقافية معروفة، أمثال "أحمد بن نعمان" و"علي بن محمد" الوزير السابق وغيرهم من إطارات التيار العروبي والإسلامي، في مقابل هذه الجمعيات تنشط الحرة الثقافية البربرية من أجل إعادة الاعتبار للغة الأمازيغية و الهوية البربرية للشعب الجزائري، تناضل من أجل ترسيم اللغة الأمازيغية وهو ما نالته بعد الأحداث التي جرت في منطقة القبائل 2001م بعد استجابة رئيس الجمهورية لهذا المطلب<sup>2</sup>، ويُعتبر ظهور الحركة امتداد لنضال مفكري وشعراء وفنانين وسياسيون ومواطنو منطقة القبائل، ونظراً للإنجازات المحققة انقسمت الحركة إلى ثلاثة قيادات:

✓ **التنسيقية الوطنية جناح التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بقيادة "ولد علي الهادي".**

✓ **التجمع الوطني بقيادة "فرحاب عباس مهني".**

1- بودياف محمد، مرجع سبق ذكره، ص 206.

2- بن عاشور لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

✓ اللجنة الوطنية تحت وصاية حزب القوى الاشتراكية<sup>1</sup>.

### ثالثاً: المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية

1/- المجتمع المدني والتحول الديمقراطي: عرفت الجزائر منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات أول ظهور للمجتمع المدني الحديث، وراحت تُطالب بإصلاحات سياسية ودستورية<sup>2</sup> ففي دستور 1989م نصّ في المادة 39 على: "حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن"، وتمسك بها دستور 1996م في المادة 41، حيث حافظت على نفس عبارات دستور 1989م<sup>3</sup>، المقصود بالديمقراطية في الجزائر هو بناء السلطة السياسية على أساس احترام الاختيار الشعبي الحر، والتداول السلمي للسلطة عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة، احترام حرية التعبير والتنظيم والمعارضة والتعددية السياسية، وأيضاً احترام الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان والثوابت الوطنية، تحقيق المساواة والعدالة بين جميع المواطنين، وأخيراً احترام قوانين الجمهورية واستقلال القضاء وعدم الجمع بين السلطات<sup>4</sup> شكّلت هذه المطالب صداماً سياسياً مع النظام السياسي ومع البرامج الحكومية ومع رفض الانفراد باتخاذ القرارات والوقوف ضد الممارسات المعادلة لحرية الرأي وحقوق الإنسان، حيث تفاعلت وتصادمت القوة الاجتماعية للنظام السياسي وهذا ما نتج عنه أزمة حادة ترجمت في أحداث أكتوبر 1988 التي وصفها المحللون بنقطة التحول الهامة وهكذا تمّ فتح الباب أمام التحولات الديمقراطية في الجزائر تجسدت عملياً في دستور 1989م كوثيقة تنظيم وتؤطر ممارسة التعددية السياسية، وتفتح المجال أمام قوى المجتمع المدني للهيكل والتنظيم والعمل بكلّ حرية في إطار المبادئ الديمقراطية.

إنّ العلاقة التي تجمع المجتمع المدني بالديمقراطية في حالة المجتمع الجزائري تفصح عن جدليتها على الرغم من النصوص التنظيمية التي فتحت مجالاً واسعاً أمام مؤسسات المجتمع المدني لتساهم في تحقيق الديمقراطية إلا أنّ هذا التوجه لم يجد تطبيقه على أرض الواقع إلا النظام قد نجح في التأثير على مواقف العديد من المؤسسات المجتمع المدني من أجل مساندة ودعمه، وهي تمنحه السلطة والنفوذ مستخدماً قاعدة الثواب والعقاب وهو الأمر الذي يضع مؤسسات المجتمع المدني أمام خيارين: إمّا تركية وتأييد فتبعية ومن ثمة الحصول على امتيازات خاصة، وإمّا معارضة وما ينجرّ عنها من مضايقات، فلقد أصبحت مؤسسات

1- محمد بودياف، مرجع سبق ذكره، ص.ص 207-208.

2- هشام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 131.

3- بياضي محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 140.

4- إسماعيل قيرة و آخرون، "مستقبل الديمقراطية في الجزائر"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، يناير 2002م، ص.ص 36-37.

المجتمع المدني إحدى أدوات السلطة، تستعمله لسيط نفوذها في المجتمع بل أصبحت مؤسسات المجتمع المدني إحدى أدوات السلطة، تستعمله لسيط نفوذها في المجتمع بل وأصبحت في الكثير من الأحيان تستعمله كبديل للأحزاب السياسية في تمرير مشاريعها وفي سبيل ذلك تقدّم لها الدعم، وقد أدّت هذه الوضعية إلى بروز ما يُسمّى بالمصطلح السياسي الجزائري (المجتمع المدني المستفيد) فعلى سبيل هناك منظمات قد لعبت دوراً كبيراً في الضغط من أجل تبني وتجسيد بعض المطالب المتعلقة أساساً بحماية حقوق الإنسان وإرساء مبادئ الديمقراطية التي تسمح لها بالنشاط والتحرك، حيث تعتبر هيئات حقوق الإنسان المدافع الحقيقي عن الديمقراطية في الساحة الجزائرية خاصة وأنها تملك دعماً من الهيئات الحقوقية والدولية، وفي إطار دراسة مدى تأثير الجمعيات في تحقيق الديمقراطية هناك دراسة تمثل تصوراً لرؤساء الجمعيات حول درجة مساهمتها في ترقية الأمن والتنمية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

#### الجدول رقم (21): مساهمة مختلف الجمعيات الجزائرية في ترقية الأمن و التنمية

درجة المساهمة			
قليلة أو معدومة	متوسطة	قوية	
08	06	16	ترقية الثقافة
08	06	14	ترقية التنمية الاجتماعية
05	04	17	تجسيد التضامن الوطني
06	06	09	ترقية أمن الأفراد
06	09	08	ترقية الديمقراطية

المصدر: هشام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 135.

إذا تمعنا في الجدول نلاحظ بوضوح أنّ مساهمة الجمعيات الجزائرية في ترقية الديمقراطية يأتي في الدرجة الأخيرة، فالملاحظ هو تهميش دورها السياسي وتعزيز دورها الخدماتي في المقابل<sup>1</sup>.

هناك العديد من تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر ارتبطت بالأحزاب، بحيث نلاحظ أنّ الأمانة الوطنية للاتحاد العام للعمال الجزائريين تتكوّن من 09 أعضاء، 05 منهم هم أعضاء في المجلس الوطني لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، كما أنّ جلّ التنظيمات الطلابية تابعة للأحزاب، إلى حين صدور قانون 1990م الذي ينصّ على ضرورة تمييز

<sup>1</sup>- إسماعيل قبرة وآخرون، مرجع سابق، ص 38.

الجمعيات عن الأحزاب واستقلالها عن السلطات العمومية، مما تقدّم وفي ضوء أداء مؤسسات المجتمع المدني في دفع عملية الديمقراطية إلى الأمام، فإنّه لم تنشأ علاقة تفاعلية جدلية حقيقية بينهما فلقد أثر المجتمع المدني بشكل ضعيف في التحوّل الديمقراطي ومن ثمّ أثر هذا الأخير في التنظيمات الاجتماعية كما و بهذا انفصمت العلاقة بينهما وأصبحت هذه القوى هياكل فارغة، والديمقراطية مخولة شكلية حقيقتها، وهي بمعنى آخر هناك علاقة طردية بين الديمقراطية والمجتمع المدني مؤدّاهما أنّه متى رسخت أسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني، ولا ممارسة ديمقراطية حقيقة من دون مجتمع مدني فعّال ونشيط<sup>1</sup>.

**2/- المجتمع المدني والمشاركة السياسية:** ترتبط التنمية السياسية بغايات ومثل سياسية عديدة تسعى إلى تحقيقها، وتعتبر المشاركة السياسية أحد غايات التنمية السياسية التي تعكس وتجسد قيمة المساواة في الحقوق والواجبات كما تعمل على إرساء قواعدها وترسيخها داخل المجتمع كما أكد عليها "لوسيان باني" على أنّ التنمية السياسية تتحقق من خلال قدرة النظام السياسي على معالجة الأزمات الستة من بينها أزمة المشاركة، حيث تشغل عملية المشاركة السياسية مكانة هامة في العمل التنموي والعمل السياسي خاصة وما تقتضيه من تعبئة وتحريك للجهود والإمكانيات اللازمة للعمل التنموي، فزيادة تنظيمات المجتمع المدني عددًا وعضوية أدّى بالضرورة إلى زيادة الطلب على المشاركة السياسية فلقد تدعم دور المجتمع المدني ومنظماتها بالجزائر في المشاركة السياسية بوجود عدّة تحولات مساعدة منها ملائمة الإطار القانوني والتشريعي للحياة السياسية، والتحوّل نحو الديمقراطية في الجزائر والذي يعتبر خطوة متقدمة على طريق توسيع المشاركة السياسية المرتبطة بإنشاء وتعدّد المؤسسات التي تعزّز المسار الديمقراطي كالأحزاب، جماعات الضغط وجماعات المصالح التي تعمل كوسيط بين المواطن والدولة فبدأت ترسم ملامح مأسسة هذه المشاركة في الحقل السياسي الجزائري خاصة فيما يتعلّق بـ:

أ- نقل الديمقراطية السياسية إلى مستوى العمل المؤسّساتي وتكريسها في إطار بنية سياسة ديمقراطية واعدة.

ب- تأطير الصراع بين القوى السياسية على اتخاذ القرار السياسي ووضع السياسة العامة، بأطر وآليات مؤسسية سياسية<sup>2</sup>.

ت- اعتماد التعددية السياسية وتكريس مبدأ المساواة الذي تجسده دولة القانون.

1- هشام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 135.

2- المرجع نفسه، ص.ص 138-140.

ث- الانتشار الواسع للإعلام.

ج- التعددية الحزبية والانتخابات الدورية رغم ما شابها من تحيّز الإدارة<sup>1</sup>.

يأتي التركيز على السلوك الانتخابي لأنّ من خلال تحليله يمكننا التعرف على مستوى المشاركة السياسية، وهنا يلعب المجتمع دوره في العملية الانتخابية فمن ناحية يُساهم في تحفيز الناخبين على التصويت، ومن ناحية أخرى تعميق وعي الجماهير بأهمية التصويت.

الجدول رقم (22) يمثل تطوّر نسبة المشاركة الانتخابية الممتدة من (1989م-2004م)

العملية الانتخابية	نسبة المشاركة
الانتخابات المحلية 1990	65.15%
الانتخابات التشريعية 1991	59.00%
الانتخابات الرئاسية 1995	75.35%
الانتخابات التعددية 1997	65.60%
الانتخابات الرئاسية 1999	60.25%
الانتخابات التشريعية 2002	46.00%
الانتخابات الرئاسية 2004	57.78%

المصدر: سليمان الرياشي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 546.

يتأكد لنا من خلال هذه النسب أنّ المجتمع المدني لعب دوراً مهماً في المشاركة الانتخابية خاصة الانتخابات الأولى والثانية أين فازت المعارضة والممثلة في الجبهة الإسلامية بسبب فاعلية وقوة التنظيمات المدنية التابعة لها، أمّا سبب التطور الذي حدث في انتخابات 1995م أين فاز مرشح السلطة والجيش، فهذا يدلّ على التغيير الحاصل في توجه الناخبين الجزائريين، وهذا ما يُفسّر لنا لجوء السلطة لاحتواء منظمات المجتمع المدني وتوظيفها لتغيير توجه الناخبين، بحيث كلما زاد عدد المقترعين زادت فرصة انتخاب من هم أكثر جدارة وكفاءة وهذا ما يتطلع إليه المجتمع المدني لأجل تحديد ومراقبة السلطة السياسية وأدائها، من خلال تفعيل المشاركة السياسية، يُمكننا الاستشهاد ببعض النشاطات التي قامت منظمات المدني في الجزائر، فمثلاً دعم الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) للرئيس "زروال" في الانتخابات الرئاسية 1995م<sup>2</sup> "ودعم بعض المنظمات النسوية والجمعيات

1- إسماعيل قيرة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 313-314.

2- هشام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 143.

لمرشحين يمثلون أقطابًا سياسية مهمة، وحتى تقديم المرشحين مع ترشيح وفوز أول أمين عام للنقابة الوطنية لعمال التربية والتكوين (SATEF) في الانتخابات التشريعية 1997م ضمن قوائم جبهة القوى الاشتراكية (FFS)<sup>1</sup>.

إذا من الممكن لمنظمات المجتمع المدني بصفة عامة سواء كانت سياسية أو نقابية أو جمعوية، أن تُساهم بشكل كبير في تربية المواطن على المشاركة الفعّالة، و على اتخاذ المبادرات و المساهمة في تسيير الشؤون العامة بمن ينفع البلاد.

**3/- المجتمع المدني و الاستقرار السياسي:** يمثل الاستقرار السياسي مطلبًا أساسيًا لنجاح الجهود التنموية، فهو غاية من غايات التنمية السياسية<sup>2</sup>، نستنتج ممّا سبق أنّ التجربة الجزائرية قد عانت بشدّة من أزمة الاستقرار السياسي<sup>3</sup>، خاصة بعد الفوز الساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ، الأمر الذي أفقد العسكريون صوابهم، وراحوا مسرعين إلى إلغاء الانتخابات وعدم الاعتراف بنتيجتها، وحلّ الجبهة الإسلامية، واعتبارها كيان غير شرعي وبهذا دخلت البلاد في صراع دامي هدّد استقرار الدولة الجزائرية وجعله في مهبّ الريح، وهذا ما يُفسّر لنا الترابط والتداخل بين أزمة الاستقرار السياسي وأزمة المشاركة السياسية وبين التنمية السياسية<sup>4</sup>.

يلعب المجتمع المدني دورًا أساسيًا في تدعيم قدرات النظام لمواجهة الأزمات المختلفة، ومنها أزمة الاستقرار السياسي، فالمجتمع بين الفرد والنظام، وهذا من شأنه تفعيل مفهوم الاستقرار السياسي، فالمجتمع المدني يسمح بتوفير المرونة والسياسة والشفافية في التعامل مع المطالب الاجتماعية، وهذا ما يُساعد النظام على معالجة المطالب وبالتالي امتصاص النظام لحالات الغضب والاحتقان الاجتماعي والسياسي الناجمة عن عدم استجابة النظام السياسي للمطالب المجتمعية.

نلاحظ أنّه بسبب أزمة الاستقرار السياسي بعد توقيف المسار الانتخابي وممارسات السلطة القمعية وتغييب دور المجتمع المدني، الذي كان دوره ضعيف في تفعيل الاستقرار السياسي وهذا بسبب أساليب الممارسة من طرف السلطة والمؤسسة العسكرية التي كانت تتعامل مع الأزمات أمنياً كلّ هذا كان سبباً في عرقلة مسار التحول الديمقراطي وفشل تجربة التنمية السياسية، رغم محاولات منظمات وجمعيات حقوق الإنسان في تدعيم الاستقرار

<sup>1</sup> عبد الناصر حان: الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية و شروخ المجتمع، مركز البحوث الاقتصادية من أجل التنمية، أنظر:

<http://formatirsmonde.Net/arabic-actiobs-in-arab-countries/social-algeria-Htm>.

<sup>2</sup> - أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص 73.

<sup>3</sup> - هشام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 145.

<sup>4</sup> - أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص 73.



السياسي، وذلك من خلال المشاركة والإشراف على العديد من مبادرات الحوار، واتخاذ المواقف المساندة لمشروع السلم والوئام المدني، إلا أن الجزائر وكما يقول "هانسبيتر ماتيس" "لا تمتلك أي إستراتيجية للتفاعل والتعاون بين المجتمع المدني والسلطة فيما يتعلق بمعالجة قضايا الاستقرار السياسي"، وفي الأخير يُمكن القول بأن المجتمع المدني لم يُساهم في تجاوز أزمة الاستقرار السياسي نظراً لطبيعة السلطة الجزائرية وسياستها، ونظراً لهشاشة بنيته التنظيمية وعدم امتلاكه إستراتيجيات منظمة وواضحة لإرساء ثقافة مدنية، وفرضها على النظام السياسي، وأيضاً ضغط هذا الأخير على التنظيمات المدنية وعرقلتها عملها والتحكّم في سيرها.

### المطلب الثالث: العنف وتأثيره السلبي على مسار التنمية السياسية

تجمع أغلب الأوساط المراقبة أن ظاهرة العنف\* التي شهدتها الجزائر قرابة 12 سنة ترجع أسبابها إلى الانقلاب العسكري في 11 جانفي 1992م والذي ألغيت نتائج الانتخابية التعددية الأولى من نوعها في الجزائر، والتي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، تمّ الجمع أن لظاهرة العنف في الجزائر طرفان:

أ- السلطة في قواتها المسلحة والاستخباراتية.

ب- المعارضة الإسلامية في أجنحتها المتطرفة (المسلحة)<sup>1</sup>.

يؤكد الأستاذ "المنصف وناس" بأنّ العنف الذي شهدته الساحة الجزائرية كان تعبيراً عن حجم الكبت المتراكم، وهي ليست فقط أزمة جبهة التحرير الوطني وأزمة النسق السياسي، وإنما أزمة مجتمع برمته جاءت نتيجة إخفاقات متعدّدة وصراعات بين الدولة والحزب الحاكم والمجتمع المدني من جهة و الجماعات الإسلامية من جهة أخرى<sup>2</sup>، وهذا ما وضّحناه سابقاً، ويُمكننا تحديد الأزمات التالية التي دفعت بانتهاج العنف في الجزائر:

\* العنف ظاهرة مركّبة له عدّة جوانب، الدلالة اللغوية: هو كلّ فعلٍ أو قولٍ ضدّ الرأفة أو الرفق و اللين، أمّا الدلالة الاصطلاحية: فيعني الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد باستخدامها ليشمل السلوك القولي السلوك الفعلي، أمّا العنف السياسي "Violence Politique": استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أغراض و أهداف سياسية.

<sup>1</sup> - عمران كربوسة، "الحركة الإسلامية في الجزائر: دراسة حالة حركتي مجتمع السلم و الإصلاح الوطني"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: تنظيم سياسي و إداري، جامعة الجزائر، 2004م-2005م، ص 64.

<sup>2</sup> - المنصف وناس، "الدولة الوطنية و المجتمع المدني في الجزائر: محاولة قراءة انتفاضة أكتوبر 1980م"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 191، 1995م، ص 107.



## أولاً: الأزمة السياسية

تعود أسبابها لأحداث الشغب (أحداث أكتوبر 1988م) كان سببها الرئيسي الأزمة الاقتصادية، حيث تمّ قمع هذه الاضطرابات بقوة عسكرية كبيرة راح ضحيتها المئات من الشباب، وهذا ما جعل يعتق تغييرات سياسية و اجتماعية ترجمت في دستور 1989م الذي كان بداية التعددية وعهد جيد سُمي بالتحول الديمقراطي، إلا أنّ فترة الرخاء لم تدم طويلاً حتى واجهت الجزائر متغير خطير آخر ترجم في إيقاف المؤسسة العسكرية لمسار الانتخابات التشريعية، لقد وصفها الرئيس الحالي "عبد العزيز بوتفليقة" بأول أعمال العنف، وكان الثمن أن الجزائر قد ضحّت بأكثر من 200 ألف قتيل و 10 آلاف مختطف و عشرات الآلاف من ضحايا التعذيب ومئات الآلاف من المرّحّلين و المهجّرين<sup>1</sup>.

وزادت حالة إعلان الطوارئ 09 شباط 1992م في تصاعد أعمال العنف، بعد قمع المعارضين، وزاد الأمر حدّة ومزيداً من العنف بعدما قرّر "بوضياف" حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و تصعيد حملة الإنقاذ وتفاقم الوضع الأمني تأزماً بعد اغتيال "بوضياف"، وواصل "علي كافي" بنفس الأسلوب (السياسة الإقصائية) مُعلناً رفضه الحوار مع الإسلاميين، وفي ظلّ عدم وجود سياسة الحوار استمر الإسلاميين المعارضين المتشدّدين سياسة العنف وهذا ما أدى على استمرار العنف والعنف المضاد، ورغم المحاولات التي بذلت لإيقاف العنف في لقاء المعارضة في 1995م في روما والتوقيع على وثيقة روما وكانت أول محاولة جادة لحل الأزمة الجزائرية، إلا أنّ المؤسسة العسكرية رفضت هذه الوثيقة باعتبار أنها تعيد الجبهة الإسلامية إلى الساحة السياسية، وظل الوضع على حاله، إلى أن جاء "بوتفليقة" إلى الرئاسة وسعى لإخراج الجزائر من الأزمة السياسية والأمنية والحد من العنف حيث اصدر (قانون الوئام المدني) الذي حلّ محل (قانون الرحمة) الذي أطلقه "زروال"، لقد لقي هذا القانون إقبالا كبيرا من المسلحين لإلقاء أسلحتهم و أقدم "عبد العزيز بوتفليقة" على إعلان قانون السلم والمصالحة الذي يعدّ بمثابة الخطوة الثانية لإلغاء المتابعات القضائية للأشخاص الذين سلّموا السلاح، طرح هذا المشروع لاستفتاء شعبي 2005م، وصلت نسبة المشاركة 80% وعدد المصوتين فاق 97% وهذا ما يؤكد أنّ الشعب الجزائري صار ينبذ العنف.

## ثانياً: الأزمة الاقتصادية

إن إخفاق مخططات التنمية وانتشار لفقير والبطالة وتدني مستوى المعيشة وسوء توزيع الثروة وانهيار قيمة العمل وتدني الإنتاجية، كل هذه العوامل تدع باتجاه بالشعور بالإحباط

1- خيرى عبد الرزاق حاسم، "تطور الوضع السياسي في الجزائر"، مجلة العلوم السياسية، العدد 14، 1994م، ص 56.

وتوفر البيئة الملائمة للعنف، أظهرت الدراسات أنه هناك علاقة طردية بين عم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والعنف، بحيث كلما زادت درجة عدم المساواة زادت حدة العنف، فالاقتصاد الجزائري بعد تدني وانهيار أسعار النفط انعكس سلباً على ازدياد الفقر واتساع ظاهرة العنف، مما جعل النظام يدور في حلقة مفرغة، ولم يتحمل تبعات النمو السكاني المتزايد وظهور الفروق الاجتماعية واتساع نسبة البطالة حتى ووصلت على خرجي الجامعات<sup>1</sup>.

### ثالثاً: الأزمة الاجتماعية

لقد أفرزت المرحلة الاستعمارية تناقضات خطيرة انعكست سلباً على مرحلة ما بعد الاستقلال، تمثلت في عجز اجتماعي من خلال سيطرة بني اجتماعية حاملة لبذور التغيير، وأخرى محافظة ارتبطت بمحدودية الزمان والمكان وحددت هويتها عوامل دينية، وعرقية ولغوية، بحيث واجهت هذه الفئة الأخيرة العزلة والتفاعل مع المحيط الجديد الثقافي المتنوع في بنائه ودلالاته القيمية والمعيارية، معناه أن الصراع المجتمعي الذي تعرضت له الجزائر ساهم في اختلال البنية الاجتماعية وظهور الفوارق الطبقية وانتشار مظاهر التهميش والإقصاء واحتكار مؤسسات المجتمع المدني من قبل أقليات تخضعه لمصالحها الخاصة، وهذا التفاوت الاجتماعي واللامساواة أدت إلى أزمة الهوية وهذا سبب قوي لمواصلة أعمال العنف في الجزائر وظهور الحركات الاحتجاجية الاجتماعية تعبيراً عن رفضهم للأوضاع الاجتماعية القاهرة<sup>2</sup>.

### للمحد من ظاهرة العنف في الجزائر علينا بعدد من الإجراءات:

- تعميق الشعور بالانتماء إلى الوطن وتنمية ثقافة التعايش السلمي بين الجزائريين.
- تصميم برامج تربوية ونفسية بهدف الحد من ظاهرة العنف ونبذ.
- تنمية الشعور بالمسؤولية وغرس القيم الإسلامية وتكريس الثقافة الوطنية وإشاعة الحي بالمسؤولية الوطنية.
- التواصل الفعلي مع حاجات المجتمع الجزائري، وتوفير الجهد لإشباعها ومواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بطرق سلمية وسلسلة.
- ضرورة قيام منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في بناء ودعم الديمقراطية وحمايتها حتى تكون وسيلة للمواطن الجزائري للدفاع عن حقوقه بطريقة قانونية، حضارية منظمة.

1- نقلاً عن سليمان الرياشي وآخرون، ص 228.

2- عبد النصر جابي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

- العمل المتواصل لإيقاف انتهاكات حقوق الإنسان واحترام المواطن الجزائري واحترام حقوقه.
- المساهمة في مسيرة بناء دولة المؤسسات والتوعية بأهميتها في ترشيد الأداء الحكومي وإيصاله إلى الأهداف التي تصبّ لمصلحة الوطن والمواطن.
- محاربة الفوارق الاجتماعية والظلم الاجتماعي خاصة في أوساط العمال.
- توفير الدولة الوسائل اللازمة لمحاربة الفقر والبطالة التي تهدّد جسم المجتمع الجزائري و إحياء فضائل التكافل الاجتماعي والتضامن.

## خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الإصلاحات التي أقرّها النظام السياسي محاولة منه لاستعادة الشرعية، ابتداءً من إقراره التعددية في دستور 1989م الذي اعتبر بمثابة حجر الأساس الذي انطلقت منه باقي الإصلاحات المتتالية، كما حاولنا دراسة نتائج الانتخابات وفحص نسب المشاركة السياسية في الفترة الممتدة من (1989م-2004م) التي تعرّضنا فيها إلى نسب متفاوتة بين مشاركة مرتفعة ومتوسطة وعزوف وانقطاع عن الانتخابات، حيث أثبتت الدراسة بأنّ المواطن الجزائري أصبح على يقين أنّ صوته ليس له فاعلية، وبالتالي فهو لا يُساهم في المشاركة باتخاذ القرار، ثمّ تطرقنا إلى دور المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية حيث توصلنا في دراستنا أنّ المشاركة السياسية هي إحدى غايات التنمية السياسية، حيث تُعتبر المشاركة السياسية والديمقراطية وجهان لعملة واحدة، وهذا ما أثبتته الواقع وخاصة بعد توقيف المسار الانتخابي وما انجرّ عنه من أزمات خطيرة أهمّها توقيف المسار الديمقراطي وعرقلة سير التنمية السياسية، ثمّ دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية، حيث أصبح شريكاً أساسياً في تحقيق التنمية، خصوصاً بعدما أصبحت الدولة غير قادرة على توفير الاحتياجات اللازمة للمواطن، بحيث كلما كان المجتمع المدني ناجحاً كلما أصبح دوره كبير وأكثر فعالية وذا تأثير كبير على التنمية السياسية.



# الخاتمة

الديمقراطية مفهوم لا يُمكن استيراده أو تصديره جملة، بل ينبغي تحليلها، وتحويلها وتفعيلها لتتلاءم مع المعطيات المحلية، فهي ليست مفهوماً جاهزاً يمكن تطبيقه على أيّ واقع، أو قضية يُمكن الاتفاق حولها وتحديد عناصرها، آلية الديمقراطية ما هي إلا نتاج تراكم تاريخي وثقافي له قيمه ونظرته الخاصة، فالديمقراطية ليست أمرٌ حتميٌّ أو مثاليٌّ، بل هي نظام أفضل لكثير من التسلُّط والاستبداد، ولهذا فمن شروط الانتقال الديمقراطي هو ضرورة قيام ثقافة سياسية لدى السلطة والمعارضة، واقترانها بمشاركة سياسية فعّالة وانتشار الصحافة والإعلام.....الخ.

لقد شكّلت عملية التحول الديمقراطي في الجزائر جدلاً واسعاً بين الدارسين والمهتمين بشؤون الجزائرية لاسيما فيما يتعلّق بنجاح العملية أم لا، خاصة وأنّ العملية اعترضتها الكثير من العقبات، والسبب الحقيقي لتعثر التجربة هو الاستجابة لمتغيّرات ومتطلبات خارجية، وإهمال العامل الداخلي، ولهذا السبب ظلّت المشاكل الداخلية بدون حلول وهذا ما أدّى إلى أزمة حادّة، ودفع بالجزائريين للخروج إلى الشارع للتعبير عن استيائهم وغضبهم الشديد اتجاه النظام والنخبة الحاكمة آنذاك التي كانت تحتكر الحكم وتهتمش بقية شرائح المجتمع وتُغيّب دورها وبالتالي عدم بلورة مجتمع مدني حقيقي ليُساهم في طرح فكرة الديمقراطية، ويتبناها لتجسيد عملية التنمية السياسية، لقد تمّ ترجمة المطالب الاجتماعية التي رددتها الانقضاة الشعبية إلى مخرجات سياسية تمثّلت في إقرار مبدأ الديمقراطية والتعددية الحزبية التي كرّسها دستور 23 فيفري 1989م وقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي الصادر بـ: 05 جويلية 1989م، حيث تكشف القراءة السياسية لهذا القانون الطابع الاستعجالي إصدار قانون يُحدّد مصير البلاد والشعب، دون مراعاة الظروف السياسية والموضوعية لضبط سلوك والممارسة الحزبية من جهة، ومن جهة أخرى التسهيلات بشأن تأسيس الأحزاب السياسية (يكفي تقدّم 15 مواطناً بطلب ترخيص تأسيس حزب) حتّى أصبحت الساحة السياسية تضمّ 52 حزباً سياسياً في ظرف سنتين فقط، فظروف التطور الديمقراطي والمشاركة السياسية في الجزائر خضعت إلى مرحلتين لا تزال انتقالية وذبك يرجع لسببين رئيسيين هما:

- 1- أنّها نشأت وتطوّرت في ظلّ عدم الاستقرار السياسي والأمني ممّا جعلها تتعرّض لهزّات عنيفة غيرت مجرى الأمور.
- 2- السلطة لا تزال متمسكة بالأغلبية رغم أنّها تتحوّل من حزب لآخر في ظلّ الوعاء المرتبط بالقرار الرسمي.

مستقبل الديمقراطية في الجزائر مرهون بشكل كبير بخطة لقاء الجميع السلطة والأحزاب، لأنّ لعبة النظام متمثلة في التواري خلف الأحزاب وتوظيفهم في الأوقات

المناسبة من أجل الاحتفاظ بالسلطة لم تعد تتفع، بل صارت تضرّ وتزيد من سلبياتها على الدولة والمجتمع، وختامًا يمكننا القول أن التحولات السياسية والاقتصادية والديمقراطية في الجزائر أثرت بشكل كبير على مسار التنمية السياسية وذلك من خلال عوامل ومتغيرات سياسية تمثلت في: المشاركة السياسية، الشرعية السياسية، الاستقرار السياسي، العنف السياسي والدور الخارجي، بحيث عرفت الجزائر تنمية أحادية مُمَثَّلتها سلطة حاكمة دون مشاركة الشعب فيها وهذا ما أدى إلى صراع بين النخبة الحاكمة باسم الشرعية الثورية وبين المجتمع، وهذا الصراع وُلد حالات عنف سياسي خطيرة ثَبَّتت من حركة التنمية السياسية في الجزائر، كما أنّ السلطة السياسية والأحزاب السياسية امتازوا بثقافة التعصّب ورفض الحوار وعدم احترام آراء الآخرين، وهذا ما أثر سلبيًا على التجربة الديمقراطية والتنمية السياسية، فضلًا عن مظاهر الفساد السياسي على مستوى الطبقة الحاكمة والمحكومة، فجميع هذه العوامل شكَّلت حلقة من المتغيّرات التي تحكمت في مسار التنمية السياسية.

وفي الأخير نرى أنّ مستقبل التحوّل الديمقراطي في الجزائر رهين بالحدّ من ظاهرة العنف والتحكّم في موازين الاستقرار السياسي حتّى تأسست قاعدة راسخة تبني عليها عملية التحوّل الديمقراطي وتجعل من العملية الديمقراطية سبيلًا لنجاح العملية التنموية السياسية.



فائمة المصادر والفرام  
مصادر و فرام



أولاً: المصادر.

- ✓ القرآن الكريم.
- ✓ الدستور الجزائري 1989.
- ✓ التعديل الدستوري 1996.

ثانياً: المراجع

أ/ المعاجم و القواميس:

1. ابن منظور: لسان العرب، بيروت: دار المعارف ج.
2. عبد الفتاح إسماعيل عبد الكافي: الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية: عربي - إنجليزي، القاهرة: كلية العلوم السياسية، (د.ط. د.س.ن).
3. لحام. م وآخرون، "القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية (إنجليزي، فرنسي، عربي)"، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2004م.
4. الكيالي عبد الوهاب، "الموسوعة السياسية" المؤسسة العربية للطباعة والنشر، ط3، 1990م.

ب/ الكتب العربية:

1. ابتسام الكتبي وآخرون، "الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004م.
2. مشورب إبراهيم ، "إشكالية التنمية في العالم الثالث"، بيروت: دار المنهل اللبناني ط1، 2006م/1427هـ.
3. سلطاني أبو جرة، "جذور الصراع في الجزائر"، الجزائر: المؤسسة الوطنية للطباعة، 1995م.
4. زايد أحمد والزبير عروس، "النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر"، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2005م.
5. منيسي أحمد وآخرون، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004م.

6. وهبان أحمد: "التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية" جامعة الإسكندرية، (د.ط.س.ن).
7. الشطي إسماعيل وآخرون: "مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003م.
8. إسماعيل سعد علي: "دراسات في العلوم السياسية"، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002م.
9. قيرة إسماعيل وآخرون، "مستقبل الديمقراطية في الجزائر"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، يناير 2002م.
10. عبد الفتاح إمام: "الديمقراطية والوعي السياسي"، مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2006م.
11. مالكي أحمد وآخرون: "لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب (دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى)"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009م.
12. غليون برهان: "حول الخيار الديمقراطي": دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994م.
13. أحمد منصور بلقيس: "الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي"، القاهرة: مكتبة مدبولي ميدان طلعت حرب، ط1، 2004م.
14. طاشمة بومدين: "دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011م.
15. الجنحاني حبيب، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، 2006م.
16. توفيق حسن إبراهيم، "ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992م.
17. رشوان عبد الحميد أحمد حسين: "الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان"، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2006م.
18. خير الدين دلال غسان: "النظام السياسي في الإسلام"، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، 2013م.

19. بن يوب رشيد ، "دليل الجزائر السياسي"، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، جانفي 1996م.
20. علي عبد الجليل رعد ، "التنمية السياسية مدخل للتغيير"، ليبيا: دار الكتب الوطنية، ط2، 2002م.
21. هيجوت ريتشارد ، تر: حمدي عبد الرحمان ومحمد عبد الحميد، "نظرية التنمية السياسية"، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، مارس 2001م.
22. الرياشي سليمان وآخرون، "الأزمة الجزائرية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996م.
23. الصاوي صلاح: التعددية السياسية في الإسلام، (د.م.ن)، دار الإعلام الدولي، (د.ط، س.ن).
24. هنتجتون صموئيل، تر: عبد الوهاب علوب: الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن 20، القاهرة: دار سعاد الصباح، ط1، 1993م.
25. طه حسين: الديمقراطية كتاب لم ينشر، مصر: نفرو للنشر والتوزيع، ط1، 2008م.
26. ثابت فتحي عادل، "النظريات السياسية المعاصرة"، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997م.
27. قنديلجي عامر ، "البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات"، عمان: دار اليازوري العلمية، ط1، 1999م.
28. الزيات عبد الحليم ، "التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأبعاد المعرفية والمنهجية"، ج1، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002م.
29. المخادمي رزيق عبد القادر ، "الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة"، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2007م.
30. الباجه جي عدنان: التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2007م.
31. عياشي عنصر ، "سوسيولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر"، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1994م، ص 187.

32. الزعبي ذيب غازي محمود، "البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن"، الأردن: جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، ط1، 1431/2010.
33. حرب الغزالي أسامة ، "الأحزاب السياسية في العالم الثالث"، الكويت: عمر للمعرفة، (د.ط)، 1978م.
34. بوالشعير السعيد ، "النظام السياسي الجزائري"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993
35. غسان سلامة معد، "ديمقراطية من دون ديمقراطيين"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995م.
36. الربيع فايز: الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية، الأردن: دار حامد للنشر و التوزيع، ط1، 2004م.
37. هيدي فيرل ، "الإدارة العامة، منظور مقارن"، تر: محمد قاسم القريوتي، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 1975م.
38. فهمي أحمد: مصر 2013: دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر (مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل)، مصر: مركز الدراسات والبحوث، مجلة البيان، ط1، 2012م.
39. الخزرجي محمد ثامر كامل ، "النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة"، عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط1، 2004م.
40. دايموند لاري: الثورة الديمقراطية النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي، تر: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقى، ط1، 1995م.
41. عبد الوهاب رفعت محمد، الأنظمة السياسية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2007م، ص 151.
42. شلبي محمد: "المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتراعات والأدوات"، الجزائر، (د.د.ن)، (د.ط)، 1997م.
43. الجابري عابد محمد: الديمقراطية وحقوق الإنسان (سلسلة الثقافة القومية 26، قضايا الفكر العربي 02)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2004م.
44. الهرماسي عبد الباقي محمد، "المجتمع والدولة في المغرب العربي"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987م.

45. محمد علي محمد، "أصول الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث -التغير والتنمية السياسية"، ج3، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1986م.
46. مهنا محمد نصر، "العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة"، الإسكندرية: منشأة المعارف، (د.ط)، 2002م.
47. الخشاب مصطفى: النظريات والمذاهب السياسية، القاهرة: مطبعة لحيه البيان العربي، ط2، 1958م.
48. عبد النور ناجي، "تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر"، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010م.
49. علّوش ناجي: الديمقراطية: المفاهيم والإشكالات، الأردن: دار فارس للنشر والتوزيع، ط1، 1994م.
50. عارف محمد نصر، "نظريات التنمية السياسية المعاصرة"، القاهرة: دار القارئ العربي، 1993م.
51. الخطيب أحمد نعمان، الوجيز في النظم السياسية، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999م.
52. تواتي نور الدين ، "الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر"، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008م.
53. حاروش نور الدين: الأحزاب السياسية، الجزائر: شركة دار الأمة، ط1، 2009م.
54. زمام نور الدين، "القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م.
55. بلقزيز عبد الإله: الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات، ورقة قدمت إلى المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002م.
56. غليون برهان: أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ورقة قدمت الى : الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001م.

57. الدجاني صدقي أحمد: تطوّر مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث ورقة قدمت الى: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984م.

### ج/ الكتب باللغة الأجنبية

58. Bertand Badie, le développement Politique, économique, 3émé édition, 1984.
59. Samuel Hntington, Political order in changing societies, new Haren London yale university Press, (Print 15),
60. Mourad Benachenhou: les restructuration industrielle modalité implication, Reveu économie, n 17, septembre 1994, P :19.
61. Nacer-edine sadi. Op-cit, P :45

### د/ الرسائل و المذكرات

1. سعيد محمود راشد إبراهيم ، "الأسس الإسلامية للتنمية السياسية: الشورى كنموذج مغاير"، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الماجستير بكلية الدراسات العليا في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح: نابلس، فلسطين، 2005م.
2. طعيبة أحمد ، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر (1988-1994)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص تنظيم سياسي و اداري ،جامعة الجزائر . 1997-1998.
3. معمري أحمد ، "الزبائنية السياسية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الليسانس علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري"، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة، 2009م-2010م.
4. قبي آدم ، "ظاهرة العنف السياسي في الجزائر (1988م-1999م)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم سياسية وعلاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2002م-2003م.
5. رضوان بروسي ، الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم"، مذكرة ماجستير، علوم سياسية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009م.

6. لطيفة بن عاشور: آليات التحول الديمقراطي في الجزائر، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماستر، علوم سياسية، تخصص: تنظيم سياسي و إداري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013م-2014م.
7. جمال الدين بن عمير ، "إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2005م-2006م.
8. حسان بن كادي: "التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها"، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير، علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007م-2008م.
9. طاشمة بومدين، "استراتيجية التنمية السياسية : دراسة تحليلية لمتغيّر البيروقراطية في الجزائر"، اطروحة دكتوراه، علوم سياسية وعلاقات دولية تخصص، تنظيم سياسي واداري، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر ، 2006/2007م.
10. طاشمة بومدين ، "مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر 1988م-1992م"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، 2000م-2001م.
11. محي الدين بياضي ، "المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية"، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير، علوم سياسية، تخصص: دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2012م.
12. زكرياء حريزي ، "المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية: الجزائر نموذجا"، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير علوم سياسية، تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011م.
13. سليمان خالد ، محمود فايز "أثر حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على التنمية السياسية"، أطروحة مقدّمة لاستكمال درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2004م.

14. نفيسة زريق: عملية الترسّخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي: المشكلات والآفاق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009م.
15. مرزوقي عمر ، "حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظلّ التحول الديمقراطي (1989م-2004م)"، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير، علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، جامعة يوسف بن خدة. الجزائر . أكتوبر 2005م.
16. كربوسة عمران، "الحركة الإسلامية في الجزائر: دراسة حالة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر، 2004م-2005م.
17. بودبوز غاني ، "إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها: دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم إنسانية واجتماعية، تخصص: علم الاجتماع السياسي"، جامعة الجزائر، 2004م-2005م.
18. مليكة فريمش ، "دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قسنطينة، 2011-2012م.
19. سمير كير ، غربي رقية، "المداخل النظرية للتحول الديمقراطي"، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسات مقارنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007م-2008م.
20. بوضياف محمد ، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008م.
21. عمر محمود عبد المطلب ناظم، "الفكر السياسي لحركة الجهاد الإسلامي بفلسطين وانعكاساته على التنمية السياسية"، أطروحة مقدّمة استكمالاً لدرجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح نابلس، فلسطين، 2008م.
22. بلحربي نوال ، أزمة الشرعية في الجزائر (1962م-2007م)، علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر، يوسف بن خدة، 2006م-2007م.



23. عبد الكريم هشام ، "المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر (1989-1999)"، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير، علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، مارس 2006م.

#### ه/ الجرائد والمجلات

1. الدسوقي إبراهيم أيمن ، "المجتمع المدني في الجزائر"، مجلة المستقبل العربي، العدد 259، سبتمبر 2000م.
2. ناجي عبد النور، "أزمة المشاركة السياسية في الجزائر" دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007م"، جامعة باجي مختار، عنابة.
3. بوحنية قوي ، "أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 11، 2006م.
4. بوزيد بومدين ، "حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي: محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 11، 2006م.
5. منصر جمال ، "دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث. دفاتر السياسة والقانون"، جامعة باجي مختار، عنابة، عدد خاص، أبريل 2011م.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 89-11 المؤرخ في 1989م المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية، العدد 27، جويلية 1989م.
7. حميد دهام خميس ، "التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي"، مجلة مداد الآداب، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 04.
8. عبد الرزاق خيرى جاسم ، "تطور الوضع السياسي في الجزائر"، مجلة العلوم السياسية، العدد 14، 1994م.
9. زياني صالح ، "الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية: دفاتر السياسة والقانون"، جامعة باتنة، الجزائر، عدد خاص أبريل 2011م.
10. النويضي عبد العزيز: شروط الانتقال الديمقراطي بالمغرب، دفاتر الشمال، العدد 02، 1997م.

11. وناس المنصف ، "الدولة الوطنية و المجتمع المدني في الجزائر: محاولة قراءة انتفاضة أكتوبر 1980م"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 191، 1995م.

#### و/ الندوات و الملتقيات والمحاضرات:

1. حادي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، محاضرة مقدّمة لطلبة، سنة ثانية علوم سياسية، مقياس: نظريات وسياسات التنمية، جامعة د. مولاي الطاهر، بسعيدة، 2010م-2011م.
2. محمد لمين اعجال لعجال: معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر، الملتقى الوطني حول التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005م.

#### ي/ القوانين و المراسيم

1. القانون 10/89 المؤرخ في 25/04/1989.
2. قانون رقم 08/90 المتعلق بقانون الولاية
3. قانون رقم 09/90 المتعلق بقانون البلدية
4. القانون العضوي للانتخابات 1997م.

#### ك/ التوثيق الإلكتروني

1. [http:// Faculty. Qu. Edu.Qu / lanser/ riles/ Political/ Pluralism/Algeria](http://Faculty.Qu.Edu.Qu/lanser/riles/Political/Pluralism/Algeria)
2. [http:// formatirs monde. Net/ arabic- actiobs – in – arab countries/ social-algeria – Htm.](http://formatirsmonde.Net/arabic-actiobs-in-arabcountries/social-algeria-Htm)
3. [http:// www. Echorouk online. Com / ara / national / 72003. html.](http://www.Echoroukonline.Com/ara/national/72003.html)
4. [http://www.univchlef.dz/uhbc/seminaires\\_2008/dicembre\\_2008/com\\_dic\\_2008\\_28.pdf.](http://www.univchlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_28.pdf)
5. عاشور صقر أحمد: الانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي، تمّ التصفح يوم: 2015/04/01، على الساعة 11:00 صباحًا. عنوان التصفح: [www. Madoricity. Com](http://www.Madoricity.Com)
6. إبراهيم توفيق حسن: الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، مركز الجزيرة للدراسات، 14 فيفري 2013م، عنوان التصفح: [Aljazeera. Net. Studies.](http://Aljazeera.Net.Studies)
7. الهاشمي ربيع: الانتقال الديمقراطي في التجارب المقارنة، تمّ التصفح يوم 2015/03/03 على الساعة 17:15 مساءً، عنوان التصفح: [Rabi3o. Blogspot. Com.](http://Rabi3o.Blogspot.Com)

8. بلحاج صالح ، "التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات"، جامعة الجزائر. ملف بصيغة pdf بتاريخ 2015/08/01 على الساعة 22:05، من الموقع
9. جاني عبد الناصر: الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية و شروخ المجتمع، مركز البحوث الاقتصادية من أجل التنمية، أنظر:
10. ذياب عزّ الدين ، "التنمية السياسية في الوطن العربي: الضرورات و الصعوبات، بتاريخ 2015/06/15 على الساعة 19:00. ملف بصيغة pdf عونا للتصفح <http://.net> ،al-taleaa
11. عنصر العياشي: التعددية السياسية في الجزائر، 1999م، يوم: 2015/07/23م على الساعة 17:00 مساءً، عنوان التصفح:
12. التهامي فضيل: الانتقال الديمقراطي و معيقاته في البلدان العربية: الحوار المتمدّن، العدد 4206، 05 سبتمبر 2015م، على الساعة 19:30، عنوان التصفح [WWW.APIS.GOOGLE.COM](http://WWW.APIS.GOOGLE.COM)
13. بلعور مصطفى ، "الإصلاحات السياسية في الجزائر (1989م-1990م)"، انظر موقع الدكتور بوحنية قوي، عنوان التصفح . <http://www.bouhania.com>.
14. مدريد هشام ، "آليات و عوامل التحول الديمقراطي"، تمّ التصفح يوم: 13-01-2013م، على الساعة 14:30، عنوان التصفح: [http:// www. Regional.studies. Com](http://www.Regional.studies.Com)



# الملاحق



## الملحق رقم (01): نص الاستقالة الشاذلي بن جديد

«وها نحن اليوم نعيش ممارسة ديمقراطية تعددية تتسم بتجاوزات كثيرة وسط محيط تطبعه تيارات جدّ متصارعة. وهكذا فإنّ الإجراءات المتخذة والمناهج المطالب باستعمالها لتسوية مشاكلنا قد بلغت اليوم حدًا لا يمكن تجاوزه دون المساس الخطير والشيك بالانسجام الوطني والحفاظ على النظام العام والوحدة الوطنية.

و أمام حجم هذا الخطر الداهم فإنني أعتبر في قرارة نفسي وضميري بأنّ المبادرات المتخذة ليس بإمكانها ضمان السلم والوفاق بين المواطنين في الوقت الراهن.

و أمام هذه المستجدات الخطيرة فكرت طويلا في الوضع المتأزّم و الحلول الممكنة وكانت النتيجة الوحيدة التي توصلت إليها هي أنه لا يمكنني الاستمرار في الممارسة الكليّة لمهامي دون الإخلال بالعهد المقدّس الذي عاهدت به الأمة. ووعيا مني بمسؤولياتي في هذا الظرف التاريخي الذي يجتازه وطننا فإنني أعتبر أنّ الحل الوحيد للأزمة الحالية يكمن في ضرورة انسحابي من الساحة السياسية.

و لهذا أيّها الإخوة، أيّها الأخوات، أيّها المواطنين، فإنني ابتداء من اليوم أتخلى عن مهام رئيس الجمهورية، و أطلب من كل واحد ومن الجميع اعتبار هذا القرار تضحية مني في سبيل المصلحة العليا للأمة.

"تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا".

"الشاذلي بن جديد" بتاريخ : 11 جانفي 1992 .

الملحق رقم (02): خطاب رئيس الحكومة سيد احمد غزالي ألقاه بعد استقالة الشاذلي بن

جديد

«باسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أيها المواطنون،  
أيها المواطنين، سمعتم جميعا نص الرسالة التي وجهها رئيس الجمهورية إلى الأمة مساء  
هذا اليوم والتي أعلن فيها عن تقديم استقالته، وكما علمتم أيضا فإنّ المجلس الدستوري قد  
عقد اجتماعه القانوني وأثبت رسميا الشغور النهائي لرئاسة، ونتجت عن ذلك حالة لم يسبق  
للجزائر أن عرفت لها مثيلا، وهي حالة تقوم المؤسسات الدستورية بمعالجة جوانبها المختلفة  
حسب ما تنص عليه قوانين البلاد.

وفيما يتعلق بالحكومة فإنّ الدستور ينصّ على أنّها مطالبة بمواصلة القيام بالمهام  
العادية المنوطة بها في جميع الميادين المتصلة بتسيير شؤون البلاد.

وعليّ في هذا الإطار أن أؤكد أيها المواطنون، أيها المواطنين أنّ الحكومة تضع في  
مقدمة أولوياتها الحفاظ على أمن الوطن والمواطنين، لذا فاني مباشرة بعد أن وصلني خبر  
استقالة رئيس الجمهورية طلبت من الجيش الوطني الشعبي أن يتخذّ بصورة وقائية  
الإجراءات اللازمة من أجل المساهمة في حماية الأمن العمومي وأمن المواطنين وذلك عملا  
بالقانون 488\91.

أيها المواطنون، أيتها المواطنات، تأتي استقالة رئيس الجمهورية في الظروف الحرجة التي تجتازها البلاد وإني أتوجه إليكم جميعا طالبا من كل واحد منكم أن يتحلى بروح المسؤولية، وأن يحافظ على الهدوء وأن يؤدي مهامه العادية في الإطار والمنصب حيث يوجد. ولن يفوتني وأنا أتوجه إلى الضباط وضباط الصف والجنود في جيشنا الوطني الشعبي أن أؤكد ما سبق لي أن قلته في تصريح يوم 05 حزيران - جوان - 1991 وفي تصريحات أخرى أن هذا الجيش قد أثبت بالفعل والممارسة أنه سليل جيش التحرير الوطني وأنه يمثل مكسبا عظيما لهذه الأمة، فهو يمتلئ بالعزيمة والأمانة في الحفاظ على سيادتها وعلى وحدتها وعلى ثوابتها بما في ذلك دينها الحنيف وعلى حماية أهلها وسلامتهم.

وكذلك أوجه تحية خاصة ونداءا حثيثا إلى رجال الأمن وأسرة الوظيف العمومي وإلى جميع من يعمل في القطاعات الحيوية في البلاد مناشدا إياهم أن يرفعوا مجهوداتهم إلى مستوى التحدي الذي لا يبد من مواجهته صفا واحدا وبمنتهى الجدية والصرامة.

وعلىنا جميعا أن نتزوّد بما يتطلبه هذا الظرف من يقظة وتبصر ووعي وروح وطنية وتضامن وتسامح.

وقفنا الله جميعا إلى ما فيه خير الشعب والوطن.».



### الملحق رقم (03)



حي باب الوادي، مركز الحركة الإسلامية بالجزائر العاصمة  
"لا يهم الفائز ... المطلوب من يجد ويأتي بالخير لهذه البلاد"

### الملحق رقم (04): عدد الجمعيات و أهمّ نشاطاتها

نوعية النشاط	العدد	الفترة
أغلبيتها: ثقافية، دينية.	14 ألف	ديسمبر 1990
أغلبيتها: ثقافية، اجتماعية.	15 ألف	مارس 1998

الفهرس

كلمة شكر و تقدير.

إهداء.

خطة البحث.

قائمة الجداول والأشكال..

مقدمة

أ - ح

## الفصل الأول: التأسيس النظري لمفهوم الانتقال الديمقراطي والتنمية السياسية

01	تمهيد
02	المبحث الأول: الانتقال الديمقراطي و أهم آلياته
02	المطلب الأول: التأسيس المفاهيمي للانتقال الديمقراطي والمصطلحات المشابهة له
02	أولاً: مفهوم الانتقال الديمقراطي
05	ثانياً: الانتقال الديمقراطي والمفاهيم المشابهة له
10	المطلب الثاني: الخلفيات التاريخية للانتقال الديمقراطي
10	أولاً: في معنى الديمقراطية
11	ثانياً: تطور الفكر الديمقراطي
18	ثالثاً: موجات التحول الديمقراطي
19	المطلب الثالث: آليات الانتقال الديمقراطي
23	المطلب الرابع: مداخل دراسة الانتقال الديمقراطي
24	أولاً: المدخل التحديثي
24	ثانياً: المدخل البنوي
24	ثالثاً: المدخل الانتقالي
25	المبحث الثاني: التنمية السياسية وأهم آلياتها
26	المطلب الأول: السياق التاريخي لدراسات التنمية السياسية
26	أولاً: المرحلة الأولى
27	ثانياً: المرحلة الثانية
28	ثالثاً: المرحلة الثالثة
29	المطلب الثاني: مفهوم التنمية السياسية
31	المطلب الثالث: التمييز بين مفهوم التنمية السياسية و مفاهيم أخرى
32	أولاً: التنمية السياسية والتحديث السياسي
34	ثانياً: التنمية السياسية والتحول السياسي
34	ثالثاً: التنمية السياسية و التغير السياسي
35	رابعاً: التنمية السياسية والإصلاح السياسي
36	المطلب الرابع: آلياتها وأهدافها
36	أولاً: آليات التنمية السياسية
40	ثانياً: أهداف التنمية السياسية
42	خلاصة

## الفصل الثاني: التحول الديمقراطي في الجزائر

44	تمهيد
45	المبحث الأول: عوامل التحول الديمقراطي في الجزائر
45	المطلب الأول: العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي بالجزائر
45	أولاً: العوامل السياسية
48	ثانياً: العوامل الاقتصادية (بداية الأزمة الاقتصادية)
51	ثالثاً: العوامل الاجتماعية والثقافية
54	المطلب الثاني: العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي في الجزائر
54	أولاً: العوامل الإقليمية
55	ثانياً: العوامل الدولية
55	المبحث الثاني: آليات ومظاهر التحول الديمقراطي
56	المطلب الأول: أحداث أكتوبر 1998م وانهيار شرعية النظام
59	المطلب الثاني: انعكاسات الأحداث على النظام
59	أولاً: التغيير في تركيبة النخبة السياسية
60	ثانياً: التغيير في هياكل النظام السياسي
61	ثالثاً: التغيير في البيئة السياسية للنظام
62	المطلب الثالث: الإصلاحات الدستورية وإقرار التعددية (دستور 1989م)
68	المطلب الرابع: الإصلاحات الاقتصادية والإدارية
68	أولاً: الإصلاحات الاقتصادية
70	ثانياً: الإصلاحات الإدارية
72	خلاصة

## الفصل الثالث: الإصلاحات السياسية في الجزائر ومستقبل العملية الديمقراطية

74	تمهيد
75	المبحث الأول: الإصلاحات السياسية محاولة لاستعادة الشرعية
75	المطلب الأول: التجربة الديمقراطية للجزائر ما بعد التعددية
75	أولاً: الانتخابات المحلية (البلدية، الولائية) سنة 1990
78	ثانياً: الانتخابات التشريعية سنة 1991
83	المطلب الثاني: توقيف المسار الانتخابي و انعكاساته على التنمية السياسية
86	المطلب الثالث: الممارسة الحزبية من خلال الانتخابات التعددية
86	أولاً: الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى نوفمبر 1995
87	ثانياً: دستور 1996م و الديمقراطية الانتقالية

90	.....	ثالثاً: الانتخابات التشريعية التعددية الأولى 1997
92	.....	المطلب الرابع: استمرارية البحث عن الشرعية
93	.....	أولاً: الانتخابات الرئاسية التعددية الثانية 1999
95	.....	ثانياً: الانتخابات التشريعية 2002
96	.....	ثالثاً: الانتخابات الرئاسية التعددية الثالثة 2004
98	.....	المبحث الثاني: المرحلة الانتقالية ومستقبل التنمية السياسية في الجزائر
98	.....	المطلب الأول: الإعلام ودوره في التغيير الديمقراطي
101	.....	المطلب الثاني: مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية
101	.....	أولاً: تطوّر مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر
102	.....	ثانياً: أهمّ تنظيمات المجتمع المدني الجزائري
108	.....	ثالثاً: المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية
113	.....	المطلب الثالث: العنف و تأثيره السلبي على مسار التنمية السياسية
114	.....	أولاً: الأزمة السياسية
114	.....	ثانياً: الأزمة الاقتصادية
115	.....	ثالثاً: الأزمة الاجتماعية
117	.....	خلاصة
119	.....	خاتمة

قائمة المصادر و المراجع

الملاحق.

الفهرس.